

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد يمين الله حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى الجمهورية العربية المتحدة يوم الاحد الواقع في ١٩٧٠/٨/٢٣ .

١٩٧٠/٨/٢٣

رئيس الوزراء

عبد النعم الرفاعي



الجمهورية الهاشمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١ رجب سنة ١٣٩٠ هـ . الموافق ١ ايلول سنة ١٩٧٠ م . العدد ٢٢٥٧

الفهرس

صفحة

قانون مؤقت (١٤) لسنة ١٩٧٠ .	قانون التجارة البحرية	١١٣٣
نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٠ .	صادر بموجب الفقرة (أ) من المادة ٣ من قانون الجمارك والمكوس ١٢١٠	
	على المنتجات النفطية رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ .	
نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٠ .	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	١٢١١
نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٠ .	نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي مؤسسة الاسكان .	١٢١٢
نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٠ .	نظام الفحص الاجباري لترخيص الاطباء .	١٢١٣

هكذا من الأشهر

(أ)

فهرس قانون التجارة البحرية

في السفن - تعريف السفينة	التزامات والرواسق مستأجر السفينة .
تابعة السفينة وتحديداتها	مهلة انتظار السفينة والمهلة اللاحقة
تسجيل السفينة وقيد الحقوق	فسخ عقد إيجار السفينة أو النقل
اوراق السفينة	في امتياز مؤجر السفينة والناقل
في الامتيازات	صيغة عقود إيجار السفينة والنقل البحري
في الرهن البحري	التزامات الناقل والإبراء من المسؤولية
في الحجز	مرور الزمن
اصحاب السفينة ومجهزوها	نقل الركاب بحرا
الريان	القطار
تنظيم العمل البحري - عقد استخدام الملاح	الاضطرار البحرية
التزامات الملاح	التصادم
التزامات التجهيز	الاسعاف والاقاذا
التسليف وحجز اجر الملاحين	الخسائر البحرية (العوار)
حماية صحة الملاح	عقود الاستقراض الجزائي
الرد الى الوطن	التأمين وشروط عقده والتزامات المؤمن له .
انقضاء عقد الاستخدام	موضوع التأمين
احكام خاصة بالريان	الخاطر المؤنة والخاطر المستثناء
في إيجار السفينة وعقد النقل	تحديد تعويض التأمين وتسديده
إيجار السفينة لاجل معين	دعوى الخسارة البحرية
إيجار السفينة بالسفرة وعقد النقل البحري -	في الترك
احكام عامة .	

تاريخ النشر: ١٩٢٤

(ب)

فهرس قانون التجارة البحرية حسب الموضوعات وما يقابلها

من ارقام المواد

المادة	المادة	الاضطرار البحري
١٠ - ٤	٢٤٧-٢٣٦	التصادم
٤٢-١٠	٢٥٧-٢٤٨	الاسعاف والاقاذا
٦٢-٥٠	٢٨٤-٢٥٨	الخسائر البحرية (العوار)
٩٤-٧٥	٢٩٥-٢٨٥	الاستقراض الجزائي
	١١٣- ٩٣	اصحاب السفن ومجهزوها
	١١٣- ٩٣	اوراق السفينة
	١١٣- ٩٣	التأمين
٣٠٠-٢٩٦	١٧٢-١٧٠	إيجار السفينة وعقد النقل البحري
٣١٢-٣٠١	١٧٦-١٧٣	إيجار السفينة لاجل معين
٣٢٩-٣١٣	١٨٢-١٧٧	احكام عامة
٣٥١-٣٣٠	١٩٠-١٨٣	التزامات مستأجر السفينة والرواسق
٣٥٢	٢١٨-٢١١	التزامات الناقل وشروط الإبراء من التبعة .
٣٦٤-٣٥٣	١٩٤-١٩١	مهلة انتظار السفينة والمهلة اللاحقة
٣٨٣-٣٦٥	١٩٥	فسخ عقد إيجار السفينة والنقل
	١٩٧-١٩٦	امتياز مؤجر السفينة والناقل
	٢١٠-١٩٨	صيغة عقود إيجار السفينة والنقل البحري
	٢٢١-٢١٩	التقادم
	١٣٠-١١٤	الريان
		الرهن
١٣٣-١٣١	٦٥- ٦٣	رهن السفن وشروطه
١٣٥-١٣٤	٦٧- ٦٦	ضرورة تسجيله ومدى شموله
١٤٢-١٣٦	٦٩- ٦٨	انواع الرهن واقسامه
١٤٦-١٤٣	٧٠	حق ملاحقة الدائن للسفينة المرهونة
١٥٤-١٤٧	٧٤-٧١	بيع السفينة المرهونة وشروطه
١٥٥		
١٦٥-١٥٦		
١٦٩-١٦٦		
٢٣٥		
٢٣٤-٢٢١		

هكذا من الأصول

(ج)

فهرس قانون التجارة البحرية
حسب الاحرف الالمانية مع ما يقابلها من ارقام المواد

المادة	المادة	حرف الالف
١٣٨	اجرة الملاح كحصص من الربح	ابطال عقد التأمين
١٤٦	اجرة الملاح لا تقبل الحجز	ابطال العقود لتفوق القيمة
٥٨	اجرة نقل الركاب	الاتفاق بتسوية الخسائر البحرية
١٦٨	الاجور حال تاخير السفر	اثبات قيمة البضائع المؤمنة
٥٩	اجور المستخدمين والتقاد	الاجانب حجز سفنهم
١٦٥-١٦٤	اجور الملاحين وغرق السفينة	اجر الاعفاء غير المطلوب
١٤٢	اجور الملاحين والتزام فيها	اجرة السفر وتأخر الراكب
٩٣	الاحالة والاعفاء من الامتياز	اجرة السفينة وامتنياز مستأجرها
٩١	احالة البيع بالمراد والاعتراض	اجرة السفينة والتدخل عن البضاعة
٣٠٠	الاحتياطي في التأمين ابطاله	اجرة السفينة وتركها
٣٣٨	الاعطاء المقصود في التأمين	اجرة السفينة والتقاد
٣٣١	اعطال التأمين في الحرب	اجرة السفينة والخسائر البحرية
٣٥	الارث في السفن	اجرة السفينة عدم الاستفادة منها
٨٣	الاستحقاق وتسجيله	اجرة السفينة المستأجرة توجبها
١٣٧	استخدام الصغار كنوتيين	اجرة السفينة المفوضة والمؤمنون
١٦٠	الاستخدام وفسخه دون سبب	اجرة العمال والتقاد
١٣٣	استخدام الملاح وشروطه	اجرة الملاح والسلفة عليها
٢٩١	استرداد القرض المغيب	اجرة الملاح عند الوفاة

هكذا من الأصول

(د)

المادة	المادة	المادة	
٣٧٩	انتقال السفينة الناتج عن الترك	٢٨٧	الاستقراض الجزائي تحقق شروطه
٧٧	انذار الحجز وتجديده	٢٨٨	الاستقراض الجزائي كيفيته
٢٥٤	الانقاذ تعديل المحكمة لشروطه	١٥٧	استمرار عقد الاستخدام
٣٠٩	الانقاذ والتأمين	٢٤٨	الاعفاء والانقاذ احكامها
١٢٠	انقاذ المال وغيره عند الخطر	٢٤٩	الاعفاء والانقاذ توجب الجعل
٤٤	اوراق السفينة وبرايزها	٢٣٠	اصلاح السفن اثناء السفر
٤٨	اوراق السفينة تزويرها	٢١٣	الاضراب وضمان الناقل
٤٥	اوراق السفينة تسليمها لمكتب البناء	٣٤٢	الاضرار المسببة عن المال المضمون
٤٣	اوراق السفينة تعديدها	١٧	الاعتراض على التسجيل
١١٩	الاوراق المثبتة استصحابها	٣٠٢	اعتراض المؤمن على المؤمن له
٤٩	اوراق هوية الراكب	٢١٢	اعداد السفينة للنقل
١٧٧	ايجار السفينة بالسفرة	٣٦٠	اعفاء المؤمن وحصر التأمين
١٧٩	ايجار بعض السفينة وشروطه	٣٦١	اعفاء المؤمن من السيلا
١٩٩	ايجار السفينة صيغة العقد	٨٦	الاعلان عن البيع بالمراد
١٩٥	ايجار السفينة فسخة لقوة قاهرة	٢٤٢	الافاقة في حالة الاصطدام
١٧٣	ايجار السفينة لاجل معين	٣٠٥	افلاس المؤمن والمؤمن له
١٧١	ايجار سفينة معينة واستبدالها	١٥٥	الافتراض يفرضان حاجة ملحة
٣٠٧	ايجار السفينة وفسخ التأمين	١١٨	الالة الحركة ودفعها اليومي
	حرف الباء	١٧٢	القاء البضائع في البحر دون حق
١١٧	البخارة تشكيهم من الريان	٢٢٤	امانة الراكب ومسؤولية الريان
٣٥٦	البخارة غلظهم عند الترميم من التأمين	٥٠	امتنار الديون
٣٤٧	بدء غاطر التأمين على البضائع	٦٢	الامتيازات واستثمار المجهز
٣٢٠	بدل التأمين وتأنيته	٥٩	الامتيازات والتقاد
١٩٠	البراميل الراشحة ، اجرتها	٦٠	الامتيازات وبيع السفينة
١٧٨	البضائع اخذها عن جانب السفينة	٥٤	الامتيازات وشروط الاتبات
١١٥	البضائع استلامها وتسليمها	١٩١	انتظار السفينة ومهلها
١٢٣	البضائع يبعها حاجة ملحة		

(٥)

المادة	المادة	المادة
٢٣٧	بيع السفينة وسند تملكها	١٩
٢١٤	بيع السفينة والتأمين	٣٠٦
١٢٩	بيع السفينة في الخارج	٧٤
٣٤٧	بيع السفينة عجزها عن الملاحة	١٢٤
٢١٧	البيع بالزيادة	٧٤ - ٧١
٢٦٨	البيع بالزيادة كيفيته	٨٥
٢١٩	البيع بالزيادة محتويات الاعلان	٨٧
٢٧١	البيانات على قيمة البضائع المؤمنة	٣٢٤
٣٧٢	حرف التواء	
٣٠٤	تأدية السفينة	٥ - ٤
١٣٥	تبعية العيب الخاص والخطأ	٢٦٦
١٨٢	تبعة الناقل والبراء منها	٢١٥
١٨٤	تبلغ الحجز	٧٦
١٧٧	تبلغ المؤمن الحوادث اللاحقة	٣٠١
١٨١	تبلغ نأ الكارثة للمؤمن	٣٠٨
١٨٦	تحديد ثمن البضائع في التأمين	٣١٧
٣٥١	تحديد عمل الاقفاذ	٢٥٣
٢٨١	تحديد السفينة	٣
٢٦٩	تحديد محمول السفينة	١٠٤
١٩٩	التحفظات في وثيقة الشحن	٢١٤
٢١٨	تحقق هوية المتعاقدين	٢٦ - ٢٧
٢١١	تحويل حق المؤمن له لشركة التأمين	٣٦٥
٤٠	تضمن اجرة السفينة للتأمين	٣١٥
٢٠٢	تضمن البضائع الهالكة والاضرار	٢٧٧
٢٠٣	تضمن قيمة البضائع	٣٥٩

(٥)

المادة	المادة	المادة
٣١١	التأمين المشترك والتصریح به	٣١٨
٣١٣	« وموضوعه »	٣١٥
٣٨٢	التأمين وقت دفعه بعد الترك	٣٤٦
٢٠٤	تناول وثائق الشحن	٢٩٦
٣٧٣	ترك اجرة السفينة	٢٩٨
٥٦	ترتيب الامتيازات والاجور	٢٩٧
٣٧٩	الترك وانتقال الملكية	٣٣٠
٣٧١	الترك حال افاذ المؤمنة	٣٢٥ - ٣٢٦
٣٨٠	الترك حال افاذ السفينة	٢٩٩
٣٦٦	ترك السفينة المؤمنة وحالاته	٣٢١
٣٧٨	الترك لا يكون جزئيا وشمله	٣٢٩
٣٨٢	الترك وقت دفع التأمين	٢٠٦
٣٥٧	الترميم ارجاؤه لوقت النسب	٣٦٤
٢٧٦	الترميم والخسائر البحرية	٣٠٠
٤٨ - ٤٩	تزوير اوراق السفينة	٣٤٨
١١	تزوير العلامات والارقام	٣٤٥
٥١	تسجيل الامتيازات	٣١٦
٣٤	تسجيل حق بعد الوفاة	٣٤٦
١٠	تسجيل السفن	٣١٤
١٢	تسجيل سفن الاجانب	٣٢٧
١٣	تسجيل محضر الحجز ومفاعيله	٣٤٠
٨٠	تسوية الخسائر بين المؤمن والمؤمن له	٣٠٥
٣٥٣	تسوية الخسائر ورفضها	٣٢٩
٢٧٤	التصادم وتوحيش الضرر	٣١٢
٢٣٦	التصادم خطأ	٣٦٨
٢٣٨	التأمين اثبات قيمة الشيء المؤمن	
	تأمين اجرة السفينة	
	التأمين والاقامة في الحجر الصحي	
	التأمين البحري تحديده	
	« تنظيم عقده »	
	« رعاية احكامه »	
	« طابعه »	
	« عقد التعويض »	
	« المحكمة الصالحة »	
	« بعد الملاك »	
	تأمين بمقد تنفق قيمة الشيء المؤمن	
	التأمين وبيع السفينة	
	التأمين تبعته على الغير	
	« والتصریحات الكاذبة »	
	« وتغيير السفينة قصدا »	
	تأمين جرم السفينة وبدؤه	
	تأمين الربيع المأمول وتحديده	
	التأمين وزيادة اقساطه	
	« شموله لتفريعات السفينة »	
	« على مبلغ يفوق قيمة الشيء »	
	« والعيب الخاص في الشيء المؤمن »	
	« والغش والخداع »	
	« وفسخه »	
	تأمين قسم من الشيء المؤمن	
	التأمين لشخص غير معين	
	« لوقت معين واخطاره »	

هكذا من الأصول

(ز)

المادة	المادة
٣٣٥	التصادم في التأمين
٢٤٠	التصادم المسبب عن سائق
٢٣٩	التصادم المشترك وتعمير الأضرار
٢٤	تصحيح قيود السجل
١٢٦	تصاديق دفتر يومية الريان
٣٠٠	التصرحات الكاذبة في التأمين
٢٦٨	التصريح الكاذب والخسائر المشتركة
٣٧٦	التصريح الكاذب عند الترك
٢١٦	التصريح الكاذب عن قيمة البضاعة
١٤	التصريح لأجل التسجيل
٣٧٦	تصريح المؤن له عند الترك
٥٢	تصنيف ديون السفرات
٣٧٥	تأمين التأمين والإعلام بالترك
١٦٣	تعذر السفر لقوة القاهرة
٢٢١	التأمين بعد وصول السفينة
١٥٤	تعطيل الملاح وتكون الطوارئ
٢٤٧	التعويضات ومهلة دفعها
حرف السراء	
٦٤	الرهن وانشاؤه للامر
٢١٥	الرهن ترك منفعته لناقل
٦٦	الرهن تسجيله ومهلته
٧٤	الرهن على السفينة في الأردن وبهها
٦٥	الرهن على حصة شائعة
٦٣	الرهن على السفن
٦٨	الرهن على سفن تحت الانشاء
٦٧	الرهن وماذا يشمل
٦٩	الرهن للامن وتفريره
٧٠	الرهن المسجل والملاحقة
حرف السين	
١٣٠	سائق السفينة ومسؤولية الريان
٢٨	سجل رئيس الميناء اليومي
٢٢٩	السفر وانقطاعه بغطا الريان
٢٢٦	« وتأخره وحق الراكب
١٦٤	« تعذره بعد الشروع به
٢٢٧	« تعذر القيام به
٣٥٠	« تغييره وبطلان التأمين
١٣٩ - ١٤٠	« تمديده واختصاره
٢٤٤	السفن الحديثة والتصادم
٥	السفن السائبة ومصادرها
١١	« عقوبة نحو رقبها
٢٠	« غير المسجلة
١٨	« المباحة وتسجيلها
٤	السفينة تأميتها
٣	« تحديدها
٣١٧	« تقديرها في التأمين
٣١	« شطب تسجيلها
٣٣٠	« تأمينها في حوض الانشاء
٣٦٩	« عدم صلاحيتها للملاحة

(ح)

المادة	المادة
٣٦	السفينة مال مقسول
٣٧٠	« المتوقفة لفقد وسائل الترميم
٨	« عمومها وسعتها
٣٦٧	« المؤنة ومدة الترك
٧	« وسعتها
١٥٢	السكر المسبب جراح الملاح
٣٩	سجلات الملاح غير المقوض بها
٣٧	السجلات المعجلة من الاجر
١١٣	سقوط الامتيازات
٦	« وتأخره وحق الراكب
٤٨	« تعذره بعد الشروع به
٤٨	« تعذر القيام به
٢٠٧	« تغييره وبطلان التأمين
٤١	« تمديده واختصاره
٣٦١	السفن الحديثة والتصادم
٢٠٢	السفن السائبة ومصادرها
١٣٥	« عقوبة نحو رقبها
٣٢٣	« غير المسجلة
١٣٥	« المباحة وتسجيلها
٢٠٢	السفينة تأميتها
٢٠٠	« تحديدها
٢٠٩	« تقديرها في التأمين
٢١٠	« شطب تسجيلها
١٤٣	« تأمينها في حوض الانشاء
٣٢	« عدم صلاحيتها للملاحة
حرف الصاد :	
١٤٧	صحة الملاح وخبايتها
٣٩	الصحيفة الجديدة وانشاؤها
٣٧	صحية السفينة واعطاؤها لمصاحبها
١١٣	صلاحيات المجهز تجاه شخص ثالث
٦	« وتأخره وحق الراكب
٤٨	« تعذره بعد الشروع به
٤٨	« تعذر القيام به
٢٠٧	« تغييره وبطلان التأمين
٤١	« تمديده واختصاره
٣٦١	السفن الحديثة والتصادم
٢٠٢	السفن السائبة ومصادرها
١٣٥	« عقوبة نحو رقبها
٣٢٣	« غير المسجلة
١٣٥	« المباحة وتسجيلها
٢٠٢	السفينة تأميتها
٢٠٠	« تحديدها
٢٠٩	« تقديرها في التأمين
٢١٠	« شطب تسجيلها
١٤٣	« تأمينها في حوض الانشاء
٣٢	« عدم صلاحيتها للملاحة
حرف الضاد :	
٣٣٢	الضرر انواعه في التأمين
٢١٤	ضرر البضائع وتقديره
١٤١	الضرر اللاحق بالملاح واجرته
٢٤	الضرر من التسجيل
٢١٣	ضمان الناقل للبضاعة
حرف الطاء :	
١٥٩	طرد الملاح والتعمير
١٦	الطعن في التسجيل
٢٣١	الطوارئ على الراكب
حرف العين :	
١٧٠	العرف والمادة تطبيقيهما
١٦٧	عزل الريان والتعمير عليه

(ط)

المادة	المادة
١٠٩	عزل الريان الشريك
١٥٢	العصيان المسبب جراح الملاح
١٩٨	عقد الإيجار وصيته
١٥٦	عقد الاستخدام اقتضاه
١٣٢	عقد استخدام الملاح ومشتعلاته
٢٨٥	عقد الاستقراض الجزائي تعديده
٣٥٠	العقد بطلانه عند تغيير السفر
٣٠٣	عقد التأمين وفسخه
٢٩٠	عقد القرض الجزائي وتنظيمه
٤٥	عقوبة تأخير تسليم الأوراق
٤٧	التدريب
١٩	عدم إعادة سند التملك
١٨	عدم التسجيل
١١	محو العلامات
٢٢	العقود على السفن وتسجيلها
١١	علامات السفر وإرقامها
١٨	العلم ورقعه
٢٥٨	العوار على السفينة وجوئها
١٨٤	عيب البضائع وعدم تسليمها
٢٦٧	عيب السفينة والخسائر المشتركة
٣٤٠ - ٣٤١	العيب بالشيء المؤمن والقرض
١٨	حرف الغبن
٢٦٨	غرامة الانفاذ والبضائع المنقولة
٢٣١	الغرامة والتنازل عن الأموال
٢٨٢	الغرامة توزيعها
٣٢٧	الفش والخدم في التأمين
٣٣٨ - ٣٣٩	غش الريان في التأمين
٢٩٣	غرامة الخسائر البحرية والقرض
٢٣٦	غرامة الخسائر المشتركة والمؤمنون
٢٨٠	الغرامة ضمانها وتسليم البضائع
٢٨١	الغرامة المستوجبة لمجهز السفينة
١٧٩	غرف الريان والبحارة استعمالها
١٦٤	غرق السفينة والغاء اجر الملاكين
١٦٢	فسخ ايجار السفينة واجر الملاح
١٩٥	فسخ الإيجار والقوة القاهرة
٣٠٥	فسخ التأمين
١٦٧	فسخ عقد الريان أثناء السفر
٣٠٣	فسخ عقد التأمين
٤١	فقد سند التملك واستبداله
٢٧٣	قاضي صلح العقبة وخبراء التسوية
٢٩٠	القرض الجزائي وتنظيم العقد
٢٩٥	القرض الجزائي والتقاعد
٢٩٤	القرض الجزائي المتقدم والمتأخر
٢٨٩	القرض الجزائي المسؤول عنه
٢٨٦	القرض الجزائي وقت عقده
٦	قطر السفن
٢٣٥	قطر السفينة ومسؤولية الريان
٢٥١	قطر السفينة المعانة والجعل

(ي)

المادة	المادة
٢٢٨	القوة القاهرة وبلوغ المرأ
٢٣٧	القوة القاهرة والتصادم
١٨٨	القوة القاهرة وتفقد تمام السفر
١٩٣	القوة القاهرة وقطع مهلة الانتظار
١٢١	القوة القاهرة والمسؤولية
١٢٠	قيادة السفينة وممارستها
٢٩	قيد الحق الاحتياطي
٣١٠	حرف الكاف
١٠٧	الكشف على الخسائر والملكات
٣٦٣	الكفالة وحصر المسؤولية
٢١٧	الكتيل واستقاط تعهده
٦٥	حرف الميم
١٣٦	التفجرات والمواد المتفجرة تحتها
١١٢	مجهز السفينة والتأمين
٢٦٦	مجهز السفينة صلاحيته في التأمين
٣٤٦	المحاصة في الخسائر البحرية المشتركة
٢٤٥	المحجر الصحي والاقامة فيه والتأمين
٨٢	الحكمة الصالحة لدعوى التمييز
١٥	عكمة مكان الحجز وتقرير البيع
٧٨	مجلس ملكيته
١٠٤	مجلس الحجز وبيانه
٩	عمول السفينة تعديده
٨	عمول السفينة وضعه
١٣١	عمول السفينة تقديره
٣٤٥٠	الملاح زوالها في التأمين
٣٣٣	المد والجسر في التأمين
٢٧٩	المدنين في الخسائر البحرية
١٠	مرافق التسجيل
١٥٠	مرض الملاح أثناء الخدمة
٨٨	المزايدة الإضافية في البيع
٢٨٩	المسؤول عن القرض الجزائي
١٠٠	المسؤولية والاقتصاص على من السفينة
١١٩	مسؤولية الريان في المخالفات
١١١	مسؤولية الشريك عما لم يوافق عليه
٩٥ - ٩٦	مسؤولية صاحب السفينة وتعديدها
٢١٦	التنازل والبيان الكاذب
١٩٧	مستأجر السفينة وجبس البضاعة
١٧٣	مستأجر السفينة وحقوقه
١٥٥	مستأجر السفينة ومسؤوليته عن البضائع
١٨٠	مستأجر السفينة ومسؤوليته عن البضائع
١٨٣	مستأجر السفينة ومسؤوليته عن البضائع
٧١	مشتري حصة وتبلغ النالتين
٣٤٣	المؤمن له تحمله العشر في التصادم
٣٦٥	المؤمن له تحويل حقه لشركة التأمين
٣٧٦	المؤمن له تصريحه بالتأمين
١١٦	معاينة السفينة
٢٧٠	المعفوات من غرامة الانفاذ
١٥٨	مكافأة الملاح عند استشهاده بسبب انقاذ السفينة
١٥٥	الملاح اعادته الى الوطن
١٩٨	الملاحية الساحلية وعقد الإيجار

هكذا من الأصول

(ك)

المادة	المادة
٣٦٠ المؤمن اعناؤه على قدر	٢٦٩ الملاحه الساحلية والوسق على الظهور
٣٣٣ المؤمن مسؤوليته في النفقات	١٦٠ الملاح طرده بدون سبب
٣٣٧ المؤمنون اعقاؤهم من العواقب	« نسخ عقد الاستخدام
٣٤٣ المؤمنون دعاوي الغرم والوفاة	« معالجته والعصيان
	١٤٨-١٤٩ « واجباته
	١٣٤ « ملاحقة الرهن المسجل
	٧٠ الملاحون الاردنيون وعندهم
٢١٣ الناقل وضمان البضاعة	١٣٦ ملكية الاشياء المروكة وبدؤها
٣٠٨ نأ الكارثة وابلاغه للمؤمن	٣٨١ المناقصة العلنية لقرض الجزائي
٣٨ نسخة الصحيفة والتبويد	٢٨٧ المناقصة العلنية لترميم في التأمين
٣٣٤ نفقات الارساء وغذاء البحارة في التأمين	٣٥٥ المقفونون وجعل الانقاذ
١٤٢ النزاع بين الربان والملاحين	٢٥٦ المقفونون حقهم في الجمل
٢٦٢ النفقات الاستثنائية وخسارتها	٢٥٦ مهلة الانتظار اللاحقة
٢٣٣ النظام والتفقد به في السفينة	١٩٢ مهلة تبليغ الحجز
٣٧٠ نفقات الترميم والافتقار اليها	٧٩ « مؤمن التأمين
٣٥٤ النفقات وهلاك السفينة	٣٧٥ « ترك السفينة وبدؤها
٤٦ نقص اوراق السفينة	٣٦٧ « التسجيل
٢١٢ النقل واعداد السفينة	١٨ « تسجيل الرهن
٢١١ النقل البحري واحكامه	٦٦ « تقديم حجاج الاستحقاق
١٧٧ النقل البحري وعقد الايجار	٨٤ « دعاوي الغرامة
٣٣١ النقل البري المنفرع عن البحري	٢٨٣ « الوضع المؤقت للمؤمن لحم
٢٢٢ نقل الركاب وغذاؤهم	٣٦٣ « العلم في التسجيل
٢٢٤ نقل الركاب ومرور الزمن	١٦ « الكشف عن خسائر التامين
١٩٥ النقل فسخ عقده لقوة قاهرة	٣١٠ « الوسق وبدؤها
٩١ تكول المزايد عن المشتري	١٩١ المياه الإقليمية والتصادم
	٢٤٦ « المؤمن اشارك غيره معه
	٣١٩-٣٢٠ « المؤمن الاضرار التي يسببها للغير
	٣٤٢

حرف الهاء

١١٢ هلاك السفينة واختيار المؤمن

(ل)

المادة	المادة
٣٦٨ وثيقة الشحن وضمان افعال الناقل	٣٦٨ هلاك السفينة واختيار المؤمن
٢٠٥ وثيقة الشحن وذكر تداولها اوعده	٣٥٤ هلاك السفينة وخسارة النفقات والتأمين
٢٠٤ « « للامراو للحامل	٣٣٧ هلاك الضرر المقصودان والتأمين
٢٠١ « « المناقصة	٤٩ هوية الركاب وعقوبة الربان
٢٢٣ ورقة السفر ونقلها لآخر	٢٤٣ هوية السفينة الصادرة واعلانها
١٩١ وسق السفينة وبدؤه	
٧ وسم السفينة	
٢٣٩ الوفاة بسبب التصادم	١٨٣ الواسق والتزاماته
١٥٨ وفاة الملاح واجرته	٢١١ وثائق الاشراك في الضمان
١٥٣ وفاة الملاح ونفقة دفنه	٢٠٦ وثائق الشحن وتأمينها
	٣٢٤ وثيقة الشحن والبا بها المؤمن

حرف الواو

هكذا من الشرح

قانون الميناء

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٨/٥ ،
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمر بإصداره ووضع
موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٠ قانون التجارة البحرية

تعريفات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون التجارة البحرية لسنة ١٩٧٠) ويعمل به بعد مرور شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المحددة لها فيها يلي ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزير	وزير النقل
الميناء	ميناء العقبة
الدائرة	دائرة ميناء العقبة
المدير	مدير عام دائرة ميناء العقبة او من ينوبه :

الباب الاول

في السفن



الفصل الاول

تعريف السفينة

المادة ٣ - السفينة في عرف هذا القانون، هي كل مركب صالح للملاحة اياً كان محموله وتسميته، سواء اكانت هذه الملاحة تستهدف الريح ام لم تكن .
تعتبر جزءاً من السفينة جميع الفروع الضرورية لا استثمارها .
السفن اموال منقولة تخضع لقواعد الحقوق العامة مع الاحتفاظ بالقواعد الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون .

الفصل الثاني

في تابعية السفينة وتحديداتها

المادة ٤ - أ - تعتبر السفينة اردنية ، ايا كان محمولها ، اذا كان ميناؤها اردنيا وكان نصفها على الاقل يملكه اردنيون او شركات اردنية ، اكثرية اعضاء مجلس ادارتها مع رئيسه من الاردنيين .
لا يجوز للاردني من اصحاب السفينة بيع حصته او جزء منها لاجنبي الا بموافقة جميع مالكيها الاردنيين ، اذا كان من شأن هذا البيع ان يجعل اكثرية مالكيها من غير الاردنيين .
اذا فقد احد اصحاب السفينة جنسيته الاردنية ، او اذا انتقلت بسبب آخر احداً من حصص السفينة لشخص غير اردني ، واصبحت بالتالي اكثرية مالكي السفينة من غير الاردنيين ، يحق عندئذ لكل فرد من اصحاب السفينة ان يطالب خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر بيع هذه الحصص لاردني ، بالتراد العيني على ان يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية ، قبل خمسة عشر يوماً من مباشرته . تحفظ السفينة طوال هذه المدة بجنسيتها الاردنية .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة أ من هذه المادة وعند الضرورة القصوى للوزير بناء على تنسيب المدير أن ينسب مجلس الوزراء تخفيض نسبة المالكين الاردنيين للسفينة او اعضاء السفينة اعفاء تاماً من وجود شركاء اردنيين .

المادة ٥ - تنزل منزلة السفن الاردنية : -

- السفن السائبة في البحر التي تلتقطها سفن ترفع العلم الاردني .
- السفن المصادرة لمخالفاتها القوانين الاردنية .
- على جميع السفن المعنية في هذه المادة وفي المادة الرابعة ان ترفع العلم الاردني اثناء السفر مع مراعاة احكام الفقرة الثانية من المادة ١٨ .
- السفن الاردنية وحدها حق الصيد على السواحل وحق الملاحة التجارية الساحلية بين الشواطئ الاردنية ، وقطر السفن في دخولها الى هذه الشواطئ وخروجها منها .

هكذا من الشواهد

المادة ٧ - على السفن الأردنية أن تتسم بحروف عربية ولاتينية بالعلامات التالية : -

- أ - السفن البخارية والسفن ذات المحرك المدة للملاحة الساحلية أو للملاحة في عرض البحار :
اسم السفينة على جنبي مقدمتها . وعلى مؤخرها اسمها واسم ميناء تسجيلها .
ب - السفن الشراعية الساحلية :
على كل جنب من المقدمة : الاحرف المميزة لميناء تسجيلها ورقم هذا التسجيل .
على المؤخرة : اسم السفينة واسم ميناء تسجيلها .
ج - مراكب الصيد :

- على كل جنب من المقدمة : الاحرف المميزة لميناء تسجيلها ورقم هذا التسجيل .
د - الزوارق وقوارب الميناء المدة للشحن وجميع الجروم العاملة فيها (من واعي وكراكات « جوارف الرمال » وفتالات)
علامات مراكب الصيد التي لها المحمول عينه .

- هـ - زوارق وقوارب الدوائر الرسمية والشركات ذات الامتياز :
على المقدمة وعلى المؤخرة او على المقدمة وحدها : اسم السفينة في العرفة : الاحرف المميزة لميناء تسجيلها مع رقم هذا التسجيل .
و - سفن الزهرة :

يؤكد هذه السفن ان لا يتسم رقم تسجيلها على هيكل السفينة الخارجي بيد ان هذا الرقم يجب ان ينقش في العرفة .

المادة ٨ - على اصحاب السفن ان يتبنوا رسميا السعة المدة للاستعمال في سفنهم (المحمول الصافي) وكامل سعتها الداخلية مضافا اليها سعة الابنية المشيدة على السطوح (المحمول القائم) .
يمهد بتقدير عمول السفن وتقويم غلحقاتها وتبانيها الى دائرة ميناء العقبة التي تنظم شهادة بكل ذلك على نفقة مالكيها او منشأها او المؤمن عليها الذي يجب عليه ان يقدم الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الاجراءات .

المادة ٩ - ينقش بالعربي واللاتيني رقم عمول السفينة الصافي على الجهة الخلفية من كبرى عوارض ظهر السفينة او من الجنب الامامي للكونة الكبرى .

الفصل الثالث

في تسجيل السفن وقيد الحقوق

المادة ١٠ - يتخذ دفتر التسجيل في ميناء العقبة .

كل صحيفة من هذا السجل ترقم وتوقع ورمها يكون الرقم التسجيلي للمركب الذي تحبس الصحيفة عليه دون سواه .
تعرف السفينة باسم الميناء الذي يكون لصاحبها فيه موطن حقيقي او موطن غتار .
تسجل السفن التي تخص الدوائر الرسمية (الجمرات ، الشرطة ، مصلحة الحجر الصحي والدولة الخ ...) في ميناء العقبة ايضا .

المادة ١١ - لا يجوز بوجه من الوجوه نحو الاحرف او الارقام او العلامات القانونية ، واختلاؤها وتغطيتها . كل مخالفة لهذه الاحكام تعرض صاحب السفينة وربانها لعقوبة الحبس من يومين الى عشرة ايام ولغرامة تراوح ما بين خمسمائة فلس وعشرة دنانير او لاحدى هاتين العقوبتين . وكذلك فان وضع علامات مزورة يعرض صاحب السفينة وربانها للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١ من هذا القانون .

المادة ١٢ - ان السفن التي تخص اشخاصا اجانب مقيمين في الاردن يمكن تسجيلها في الاردن باجازة من وزير النقل اذا كانت هذه السفن معدة للزخرة او للتجوال داخل ميناء العقبة .
يمكن سحب هذه الاجازة في حال وقوع مخالفة لهذه الانظمة او عند تغيير صاحب السفينة . وتسحب الاجازة حتما اذا استعملت السفينة لملاحة غير التي خصصت لها في تسجيلها .
يرفع على السفن الاجنبية المسجلة في ميناء العقبة علم بلاد صاحبها او علم بلاد احد اصحابها اذا كان يملكها عدة اشخاص .

المادة ١٣ - يجب ان يذكر في دفاتر التسجيل لكل سفينة على صحيفةها :

- اسمها (واذا كانت هناك سفن عدة ذات اسم واحد فيلحق بكل اسم رقم متسلسل)
- رقم التسجيل (وتلحق به الاحرف المميزة لميناء العقبة)
- تاريخ انشاء السفينة والمكان الذي انشئت فيه .
- نوعها (كونها سفينة شراعية او بانخرة الخ ...)
- اقيمتها (طرلا وعرضا وعمقا)
- محمولها الصافي ومحمولها القائم بالبراميل (الطونيلات)
- نوع المحركات الدافعة وقوتها .
- اسماء المالكين وجنسياتهم ومواطنهم مع بيان عدد اسهم كل منهم .
- اسم مدير السفينة والمجهز وجنسيته وعمل اقامته .
- التبديل الطاريء على السفينة كتغيير مالكيها مثلا .
- اسباب شطبها من ضياع او تلف او بيع .
- ما يلحق عليها من حجز او تأمين .

المادة ١٤ - يجري التسجيل في ميناء العقبة بناء على تصريح خطي يعطيه المالك المدير عام دائرة الميناء بحضور شاهدين على الاقل ويذكر حصته في السفينة ومنشأ ملكيته لها .
ان كانت السفينة ملكا لشركة فعل يمثل الشركة بصفته هذه ان يدلي بتصريحه عنها .
وعلى صاحب التصريح ان يؤيد تصريحه بملكيتها بابراهه جميع الاوراق الثبوتية (كسند البيع ولوائح الحساب الخ) وان يعرض على المدير استماع الشهود كتمهيد الانشاء والعمال الخ .)
ينظم بما يقدم محضر ضبط يوقعه صاحب التصريح والشهود والمدير العام .

هكذا من المأمور

المادة ١٥ - يعلق هذا المحضر على اللوحة الخاصة في مكاتب الميناء . ويشترط في هذا المحضر ذكر البيانات المدرجة في المادة ١٣ المذكورة آنفاً .

المادة ١٦ - لا يمكن الطعن في التسجيل اذا اقتضت مدة (٣) اشهر على تاريخ التعليق ولم يحصل اثناء هذه المدة اي ادعاء او اعتراض . وبعد ذلك التاريخ لا يبقى للمتضرر الا حق اقامة دعوى تعويض على صاحب التصريح .

المادة ١٧ - ان المطالب والاعتراضات المقدمة في مهلة الثلاثة اشهر هذه تسلمها المدير ويعملها بعد اقتضاء هذه المهلة الى ديوان المحكمة الابتدائية التابع لها الميناء وديوان المحكمة بدوره يبلغها صاحب التصريح بواسطة المحضر بمهلة ١٥ يوماً من تسلمها ولصاحب التصريح مهلة ١٥ يوماً للجواب عليها ثم يستدعي رئيس المحكمة بالطريقة نفسها كل المتخاصمين الى جلسته علنية للفصل في المطالب والاعتراضات المذكورة .

والحكم الذي تصدره المحكمة غايياً لا يقبل الاعتراض . فالاستئناف هو الطريق الوحيد للمراجعة أية كانت الحقوق المخلفت عليها . والالتجاء اليه يجب ان يتم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ الحكم بالطرق القانونية .

المادة ١٨ - يجب تسجيل السفن خلال خمسة عشر يوماً تلي انشائها او اتياعها واذا كانت منشأة او متباعة في الخارج . فخلال خمسة عشر يوماً تلي دخولها المياه الاردنية . ولا يشترط وجود السفينة في ميناء البقية لاجراء معاملات التسجيل .

والسفينة المتباعة او المنشأة في الخارج . يحق لها ، ريثما يتم تسجيلها ان تبحر رافعة العلم الاردني باجازة يصدرها ممثل المملكة الاردنية الهاشمية في مكان البيع والانشاء . بناء على تصريح بشراء السفينة ، مؤيد بالمستندات .

واذا وقع الشراء في الأردن ، فيسجل انتقال الملك على صحيفة في دفتر التسجيل طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة (٢٥) من هذا القانون .
ان مالك السفينة الاردنية او الشريك في ملكيتها الذي لا يقوم بواجب تسجيلها . وفقاً لاحكام هذه المادة ، يعاقب بالحبس من يومين الى عشرة ايام وبالغرامة من ثلاثة اذنانير الى ستين ديناراً او باحدى هاتين العقوبتين ، مالم يثبت ان هناك قوة قاهرة حالت دون اجراء التسجيل .

المادة ١٩ - اذا بيعت السفينة لاجنبي او اذا ضبطها العدو او اذا اشترقت او هلكت بطريقة ما ، فعلى المالك المبيع ان يبيّن هذه ملكيتها الى مكتب التسجيل في الميناء لاجري الغاء والغاء صحيفة التسجيل المخصصة للسفينة .
والسجل المخصص للسفينة لا يملكه احد من غير مدير الميناء .
ولا يمكن بيع السفينة الا ببيعها في مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانها في الجريدة الرسمية ،
واذا لم يبيّن المالك في المدة المحددة لبيعها في الجريدة الرسمية ، ففقدت السفينة ملكيتها للميناء .

المادة ٢٠ - كل سفينة اردنية غير مسجلة تغادر الميناء . يخري توقيفها واذا قبض عليها في البحر فتنال الى حيث يحجزها المدير وينظم محضراً بذلك . ويجوز لهذا المحضر للمحكمة المختصة . وترسل نسخة عنه الى وزير النقل .

المادة ٢١ - اذا ثبت على صاحب السفينة نية التهرب من معاملات التسجيل لغاية جرمية ، فان المحكمة تقرر مصادرة السفينة وبيعها . ويضاف ثمن البيع الى واردات دائرة الميناء وترسل نسخة عن الحكم الى وزير النقل .

وفضلاً عن ذلك يستهدف صاحب السفينة لعقوبة الحبس من ثلاثة اشهر الى ستين . ولغرامة تراوح ما بين ثلاثة دنانير الى ستين ديناراً .
اما اذا ثبت ان ليس في الامر الا اهمال او سهوة . فيتعرض صاحب السفينة لغرامة تراوح ما بين ثلاثة دنانير الى ستة وثلاثين ديناراً .

المادة ٢٢ - كل اتفاق وكل عقد بعوض او بغير عوض وكل حكم مكتسب قوة التقضية وبوجه عام كل عمل غايته انشاء او فراغ او اعلان او تعديل او اسقاط حق عيني ، ترتب على سفينة مسجلة لا يكون له مفعول حتى بين المتعاقدين الا بعد تسجيله في دفتر التسجيل .
ان الحق في تسجيل الحقوق العينية المترتبة على السفن يكتسب بمفعول الاتفاق او العقود والاحكام او الاعمال المذكورة في الفقرة السابقة .

ان الالتزام بتسليم السفينة يتضمن الالتزام بفراغها في دفتر التسجيل . ويمكن تقرير الفراغ قضاء اذا نكل احد المتعاقدين عن تنفيذ التزامه برضاء فضلاً عن حق الفريق المتضرر بالتعويض لا سيما اذا جرى فراغ السفينة الى شخص ثالث .

المادة ٢٣ - كل من نال حقاً في سفينة مسجلة استناداً الى قيود دفتر التسجيل ولمدرجاته يثبت حقه . الا ان قوة قيود دفتر التسجيل لا يمكن التمسك بها من قبل الغير اذا كان قبل التملك عالماً بالعيوب او بأسباب الإبطال .

وفي كل حال يحق للفريق المتضرر ان يقيم على منسب الضرر دعوى شخصية بالتعويض .
المادة ٢٤ - للمتضرر من جراء تسجيل او تعديل او شطب اجري بدون سبب مشروع ان يطلب الغاء هذه الامور او تعديلها . فاذا لم يقع الغاء او الشطب برغم الفريقين وجب الحصول على قرار قضائي .

اما الاغلاط البسيطة الواقعة في الكتابة كالتباين بين قيود صحيفة التسجيل وشرائح دفتر اليومية او المستندات البرزوخية تأييداً لتسجيل التفسير الحق في تسجيلها حكماً .
اذا حصل اجتراس من قبل اصحاب العلاقة على المدير ان يطلب الى قاضي الصلح المحلي لاجراء التصحيح بعد ان يذكّر في الصحيفة الاعتراض وطلب التصحيح .
ولا ينشئ الغلاء او التصحيح على الشخص الثالث الذي سبق له ان سجل حقوقه عن حسن نية قبل الغلاء او التصحيح او التسجيل الا بغير غش او احتيال .

هكذا من الأصول

المادة ٢٥ - يجري التسجيل بناء على تصريح صاحب السفينة أو المتفرغ له عن حق فيها وعلى قبول الشخص الذي جرى التسجيل لصالحه .

ويتم كل من التصريح والقبول أمام المدير الذي يتولى تنظيم محضر بذلك ويجوز أن يشتمل أمام الكاتب العدل بصك رسمي يبلغ إلى المدير .
ويشترط في التصريح والقبول أن يحوي :

أ - بيان السفينة التي يتناولها التسجيل برقم صحيفة السجل .

ب - هوية المالك أو صاحب الحق المتفرغ عنه والمتنع من التسجيل المنوى إجراؤه .

ج - بيان نوع الحق المعد للتسجيل .

د - بيان طريقة الشراء والتمن عند الانقضاء .

هـ - وعند الانقضاء أيضاً بيان الأحكام الخاصة المدرجة في الاتفاق (مبلغ دين الدائن - معدل الفائدة - الجمالة - التقود أو العملة المشترطة - كيفية التأدية قبل الاستحقاق)

أو الحد من حق التصرف أو الشروح المطلوب تسجيلها مع بيان الحق الرئيسي .
لا يلزم أي تصريح إذا كان المستدعي يستند إلى القانون أو إلى حكم اكتسب قوة القضية المقضية أو إلى صك يحول حكماً حق التسجيل .

المادة ٢٦ - أن المدير أو الكاتب العدل الذي يتسلم السند يتحقق على مسؤوليته هوية المستدعين وأهليتهم .
ويذكر هذا التحقق في محضر الضبط أو في السند أما فيما يخص بالسندات المنظمة في الخارج فتعتبر هوية المتعاقدين حقائقاً إذا كانت الإضاءات المرفقة بلبيل السندات المبرزة قد صدقت عليها منقصة الشروحات والأبواب التي تفرضها القوانين المرعية الإجراء تحت طائلة البطلان .

المادة ٢٧ - إذا كان المتعاقدان مجهلان التوقيع أو القراءة أو يعجزان عنهما فإن الاعتراف بمضمون الضبط يجري أمام المدير أو الكاتب العدل بحضور شاهدين يتمتعان بالأهلية المدنية ويمتدان الإضاء .
ويثبت المدير أو الكاتب العدل الاعتراف ، بمضمون محضر الضبط أو السند ويوقعه مع الشهود .
إذا كان المدير أو الكاتب العدل مجهلاً أسماء المتعاقدين أو أحوالهم الشخصية أو علات ألقائهم فيجب تحققها بشاهدين يعرفانها وتتوفر فيهما للشروط الآتية الذكر . وفي كل الحالات يجب على المدير أو الكاتب العدل أن يثبت معرفته للشهود بلبيل التصريح .

المادة ٢٨ - يتسلم المدير سجلاً يومياً يثبت فيه الأرقام التسلسلية وبالتالي التصريحات والمستندات المعلقة له .
وهو يتسلم المستدعي إشعاراً بالتسلم يذكر فيه رقم السجل اليومي المسجل فيه تصريحه ورسم وتاريخ التسجيل في هذا السجل .
وإن تاريخ التسجيل هذا يحدد درجة الأفضلية .
أ - إذا كانت الطلبات المتعلقة بسفينة واحدة مقدمة في يوم واحد فإن الساعة التي يودع فيها الطلب تحدد درجة الأفضلية للطلبات المقدمة في ذلك اليوم .
ب - إذا كانت الطلبات المتعلقة بسفينة واحدة مقدمة في يوم واحد فإن الساعة التي يودع فيها الطلب تحدد درجة الأفضلية للطلبات المقدمة في ذلك اليوم .

وإذا قلعت في وقت واحد طلبات عدة تتعلق بسفينة واحدة فيذكر ذلك في السجل اليومي لتسجل الحقوق مترابطة .

المادة ٢٩ - لكل من ادعى حقاً في سفينة مسجلة أن يطالب بقيد احتياطي لحفظ حقه موقتاً .
وإن المطالبة بقيد احتياطي يجب أن ترفق دائماً بقرار من رئيس المحكمة الابتدائية التابعة له مدينة العتية وتاريخ القيد الاحتياطي يحدد المرتبة لتسجيل الحق اللاحق .
يتقضي مفعول القيد الاحتياطي بانقضاء مهلة شهر . ويشطب هذا القيد حكماً إذا لم تقدم دعوى قضائية تذكر في دفتر التسجيل ضمن هذه المهلة .

المادة ٣٠ - يمكن شطب التسجيل والقيود الاحتياطية بموجب أي صك أو أي حكم مكتسب قوة القضية المقضية أثبت تحجاء كل فريق له علاقة بحق اعلان عنه حسب الأصول . عدم وجود الحق الذي يتعلق به السجل أو القيد الاحتياطي أو سقوط ذلك الحق .

المادة ٣١ - تطبق على الشطب أحكام المواد ٢٣ إلى ٢٩ المتعلقة بالتسجيل إلا أن محضر الضبط أو سند الشطب يجب أن يذكر فيه .

١ - تعيين صحيفة السفينة العينية التي يجب أن يتناولها الشطب .

٢ - بيان التسجيل أو القيد الاحتياطي .

٣ - بيان سبب الشطب أو الأداة المثبتة له .

المادة ٣٢ - يدون الشطب في صحيفة السفينة ويؤرخه المدير ويوقعه تحت طائلة الانفاء . يشفع توقيع المدير بالختم الرسمي للبيئة وتذكر أسباب الشطب في الصحيفة المشار إليها .

المادة ٣٣ - إن طلبات تنفيذ الحجز الملقى على سفينة وتنفيذ الحكم الفاصل نزاعاً عليها تبلغ بواسطة دائرة الاجراء إلى المدير ليصير تسجيلها في صحيفة تلك السفينة ، ويجب أيضاً تسجيل الدعاوى العينية في دفتر التسجيل بعد تبليغ استدعائها المدير مؤشراً عليه حسب الأصول من ديوان المحكمة التقدم لها هذا الاستدعاء .
ويجري التبليغ بمسمى الفريق صاحب العلاقة .

المادة ٣٤ - إذا ترتب على سفينة حق عيني انقضى بين الأحياء وطلب تسجيله بعد وفاة المتصرف به ، فيمكن إجابة هذا الطلب بعد إبراز مستند يسمح بالتسجيل أو طلب وقع عليه المتصرف بالحق ، على أن يكون توقيعه مصادقاً عليه في الحالين ، وإذا كان التوقيع غير مصادق عليه وكان هناك اعتراض من الورثة ، فالتسجيل تقرر السلطة القضائية .

المادة ٣٥ - إن الحقوق العينية المرتبة على السفينة والنشئة عن ارت لا يمكن تسجيلها باسم طالبي التسجيل إذا كان الأرب عادياً غير مقرون بوصية . إلا إذا لاقوا هؤلاء جلالة على ثبوت وفاة مورثهم .
أ - إذا كانت الطلبات المتعلقة بسفينة واحدة مقدمة في يوم واحد فإن الساعة التي يودع فيها الطلب تحدد درجة الأفضلية للطلبات المقدمة في ذلك اليوم .
ب - إذا كانت الطلبات المتعلقة بسفينة واحدة مقدمة في يوم واحد فإن الساعة التي يودع فيها الطلب تحدد درجة الأفضلية للطلبات المقدمة في ذلك اليوم .

هكذا من الأصول

أما إذا كان الارث معينا بموجب وصية فعل المستدعي ان يبرز صك الوصية الرسمي او القرار الصادر من السلطة القضائية العائد لما امر تنفيذ الوصية .

المادة ٣٦ - كل شرح يقع في دفتر التسجيل يجب ان يقرن تحت طائلة البطلان بتوقيع . ويشفع هذا التوقيع بختم دائرة الميناء .

المادة ٣٧ - لصاحب السفينة دون غيره الحق بنسخة كاملة عن صحيفة سفينته وهذه النسخة اسمية يعطيها المدير الصيغة الرسمية بتوقيعه عليها وختمها بخاتم دائرة الميناء . ولا يتسلم اصحاب الحقوق كالمركبين الا شهادة بقيد حقهم .

المادة ٣٨ - كلما سجل قيد ما على الصحيفة وجب تسجيل هذا القيد على نسختها (سند التملك) : يرفض المدير التسجيل ، اذا لم تبرز هذه النسخة وكان الطلب يتعلق بنق يفتقر انشاؤه ورضي المالك المسجل ملكه . وفي سائر الاحوال يبري المدير التسجيل . ويلفه لصاحب الحق المسجل . ولا يمكن طلب اي تسجيل اخر يرضى صاحب الحق هذا الا بعد اتمام المطابقة بين الصحيفة وسند التملك .

يثبت المدير مطابقة النسخة للصحيفة كلما طلب اليه ذلك .

المادة ٣٩ - اذا انشأ المدير صحيفة جديدة فانه يبطل الصحيفة السابقة بتوقيعه علامة الالفاء وختم دائرة الميناء على كل صفحاتها . وهو يبطل بالطريقة نفسها سند التملك ويحفظه بين اوراقه .

المادة ٤٠ - على المدير ان يعطي كل صاحب مصلحة بناء على طلبه بياناً عاماً او خاصاً بالشروح المسجلة في دفتر التسجيل ونسخة او خلاصة عن المستندات .

المادة ٤١ - اذا فقد او تلف سند التملك أو شهادة القيد فيستبدلها المدير بالطريقة نفسها المتبعة في دائرة الاراضي والمساحة لاستبدال ما يفقد او يتلف من سند تملك أو شهادة قيد يختصان بهفار .

المادة ٤٢ - ان المدير مسؤول شخصياً عن الضرر الناتج :

- من اغفاله في السجلات قيداً أخطأياً أو تسجيلاً أو شطباً مغلوياً حسب الأصول .
 - من اغفاله في شهادات القيد أو الخلاصات التي وقعها قيداً أو قيوداً أخطائية أو تسجيلاً أو شطباً مغلوياً في السجل .
 - من مخالفة الأصول وبطلان القيود الأخطائية أو التسجيل أو الشطب المدرج في السجل .
- بما يجسد من الإهمال والمخالفات الأصول في التصاريح والمخالفات التي يتقبلها وذلك فضلاً عن عدم دقة هذه السجلات في التتبع للمخالفات بتتبع الموقوفين وفي كل الأحوال المذكورة أعلاه تكون الدولة مسؤولة بطلان فيشملها جميعاً وهو من أجل ذلك

الفصل الرابع

في اوراق السفينة

المادة ٤٣ - كل سفينة مسجلة في الميناء يجب ان تكون حائزة الاوراق التالية : في مطبوعات رسمية : -

- السفن المعدة للملاحة في عرض البحار والسفن الساحلية :
- سند التملك البحري الصادر عن دائرة الميناء .
- دفتر البحار المتضمن آخر التشكيلات الطارئة على بحارة السفينة والموقع في آخر مرسى للسفينة من جانب مدير الميناء او من جانب قنصل الاردن في الخارج اذا وجد والا فمن جانب السلطة التي تخله .
- اجازة الملاحة للسنة الجارية . وللسفينة نقل الركاب : شهادة الامان .
- لكل عضو من البحارة ومن ضمنهم الرئيس او الريان : اجازة ملاح للسنة الجارية .
- اجازة السفر من المدير .
- بيان الحموله .
- شهادة صحية بتوقيع مكتب الحجر الصحي في آخر مرسى للسفينة .
- دفتر يومية .

ب - سفن الصيد :

- سند التملك البحري .
- دفتر البحارة .
- اجازة الملاحة للسنة الجارية .
- اجازة الصيد للسنة الجارية من دائرة الميناء .
- سند لكل فرد من البحارة : اجازة ملاح صياد للسنة الجارية .

ج - سفن الزهرة :

- سند التملك البحري .
- دفتر البحارة في حالة استخدام الآخرين في السفينة :
- اجازة الملاحة للسنة الجارية .

المادة ٤٤ - يجب ابراز هذه الاوراق عند طلب من السلطات المكلف بمراقبة الملاحة او الصيد .

المادة ٤٥ - كل ريان او رئيس سفينة معدة للملاحة في عرض البحار والملاحة الساحلية مسجلة في الميناء يجب على تقديم اوراقه لدائرة الميناء بمهلة ٢٤ ساعة . يتلدى من ساعة وصوله الى الميناء تحت طائلة غرامة من ثلاثة دنانير الى ستين ديناراً عن كل ساعة تأخير قدرها اربع وعشرون ساعة .

ان احكام هذه المادة تطبق على سفن الزهرة وسفن الميناء اذا كان محتولها الصافي خمسة وعشرين برميلا فما فوق .

هكذا من الأعمال

المادة ٤٦ - كل سفينة مسجلة في الميناء فتشت في البحر في البحر فتبين أنها غير حائزة الأوراق القانونية المبنية اعلاه تساق الى الميناء حيث يبحر بها المدير وينظم بذلك محضر ضبط ويجول هذا المحضر الى المحكمة المختصة .

المادة ٤٧ - اذا ثبت على الريان او رئيس السفينة نية التهريب من احكام هذا القانون لغاية جرمية فيحكم على الريان او رئيس السفينة بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبالغرامة من دينارين الى عشرين دينارا وتقرر المحكمة مصادرة السفينة المحجوزة وبيعها وتغن البيع يضاف الى واردات دائرة الميناء .

المادة ٤٨ - اذا ثبت ان ليس في الأمر الاعمال او سهو فيحكم على الريان او رئيس السفينة بالحبس من يومين الى عشرة ايام وبالغرامة من نصف دينار الى عشرة دنانير اردنية او باحدى هاتين العقوبتين .

كل سفينة حائزة اوراق مزورة او اوراقا لسفينة غيرها تعجز وتباع وفقا لاحكام المادة ٤٥ ويحكم على الرئيس او الريان بالعقوبة المنصوص عليها في المادة نفسها .

المادة ٤٩ - تترك منزلة اوراق السفينة لجهة القنويات التي يتعرض لها الريان او الرئيس بموجب المادة ٤٥ المذكورة اوراق الهوية التي تتحتم على الركاب حيازتها مع توقيع الامن العام لاجازة التزول في السفينة .

التأمينات في الامتيازات والحجز على السفن

الفصل الاول

في الامتيازات

المادة ٥٠ - الديون التالية وحدها ممتازة ودرجة امتيازها تحدّد بحسب تاريخ ورودها .

- الرسوم القضائية والمصاريف المدفوعة في المحافظة على الثمن لمصلحة الدائنين العامة - الرسوم عن مخنول السفينة ورسوم المارّة والميناء وغيرها من الرسوم والتكاليف العامة التي هي من النوع نفسه - رسوم الارشاد ونفقات الحراسة والصيانة منذ دخول السفينة في الميناء .
- الديون الناشئة عن عقد استخدام الريان والبخارة وسائر مستخدمتي السفينة .
- الاجل المستوجب للائحة والمناخدة والمساهمة السفينة في غرامة الحائز البحرية المشتركة .
- التعويض عن التصادم وعن غيره من طوارئ الملاحة وعن الاضرار المسببة للمواني والاشياء على السفينة والملاحة والتعويض عن جرح الركاب والبخارة او عن هلاك البضاعة والبضائع او عن غيرها .

ه - الديون الناتجة من عقود منشأة او عمليات اجراها الريان خارجا عن مربط السفينة بموجب صلاحياته القانونية لحاجة حقيقية تقتضيها صيانة السفينة او اكمال السفر سواء اكان الريان صاحب السفينة ام لم يكن وسواء اكان الدين له ام للموالتين او للمرممين او للمقرضين ام لغيرهم من المتعاقدين .

و - العطل والضرر المستوجب لتأجير السفينة .

ز - مجموع اقساط التأمين المقوود على جرم السفينة واجهزتها واعتدتها المترتبة عن انصر سفره مؤمن عليها فيما لو كان التأمين مقوودا للسفرة . او لآخر مدة مؤمن عليها فيما لو كان التأمين مقوودا لاجل معين على ان لا يتجاوز هذا المجموع في الحالتين اقساط سنة واحدة .

المادة ٥١ - يجب تصنيف الدائنين الممتازين بحسب السفرة . فان ديون السفرة الاخيرة الممتازة اية كانت درجتها لها الافضلية على ديون السفرات السابقة . غير ان الديون الناتجة عن عقد واحد باستثناء الملاحين تعتبر دائما ديون السفرة الاخيرة ولو كانت تتعلق بسفرة سابقة .

المادة ٥٢ - ان الديون المتعلقة بسفرة واحدة تصنف بالترتيب المقرر في المادة ٥٠ وديون المراجعة الواحدة المتعلقة بالسفرة نفسها تأتي مترتبة وان كل جعل الاسعاف والديون المفروضة لتقديم المؤن والتمريم تصنف بالترتيب العاكس لتاريخ نشوئها .

المادة ٥٣ - ان الديون المتعلقة بخادث بحري واحد تعتبر ناشئة في وقت واحد .

المادة ٥٤ - ان الامتيازات المقررة في المواد السابقة تتكون منذ تقرير الدين . وهي لا تخضع لاية معاملة ولا لاي شرط خاص للائتات .

المادة ٥٥ - ان الدائنين المرتبين المسجل دينهم على السفينة يأتون بترتيب تسجيلهم فصورا بعد الدائنين الممتازين المذكورين في البنود رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٥٠ .

المادة ٥٦ - ترتب الامتيازات على السفينة وعلى اجرة السفر الذي نشأ فيه الدين الممتاز وعلى تفرعات السفينة واجزائها المكتسبة منذ بدء السفر .

غير ان الامتياز المقرر في المادة ٥٠ يفقدها الثانية بترتيب على مجموع اجور السفينة الواجبة الاداء عن كل الاسفار التجارية اثناء عقد الاستخدام نفسه .

المادة ٥٧ - تعد مفرقة عن السفينة واجزائها بالنظر لتطبيق الامتيازات :
أ - التعويض الواجب الاداء لصاحب السفينة عن اضرار مادية لحقت بسفينة ولم تعرض او عن خسارة اجزائها .

ب - التعويض الواجب الاداء لصاحب السفينة عن الخسائر البحرية المشتركة من حيث انها تكون اضرارا مادية لحقت بسفينة ولم تعرض او عن خسارة اجزائها .

ج - الجمل الواجب الاداء لصاحب السفينة عما يقوم به من اسعاف او ائحة لغاية نهاية السفر بعد حسم المبالغ المخصصة للريان وللسائر مستخدمتي السفينة .

هكذا من الشرح

المادة ٥٨ - تنزل منزلة اجرة السفينة اجرة نقل الركاب والمبلغ المقطوع الذي يتحمل ان تنحصر فيه مسؤولية اصحاب السفينة .

ان التعميض الواجب الاداء لصاحب السفينة بفعل عقد التأمين والمكافآت والاعانات المالية وغيرها لا تعد متفرعة عن السفينة واجرتها بالنظر لتطبيق الامتيازات .

المادة ٥٩ - تسقط بعد سنة يحكم مرور الزمن كل الامتيازات المدة في المادة ٥٠ ماعدا امتياز الديون الناشئة عن المؤن والمنصوص عليها في البند رقم ٥٠ فانه يسقط بمرور سنة اشهر من الزمن . وان مهلة مرور الزمن تسري على امتياز جعل الاسعاف والانتقاذ من يوم انتهاء الاعمال . وتجري على امتياز تعويض التصادم وغيره من الطوارئ من يوم وقوع الضرر . وتجري على امتياز هلاك الحموله والحوادث او تعييبها من يوم تسليم الحموله او الحوائج او من التاريخ الواجب تسليمها فيه وعلى امتياز الترميمات والمؤن وغيرها في الاحوال المبينة في البند رقم (٥) من المادة ٥٠ من يوم تشوال الدين . اما في سائر الحالات فتجري المهلة ابتداء من استحقاق الدين .

وان ديون مستخدم السفينة المذكورة في البند رقم ب من المادة ٥٠ لا تعتبر مستحقة الا في نهاية السفر بالرغم من حق هؤلاء الاشخاص بطلب سلفات او دفعات في اثناء السفر . لا يعمل بالمهلة المحددة آنفا عند المعجز من حيز السفينة في المياه الاقليمية الاردنية في حالة وجود مقام الدائن او مقره الرئيسي في الاردن على ان لا تتجاوز مهلة مرور الزمن ثلاث سنوات ابتداء من نشوء الدين .

المادة ٦٠ - تسقط الامتيازات ايضا بقطع النظر عن الطرائق العامة لمقروط الاستمرات بالبيع القضائي الجاري بالصنيع المقررة في هذا القانون ، بكل بيع للسفينة بالرهن وبالشروط التالية : -

ان يجري الانتقال وفقا لاحكام المواد ٢١ و ٢٣ و ٢٩ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٩ من هذا القانون .

ان يعلن عن هذا الانتقال بنشره في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوثقتين علميتين وباعلان يلصق على باب دائرة الميناء على ان يذكر حتما في النشر والاعلان اسم المشتري ومحل اقامته .

ان لا يكون قد تبلغ المشتري اي اعتراض من الدائن في مهلة شهر بعد النشر . يبقى للدائن حق الافضالية في حق المبيع ما دام هذا الثمن لم يدفع ولو بعد انقضاء هذه المهلة بشرط ان يكون الدائن قد اعلن نفسه للمشتري قبل الدفع بسند اعتراض .

وان الاعتراض المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين يجب ان يبلغ للدائن بواسطة الكاتب العدل .

المادة ٦١ - للدائنين المتنازعين ان يسجلوا امتيازهم لكي ينفوا عرض السفينة للبيع وفقا لشروط المنصوص عليها في المادة ٥٠ من هذا القانون . ولا يؤثر هذا التسجيل في جوية الامتياز . ويلتزم التسجيل

على صحيفة الميناء في السجل . ولا يجوز ان يكون هذا التسجيل في جوية الامتياز . ويلتزم التسجيل

المادة ٦٢ - تطبيق الاحكام السابقة على السفن التي يمتلكها او يستأجر رئيسا ما لم تكن يد صاحبها نصيبا على غير مباح وعليها ان يكون الدائن في وثيقة .

الفصل الثاني

في السرهن البحري

المادة ٦٣ - يمكن عقد الرهن على السفن اذا كان معمولها قائم برميلين فما فوق بشرط ان يكون ذلك باتفاق الطرفين .

المادة ٦٤ - ان عقد الرهن البحري المتفق عليه يجب انشاؤه خطيا . ويمكن اجراؤه بسند عادي . يمكن انشاء صلح الرهن للامر وعندئذ يقضي لتداوله بنقل حق الرهن .

المادة ٦٥ - لا يبق لغير صاحب السفينة او وكيله المفوض بتفويض خاص . ان يعقد رهنا اتفاقا على السفينة .

اذا كان للسفينة عبء مالكيين فلهيجهزها حتى اجراء الرهن عليها الحاجة التجهيز او الملاحة بموجب تفويض من اكثرية اصحابها اذا كان لديه الاكثرية في الوقت نفسه ثلاثة ارباع الحقوق المشتركة فيها . واذا لم يتلق حقوق الاكثرية الثلاثة الارباع فللشركة في الملكية ان يراجعوا المحكمة بغية الحكم بالحل الاكثر موافقة لاصحابهم العامة .

لا يستطيع احد الشركاء في الملكية اجراء الرهن على حصته الشائعة في السفينة الا برضى الاكثرية المالكيين على ان يكون لهذه الاكثرية في الوقت نفسه نصف الحقوق المشتركة .

المادة ٦٦ - يجب تسجيل الرهن في دفتر التسجيل بمقتضى المادة ٣٣ وما يليها من هذا القانون . يتضمن تسجيل الرهن فضلا عن رأس المال فائدة عن سنتين بالاضافة الى فوائد البتة الجارية في وقت الاحالة .

المادة ٦٧ - ان الرهن المقفود على السفينة او على حصة منها يشمل جرورها بكامله وشمل المهمات والادوات والالات وغيرها من التفرعات وحطائها ايضا ما لم يحصل اتفاق عاقل .

وهذا الرهن لا يشمل اجرة السفينة ولا الملاوات والاعلانات الحكومية لكنه يشمل التعميض من الضرر الا اذا خصص هذا التعميض لترميم السفينة وصيانتها .

كما انه لا يشمل تعويض التأمين ولكن يجوز ان يكون سند الرهن جاوبا بتفويض صريحا من الدائنين المرتهنين بهذا التعويض . ولا يسري هذا التفويض على الموثمين الا اذا قبلوا به او ابلغ

اليهم .

المادة ٦٨ - يمكن عقد الرهن البحري على سفينة قيد الانشاء وفي هذه الحالة يجب ان يسبق الرهن تصريح

موجه لمدير عام الميناء . ويمكن في هذا التصريح طول ابرتم السفينة وسائر اقسمتها على وجه التفصيل وعمولها المقدر ويذكر فيه ايضا مكان انشائها .

المادة ٦٩ - اذا كان عقد الرهن منشأ لامر فيصير انتقاله بتظهير شهادة القيد .

هكذا من المأهول

المادة ٧٠ - للدائنين الحائزين رهنًا مسجلاً على سفينة ما أو على حصة منها أن يلاحقوها أيا كانت اليد التي انتقلت إليها ليدونوا دينهم في درجته ويقضوه وفقاً لدرجة التسجيل .

إذا كان الرهن لا يتناول إلا حصة من سفينة فليس للدائن أن يطلب الحجز ولا أن يلاحق البيع إلا على الحصة المخصصة له . ولكن إذا كان مرتباً لأكثر من نصف السفينة فله بعد الحجز أن يلاحق بيع السفينة بكاملها على أن يدعو الشريك في الملكية إلى هذا البيع .

وإذا رست إحالة السفينة في البيع بالزيادة على أحد الشركاء أو إذا استقرت السفينة بعد القسمة في حصته فإن الرهن يبقى بعد القسمة أو البيع على ما كان عليه قبلهما وإن يكن هذا الشريك غير الذي عقده الرهن على اسمه الشائعة في السفينة .

وإذا جرى البيع بالزيادة أمام القضاء بالشروط المنصوص عليها في المادة ٨٥ وما يليها من هذا القانون ورساً على من ليس شريكاً في الملك فينحصر حق الدائنين الذين لا يشمل رهنهم إلا حصة من السفينة في حق الأفضلية على الجزء من الثمن المتعلق بالحق المرهون . وكذلك التكاليف المترتبة على كل حصة في ملك السفينة فأباً تنتقل حكماً إلى الحصة من الثمن التي تتمثل فيها قيمة الحصة من السفينة .

المادة ٧١ - أن من يشتري سفينة أو حصة منها ويريد أن يثبت الملاحظات التي تميزها المادة السابقة ، عليه بعد إجراء تسجيل شرائه وقبل الملاحظات أو بمهلة خمسة عشر يوماً أن يبلغ نسخة عن سند تملك السفينة إلى جميع الدائنين المدونين بهذا السند في المقام المختار في السند الأساسي . ويصرح المشتري في السند نفسه أنه مستعد لأن يولي حالاً المدون التي رهن السفينة من أجلها بقدر قيمة هذه السفينة سواء أكانت هذه المدون مستحقة أم لم تكن .

المادة ٧٢ - لكل صاحب دين مسجل أن يطلب بيع السفينة بالزيادة أو بيع الحصة المرهونة منها وذلك بعرضه زيادة إضافية على الثمن لا تقل عن عشرة وتقدم كفاً لدفع الثمن والتكاليف . ويجب إبلاغ المشتري هذا الطلب الذي يوقعه الدائن بمهلة عشرة أيام بعد التبليغ . ويعتري الطلب دعوة أمام المحكمة الابتدائية التابع لها ميناء العقبة ، لأجل تقرير إجراء الزيادة العلنية .

المادة ٧٣ - يجري البيع بالزيادة بمسعى الدائن الذي طلبه أو بمسعى المشتري بالصيغ المقررة في المواد التالية .

المادة ٧٤ - يمنع بيع السفينة في الخارج إذا كانت مرهونة في الأردن وكل بيع يخالف لا يمكن تدوينه في دفتر التسجيل لكونه باطلاً ولا مقبولاً لدوان المالك الذي يبيع رضاه في الخارج سفينة مرهونة بعد مرتكباً جريمة إساءة الائتمان .

الفصل الثالث

في الحجز

المادة ٧٥ - لا يمكن مباشرة الحجز إلا بعد مضي أربع وعشرين ساعة على الانذار بالدفع .

المادة ٧٦ - يجب إبلاغ الانذار إلى شخص المالك أو إلى محل إقامته . إذا لم يكن المالك حاضراً فيمكن إبلاغ الانذار إلى ربان السفينة إذا كان الدين يتعلق بالسفينة أو بالشحنة .

المادة ٧٧ - إذا انقضى على الانذار عشرة أيام ونيف فعمل الدائن تجديده قبل لقاء الحجز .

المادة ٧٨ - على مأمور الإجراء أن يبين في محضر القبط ما يلي :

اسم الدائن طالب الحجز ومهنته ومحل إقامته .

السند الذي يوجهه للاحق التنفيذ .

المبلغ المطلوب دفعه .

مقام الدائن المختار في مكان المحكمة التي يجب أن يلاحق البيع أمامها وفي المكان الذي ترسو فيه السفينة المحجوزة .

اسم صاحب السفينة واسم الربان .

اسم المركب ونوعه وعموله وتابعيته .

تقديم بيان ووصف عن الزوارق والقوارب المهمات والاعتدة والأجهزة والموتن والزاد مع تعيين حارس .

المادة ٧٩ - على الحاجز أن يبلغ المالك بمهلة ثلاثة أيام نسخة عن محضر الحجز وأن يستدعيه أمام محكمة مكان الحجز لتقرر في حضوره مباشرة بيع الأشياء المحجوزة .

إذا لم يكن المالك مقبلاً في نطاق المحكمة فيصير تبليغه في مهلة خمسة عشر يوماً بشخص ربان المركب المحجوز إذا كان حاضراً وإلا فيشخص بمثل المالك أو بمثل الربان .

وإذا كان المالك أجنبياً ليس له في الأردن محل إقامة أو مقر ولا من يحل محل تجاري دعوته وتبليغه وفقاً لقانون أصول المحاكمات الحقوقية .

المادة ٨٠ - يسجل محضر القبط في سجل دائرة الميناء سواء أكانت السفينة كاملة الصنع أو قيد الانشاء . وفي الحالة الثانية يشترط أن يكون قد سبق تسجيلها لا يبقى للمدين المحجوز عليه بعد هذا التسجيل حق بيع السفينة ولا حق إجراء الرهن عليها .

هكذا من الأصول

وان السلطة الوكالة يكتب التسجيل تعطي بياناً بقبول الرهن بمهلة ثلاثة ايام ابتداء من التسجيل (ولا تدخل في عدادها ايام العطلة) ومهلة ثمانية ايام ابتداء من اعطاء هذا البيان يبلغ طالب الحجز الى الدائنين المسجلين في مقامهم المخترار في تسجيلهم ، الدعوة المبينة في المادة السابقة وللدائنين مهلة خمسة عشر يوما للتدخل اذا شاؤوا .

المادة ٨١ - إذا كانت السفينة اجنبية فلا بد من الرجوع الى ميناء تسجيلها بواسطة قنصلية الدولة التي تتبعها السفينة . وعلى هذه القنصلية تقديم بيان باسماء دائي السفينة المسجلين . وعندئذ يمكن تسليمهم بواسطة قنصلتهم خلال ثمانية ايام من تاريخ تسلم البيان . ولولاك الدائتين مهلة للتدخل منها خمسة وعشرون يوما .

المادة ٨٢ - إن محكمة مكان الحجز تقرر البيع وشروطه كما يبينها طالب الحجز وتحدد تاريخه وثمان الطرح. وإذا لم يعرض أي ثمن في اليوم المحدد تابع فيحدد المحكمة ثمناً للطرح جديد أقل من الثمن الأول وتاريخاً للزيادة التالية.

المادة ٨٣ - تقام دعاوى الاستحقاق والإبطال قبل الإحالة .
 أما إذا لم يتم دعاوى الاستحقاق إلا بعد الإحالة فتنتحل حكماً إلى اعتراض على تسليم المبالغ الناتجة البيع .
 لا تخيل دعاوى الاستحقاق والإبطال إلا إذا كانت مدونة في دفتر التسجيل .

المادة ٨٤ - يمنح المدعي أو المعارض الثلاثة أيام لتقديم حججه وكذلك يمنح المدعى عليه ثلاثة أيام للرد عليه. وتعين جلسة للدعوى بمجرد الاستدعاء والدعوى لا تؤقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة بوقفه لأسباب

المادة ٨٥ - يجري البيع في جلسة الزايدة العلنية في المحكمة المدنية بعد خمسة عشر يوماً من تعليق الاعلانات
المقصود بالمقصود في المادة الحالية ومن النشر في جريدتين محليتين فضلاً عن طرائق النشر التي تجوزها
المحكمة.

المادة ٨٦ - تلتصق الأشغال على الجزء الأكثر ظهوراً من السفينة المحجوزة وعلى الباب الرئيسي المحكمة التي يخرج البع منها وعلى الخلف الميناء في البوابة التجارية إذا وجدت .

المادة ٨٧ - يجب أن يبين في الإعلانات الملصقة أو المدرجة في الجرائد ما يأتي :

المقام الذي يختاره في مركز المحكمة وفي مرمى السفينة المحجوزة .

— اسم صاحب السفينة المخجوزة ومهنته ومحل إقامته .

— بميزات السفينة كما هي واردة في دفتر التسجيل ؛

— اسم الربان .

— محل وجود السفينة .

— ثمن الطرح وشروط البيع .

— مكان الزايدة ويومها وساعتها .

المادة ٨٨ - لا تقبل المزايدة الاضافية في حال حصول البيع القضائي :

المادة ٨٩- على المشتري في مهلة أربع وعشرين ساعة ابتداء من الاحالة ان يودع ثمن شرائه بدون نفقات في احد المصارف المقبولة من الحكومة تحت طائلة اقامة المزايدة على عهده٩

المادة ٩٠- وفي حالة عدم الابداع تعرض السفينة مجدداً للبيع وتقرر احوالها بعد ثلاثة ايام من تجديده النشر والاعلان كما تنص عليها المادة ٨٦ بزيادة تقام على عهدة المشتري . وبقي هذا ملزماً بدفع العجز والعطل والضرر والتفقات .

المادة ٩١ - ان حكم الاحالة لا يقبل الاعتراض.

على انه يجوز خلال خمسة ايام من تاريخ صدوره ومن اجل عيب في صيغته فقط ان يرفع الى محكمة الاستئناف المختصة بمقتضى استدعاء ، قُبت فيه بقرار لا يقبل الاعتراض ، خلال ثلاثة ايام من تاريخ وروده الى ذبوانها .

المادة ٩٢- يسجل حكم الاحالة في دفتر التسجيل بناء على طلب دائرة الاجراء بعد اكتسابه قوة القضية
القضية ؟

المادة ٩٣ - إن الأحالة تنهي السفينة من جميع الامتيازات والرهون ودعاوي اللغاء التي تخضع للأشخاص الذين سبق لهم أن تلغوا بمقتضى المادة ٨٠، وإن شطب تسجيل الامتيازات والرهون والدعاوي المذكورة يتم المفترض على أن التقدمة لمكتب التسجيل تحكم الأحالة وفهاده من قلم المحكمة التي تكون قد أصدرته تثبت أن هذا الحكم اكتسب قوة القضية المنقضية ؟

المادة ٩٤ - إن عولم القصة الناتجة عن الحالة يجري وفقاً لأحكام القوانين التالية:

هذه من اهل

الباب الثالث

فيما يختص بأصحاب السفينة ومجهزها

المادة ٩٥ - كل مالك سفينة مسؤول شخصياً عن الالتزامات الناجمة عن الأعمال التي يقوم بها الربان والعقود التي ينشئها أثناء ممارسته صلاحياته القانونية . وهو مسؤول أيضاً عن فعل الربان والبحارة والسائق . وسائر خدام السفينة وعن أخطائهم .

المادة ٩٦ - يجوز للمالك سفينة بحرية . تحديد مسؤولية المبلغ المنصوص عليه في المادة ٩٩ من هذا القانون بالنسبة للديون الناجمة عن أي سبب من الأسباب التالية . إلا في حالة نشوء الدين بسبب خطأ المالك الشخصي :

أولاً -

أ - وفاة أو إصابة أي شخص يوجد على ظهر السفينة بقصد نقله . وضياح أو تلف أي مال أو حق على متن السفينة .

ب - وفاة أو إصابة أي شخص آخر . على البر أو في البحر . وضياح أو تلف أي مال أو حق آخر إذا كان الضرر ناشئاً عن فعل أو خطأ أي شخص يكون المالك مسئولاً عنه ، سواء وجد هذا الشخص على متن السفينة أو لم يوجد . وفي هذه الحالة الأخيرة ، يجب أن يكون الفعل أو الخطأ متعلقاً بالملاحة أو بإدارة السفينة أو بشحن البضائع أو نقلها أو تفريغها أو بصعود المسافرين أو نقلهم أو نزولهم .

ج - كل التزام يفرضه القانون ويكون متعلقاً برفع الحطام أو تعويم أو دفع أو تحطيم سفينة غارقة أو جائعة أو مهجورة وكل التزام ناشئ عن أضرار تسببها السفينة المنشآت والأحواس وطرق الملاحة .

ثانياً - المالك السفينة الحق بتحديد مسؤوليته في الحالات المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة سواء نشأت مسؤوليته بسبب امتلاكه السفينة أو حيازته لها أو إشرافه عليها ، شريطة أن لا يثبت خطأ مالك السفينة أو خطأ الأشخاص الذين يسأل مباشرة عن تصرفاتهم .

ثالثاً - لا تطبق هذه المادة في الحالات التالية :

أ - الالتزامات المترتبة على واقعة ناشئة عن خطأ شخصي صادر عن مالك السفينة .

ب - الالتزامات الناشئة عن المساعدة والإغاثة والمساهمة في المسائر المشتركة .

ج - حقوق الربان والبحارة وكل تابع آخر للمالك السفينة موجود على متنها أو يتعلق عمله بخدمة السفينة ، وكذلك حقوق ورفقهم وخلفائهم .

رابعاً - إذا كان لأصحاب السفينة دين على دائن آخر ، ناتج عن حادث واحد ، يجري التقاض بين هذه الدائنين لتبطل أحكام هذا القانون على الرصيد الحاصل في حالة وجوده .

المادة ٩٧ - على الدائن أن يثبت أن الحادث المؤدي إلى الدين ناتج عن خطأ شخصي صادر عن مالك السفينة .

أن تحديد المسؤولية لا يعني الاعتراف بوجودها .

المادة ٩٨ - أ - يطبق مبدأ تحديد المسؤولية المنصوص عليه في المادة (٩٩) على جميع الديون الناشئة عن الأضرار الجسدية والأضرار المادية الناجمة عن حادث واحد معين ، دون اعتبار لأي دين ناجم عن أي حادث معين آخر .

ب - عندما تتجاوز مجموع الديون في حادث معين حدود المسؤولية المنصوص عليها في المادة (٩٦) فإن مجموع المبلغ الذي يمثل حدود هذه المسؤولية يمكن أن يكون مؤونة واحدة لتلك الحدود .

ج - لا تصرف من المؤونة المكونة بهذا الشكل إلا الديون التي يمكن أن يلجأ فيها إلى تحديد المسؤولية .

د - بعد تكوين المؤونة لا يجوز لأي صاحب دين تجاه المؤونة أن يستعمل حقه تجاه أموال أخرى من أموال صاحب السفينة لتسديد دينه إذا كانت المؤونة متوفرة فعلاً لصالحه .

المادة ٩٩ - يستطيع مالك السفينة تحديد مسؤوليته المنصوص عليها في المادة ٩٦ على الشكل التالي :-

أ - بالنسبة للأضرار المادية فقط الناجمة عن الحادث ، يحدد لها عن كل برميل من حمولة السفينة ، مبلغ إجمالي قدره أربعة وعشرون ديناراً أو ما يعادل ألف فرنك على أساس قيمة الفرنك الواحد تعادل (٦٥) مليوناً من الذهب بيار (٩٠٠) من الألف .

ب - وفيما يتعلق بالأضرار الجسدية فقط الناجمة عن الحادث فيحدد لها عن كل برميل من حمولة السفينة ، مبلغ إجمالي قدره أربعة وسبعون ديناراً أو ما يعادل ثلاثة آلاف ومائة فرنك .

ج - أما فيما يختص بالأضرار المادية والجسدية معاً الناشئة عن الحادث ، فيحدد لها عن كل برميل من حمولة السفينة ، مبلغ إجمالي قدره أربعة وسبعون ديناراً أو ما يعادل ثلاثة آلاف ومائة فرنك ، على أن يقسم إلى قسمين يخصص القسم الأول منه وقدره خمسون ديناراً أي ما يعادل البين ومائة فرنك عن كل برميل من الحمولة لتسديد الديون الخاصة بالأضرار الجسدية ، وأما القسم الثاني وقدره أربعة وعشرون ديناراً ، أي ما يعادل ألف فرنك ، عن كل برميل ، فيفرز لتسديد الديون العائدة للأضرار المادية إلا أنه في حالة عدم كفاية القسم الأول لتسديد الديون العائدة للأضرار الجسدية يرمتها ، فإن الرصيد الباقى مدفوع ، يحول على القسم الثاني ، ويدفع من المبالغ المقررة لتسديد الديون الخاصة بالأضرار المادية .

هكذا من الأصول

المادة ١٠٠ - في كل قسم من قسمي المؤونة الوارد تفصيلها في المادة السابقة يجري توزيع المبالغ بين الدائنين حسب المقادير الثابتة في مطالباتهم .

المادة ١٠١ - اذا حدث قبل توزيع المؤونة ان دفع صاحب السفينة كلياً او جزئياً احدى الديون المذكورة في الفقرة الاولى من المادة ٩٦ . يأخذ حين التوزيع مكان الدائن الاصلي شريطة ان يكون لهذا الدائن الحق في الدين .

المادة ١٠٢ - عندما يثبت صاحب السفينة انه قد يجبر في وقت لاحق على دفع احدى الديون المذكورة في الفقرة الاولى من المادة (٩٦) كلياً او جزئياً فيمكن للمحكمة او لاي سلطة مختصة في البلد الذي تكونت فيه المؤونة . الامر بتخصيص مبلغ كاف مؤقتاً لتمكين مالك السفينة من ان يستعمل مستقبلاً حقوقه على المؤونة بالشروط المبينة في الفقرة السابقة .

المادة ١٠٣ - لتحديد مدى مسؤولية مالك السفينة طبقاً لاحكام هذا الباب تعتبر كل سفينة تقل حمولتها عن ٣٠٠ طن كأن لها هذه الحمولة .

المادة ١٠٤ - تسحب الحمولة لغايات تطبيق هذا الباب كما يلي : -

- السفن البخارية واي سفن اخرى تنجر آلياً تؤخذ الحمولة الصافية وبضاف اليها ما جرى تزييله من الحمولة القائمة لقاء الاماكن التي تشغلها الالات بغية حساب الحمولة الصافية .
- السفن الاخرى تؤخذ الحمولة الصافية .

المادة ١٠٥ - يفصل رئيس المحكمة البداية على وجه الاستعجال بأمر مبلغ الكفالة المطلوب تأديته من قبل مالك السفينة ليتمكن من التلوع بحصر المسؤولية لمالك السفينة في كل وقت ان يوقف عن نفسه الملاحقات بايداع المبلغ الذي يتبع له مدى مسؤولية . والمبلغ المودع يحدد بسعر القلع يوم الدفع وهو معد لابقاء حقوق الدائنين الذين يسري عليهم حصر المسؤولية .
يجري التوزيع على الدائنين وفقاً للقوانين السارية المعمول .

المادة ١٠٦ - اسولاً :

في جميع الاحوال التي يسمح فيها لمالك السفينة بتحديد مسؤوليته طبقاً لاحكام هذا القانون وتكون السفينة او ايسة سفينة اخرى تخص المالك نفسه او اية اموال اخرى يملكها فلدحجزت من اجل ضمان تنفيذ الديون الناشئة عن الاضرار المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة (٩٩) للمحكمة أن تأمر برفع الحجز عن السفينة او الاموال الاخرى المحجوزة شريطة ان يقدم مالك السفينة كفالة مالية او أي ضمان آخر يبالغ بمقابل كامل حدود مسؤوليته وان يجعلها تحت المراقبة القضائية .

تقدم الكفالة المالية او أي ضمان آخر في الاجراءات المبكورة في الفقرة (١) من هذه المادة الى الجهات التالية :-

١ - الى الميناء حيث وقع الحادث الذي ادعى الى الديون .

ب - الى اول ميناء ترسو فيه السفينة بعد وقوع الحادث اذ لم يكن قد وقع ضمن الميناء .

ج - الى ميناء التفريق او ازال الراكب اذا كانت الديون خاصة بأضرار جسيمة او اضرار بالضيائع . وللمحكمة عندئذ او لأية سلطة اخرى مختصة الامر برفع الحجز عن السفينة او بتحويل الكفالة المالية او الضمان عندما تجتمع الشروط المبينة في الفقرة (١) من هذه المادة .

ثالثاً :

تطبق ايضاً احكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة اذا نقصت الكفالة المالية او أي ضمان تقديمه عن كامل حدود المسؤولية المنصوص عليها في هذا الباب شريطة تقديم كفالة مالية او ضمان آخر بالرصيد .

رابعاً :

عند تقديم مالك السفينة كفالة مالية او أي ضمان اخر بمبلغ يوازي كامل حدود مسؤوليته فيمكن استعمال هذه الكفالة المالية او هذا الضمان الاخر الدفع جميع الديون الناتجة عن حادث واحد .

المادة ١٠٧ أ - لا يكون مالك السفينة مسؤولاً الا بقدر قيمة السفينة واجرتها وتفرعاتها .

ب - دون المساس بأحكام الفقرة (ج) . تشمل احكام هذه المادة المستأجر والمجهز ومدير ادارة السفينة وكذلك الريان والبحارة وغيرهم من مستغلمي المالك او المستأجر او المدير . القائمين بتنفيذ اعمالهم بنفس النسبة التي تشمل بها المالك نفسه . شريطة ان لا يتجاوز المبلغ الاجمالي لمسئولية المالك والاشخاص الاخرين بالنسبة للاضرار الجسيمة والمادية الناتجة عن حادث واحد المبالغ المحددة وفقاً للمادة (٩٩) .

ج - عندما تقام دعوى على الريان او على بحارته فلهؤلاء الحق ان يحددوا مسؤوليتهم حتى في حالة وقوع الحادث في الاصل نتيجة خطئهم الشخصي الا انه اذا كان الريان او احد البحارة هو في الوقت نفسه المالك او الشريك او المستأجر او مدير الادارة فان احكام هذه الفقرة تطبق فقط عندما يكون الخطأ قد وقع منه بوصفه ريان السفينة او احد بحارته .

المادة ١٠٨ - لتجهز السفينة الحق في تعيين ربابتها وعزله على ان يعرض عليه عند الاقتضاء .

المادة ١٠٩ - اذا كان الريان المزعول احد اصحاب السفينة فله ان يرجع عن ملكه فيها وان يطلب استيفاء بدل حصته . ويصير لتحديد هذا البدل بمعرفة خبراء فنيين يعينون بالرضى او قضاء . على ان حق الرجوع هذا لا يمكن تمارسه بعد اقتضاء مهلة ثلاثين يوماً تبدأ من يوم انقضاء شركائه . له واذا استعمل هذا الحق ضمن المهلة المقررة فعلى شركائه في الملك ان يوفوه حقه بمهلة ثلاثين يوماً ابتداء من الكشف الفني الذي قد حدد بدلها .

هكذا من الشاهد

المادة ١١٠ - يجب اعتماد رأي الاكثرية في كل ما يختص بمصلحة المالكين المشتركة وتحدد الاكثرية بقسم من الحقوق في السفينة يفوق نصف قيمتها .

على ان القرارات الخارجة عن غاية التجهيز او المناقصة لشروط عقده لا تكون صالحة الا اذا اتخذت بالاجماع .

المادة ١١١ - لا يلزم كل مالك في السفينة الا بنسبة حصته من هذا الملك فيما يختص بالالتزامات التي تقضي الى تبعة شخصيته .

وفيما عدا ذلك فان له في كل وقت ان يبرأ من الالتزامات الناتجة عن عمل ادارة يكون قد ادى الموافقة عليه بتخليه عن حصته في هذا الملك المشترك وتوزيع هذه الحصة بين سائر الشركاء في الملك بنسبة حقوق كل منهم في السفينة .

المادة ١١٢ - ليس لمجهز السفينة المكلف بادارتها وتجهيزها من قبل اصحابها ان يبيع السفينة وان يعقد رهنا عليها ما لم يقوضوا اليه ذلك بتفويض خاص .

لكن يستطيع ان يعقد تأمينا عليها ضمن صلاحياته العامة .
وهو يمثل اصحاب السفينة امام القضاء في كل ما يختص بالتجهيز والرحلة .

المادة ١١٣ - اذا كانت صلاحيات المجهز المدير قد حصرت بناء على تعليمات خاصة من اصحاب السفينة فلا يحق التلويح بهذا الحصر تجاه اي شخص ثالث تعاقده معه عن حسن نية .

الباب الرابع فيما يختص بالريان



المادة ١١٤ - كل ريان او رئيس يكلف بادارة سفينة او غيرها من المراكب مسئول عن الاضرار اللاحقة بالغير بسبب الخلداع او الخطأ اثناء قيامه بوظيفته .

المادة ١١٥ - على الريان ان يسلم البضائع التي يستلمها . وبشيت استلامه اياها بوثيقة الشحن او بأية وثيقة أخرى .

المادة ١١٦ - على الريان ان يخضع سفينة للمعاينة حسب مقتضيات الانظمة .

المادة ١١٧ - يشكل الريان بعبارة السفينة ويبري العقود الضرورية ويتخذ كل التدابير النافعة لاجل الرحلة .
انما ليس له ان يقوم بهذه الاعمال الا بموافقة مجهز السفينة اذا اتفق وجود هذا المجهز او ممثله في محل اجرائها .

المادة ١١٨ - في كل السفن خلا ما كان منها معدا للزفة (يفت) على الريان ان يتخذ دفتر يومية يرقم صفحاته ويوقعها مدير عام دائرة الميناء .

ويذكر في دفتر اليومية بامانة كل الحوادث الطارئة وكل القرارات المتخذة اثناء السفر وقائمة بالواردات والتفقات المتعلقة بالسفينة والملاحظات اليومية فيما يختص بحالة الجو والبحر وبيان المخالفات التي يرتكبها مستخدمو السفينة والعقوبات التأديبية المحكوم بها والولادات والوفيات التي قد تحدث على متن السفينة .

وفيما عدا ذلك في البواخر والسفن ذات المحرك دفتر يومي لالة المحركة (الماكينة) تذكر فيه كمية المحروقات المأخوذة عند السفر واستهلاك السفينة اليومي وكل ما يختص بسير الالة المحركة وخدمتها .

المادة ١١٩ - على الريان ان يستصحب على متن السفينة الاوراق المثبتة لتابعيتها ودفتر البحارة ووثائق الشحن وسند ايجار السفينة وقائمة الحمولة (مانيستو) وتذاكر المعاينة والايصال بالدفع او باعطاء الكفالة للجمرك وسند ملكية السفينة .

المادة ١٢٠ - الريان ملزم بأن يمارس القيادة بنفسه وان يكون على متن السفينة عند دخولها الى المواني او الى القرص او الى الانهر وعند خروجه منها . وعليه ان لا يغادرها اثناء السفر لاي سبب او خطر الا بموافقة ضباطها . وفي هذه الحالة يلزم باقتاد المال واوراق السفينة وأمان الضالع اذا تسير ذلك .

المادة ١٢١ - اذا حصلت مخالفة للالتزامات المفروضة في المواد الثلاث السابقة فيعتبر الريان مسئولاً عن كل الحوادث تجاه كل شخص ثالث له مصلحة في السفينة او في الشحن . ولا يبقى الريان مسئولاً في حالة القوة القاهرة وعليه اثبات هذه الحالة .

المادة ١٢٢- الريان مسئول عن كل ملاح أو ضرو يلحق بالبضائع الموسومة على سطح السفينة الاول اي على سطحها الاعلى ما لم يحصل على رضا الواسق او كانت العادات البحرية تميز هذا الوسق .

يؤزل منزلة السطح الاول كل ملجأ على السطح مسقوف كثرة البحارة او ما يماثلها اذا كان معدا او صالحا لاستيعاب الضائع .
على ان هذا النص لا يطبق في الانجار الساحلي القريب .

المادة ١٢٣- اذا طرأت حاجة ملحة اثناء السفر فللريان بعد حصوله على اجازة بعطيتها في الاردن رئيس المحكمة البدائية وفي الخارج القنصل الاردني اذا وجد والا فبعد حصوله على موافقة قاضي المحل ان يقتصر بفسمانة جرم السفينة واجرتها واذا لم يكفيا فبسمانة الحمولة ايضا .
واذا تعذر عليه الاقتراض فله بعد حصوله على الاجازات نفسها ان يبيع بضائع بقدر المبلغ الضروري المقرر .

وعلى تجهز السفينة او ربابها الذي يمثله ان يخاسب اصحاب البضائع المبيعة بقيمتها بحسب السعر الرايح او المقدر لبضائع من النوع عينه والكمية نفسها في مكان الاستلام وفي وقت وصول السفينة .

ولوامقين او اصحاب الحقوق ان يعارضوا في رهن بضائعهم او بيعها وان يطالبوا بتفريقها على ان يدفعوا اجرتها كاملة .

المادة ١٢٤- لا يجوز للريان تحت طائلة بطلان البيع ان يبيع السفينة بدون تفويض خاص من صاحبها الا اذا ثبت قوتها وحسب الاصول ان السفينة غير صالحة للملاحة .
وعند عدم وجود تفويض او تعليمات خاصة من صاحب السفينة يجري البيع بطريقة المزايدة العلنية متى ثبت عجز السفينة عن الملاحة كما هو مبين اعلاه .

المادة ١٢٥- ان الريان الذي يدير سفينة على ان يكون شريكا في الربح الحاصل من شحنتها ليس له ان يتعامل في اية متاجرة لحسابه الخاص الا بمقتضى اتفاق مخالف واذا حصلت من قبله مخالفة لهذا الصدد فيجزم من خصصته في الربح المشترك ويلزم باللفظ والضرورة اذا وقعا .

المادة ١٢٦- حل الريان لدى وصوله الى الميناء الذي يقصده او لدى دخوله الى ميناء للارساء الوقي وبمهلة اربع وعشرين ساعة على الأكثر ان ينال المضادة على دفتر اليومية مسن سلطات الميناء وفي الخارج من القنصل الاردني اذا وجد والا فمن السلطات البحرية ذات الصلاحية .

المادة ١٢٧- اذا طرأت حوادث خارقة للعادة تخص بالسفينة او الحمولة او البحارة فعل الريان ان يرفع الى السلطات المختصة تقريرا بحريتين فيه ومن الملاحين ومكانة والطريق الذي اتبعه والطوارئ التي توافقت منها البحارة والسفينة وكل اشغال السفر التي يميز عنها . وفي حالة الفرق ينبغي مصادقة الناجين من البحارة على مضمون هذا التقرير .

المادة ١٢٨- يجري التدقيق في التقرير البحري الذي ينشئه الريان اما عفا اذا اوتأت السلطة ذات الصلاحية ان تقرر اجراء تحقيق واما بناء على طلب الريان او اي شخص اخر له مصلحة في الامر . ويجري التحقيق امام رئيس المحكمة البدائية وفي الخارج امام القنصل الاردني اذا وجد والا فامام السلطة القضائية ذات الصلاحية فيستمع الى افراد البحارة والركاب ويقبل اي البات اخر .

ان التقارير غير المدقق فيها ليست مقبولة للدفاع عن الريان ولا تصلح للالبات امام القضاء .

المادة ١٢٩- اذا اقتضى انشاء تقرير فليس للريان فيما عدا حالة الضرورة او العجلة ان يفرغ اية بضاعة ولا ان يفتح الكوات التي في ظهر السفينة الا بعد تقديمه تقريره البحري .

المادة ١٣٠- على الرغم من وجود مرشد على متن السفينة وان كان وجوده اجباريا فسلطة الريان ومسؤوليته تظلان كاملتين .

الفصل الاول

في تنظيم العمل البحري

المادة ١٣١- الملاح هو كل شخص استخدم على متن سفينة للقيام برحلة بحرية :

المادة ١٣٢- اذا تعدى عمول السفينة الخمسة براميل فيخضع عقد الاستخدام القائم بين ملاح ومجهز سفينة او وكيله للاحكام التالية :

١ - تقييد بنود وشروط عقد الاستخدام البحري في دفتر البحارة . ويعبر الملاح عن موافقته بتوقيع امضائه او بصمة اصبعه . وان السلطة المكلفة بنظام الملاحة تراقب قبل سفسر السفينة قيود دفتر البحارة لتنطبق من أن كل الملاحين النازلين في السفينة مستخدمون بموجب عقد وتلى شروط العقد ويستنطق المتعاقدان بالتأكد من معرفتها مضمومة وقبولها به . ويذكر اتمام هذه المعاملة في هامش الدفتر .

٢ - اذا لم يدون عقد الاستخدام في دفتر البحارة فيمكن البتة بجميع الطرق .

المادة ١٣٣- يجب ان يذكر في عقد الاستخدام ما يأتي :

- كونه مفعودا لمدة محددة او لسفرة كاملة .

- طبيعة الملاح او وظيفته .

- التاريخ الذي يجب ان تنتدى فيه الخدمة او الوظيفة .

- طريقة ايفاء الاجرة المتفق عليها بين المتعاقدين .

- مبلغ الاجرة الثابتة او اساس تحصيل الارباح .

- تاريخ انتهاء العقد ومكانه .

- لا يكون العقد صحيحا الا اذا كان الملاح طليق من أي استخدام اخر .

هكذا من الأشغال

الفصل الثاني

الزامات الملاح

المادة ١٣٤ - عمل الملاح ان يتقدم للزول في السفينة لدى اول طلب من الربان . وهو على متن السفينة كما على اليابسة ملزم بالرضوخ لوامر رؤسائه فيما يختص بخدمة السفينة .

وهو ملزم بالعمل على انقاذ السفينة والحمولة .

أ - للربان ان يفرض غرامة نقدية يتق البحار في الاحوال التالية :

غايه بدون اذن من السفينة او يتأخره بالعودة اليها او التمرد او عدم اكال عمله او سوء تصرفه تجاه عضو آخر من زملائه او شخص آخر على السفينة او احدائه الشغب . ولا يجوز ان تتجاوز هذه الغرامة نسبة اجرة عشرة ايام بالاضافة الى مجموع الغرامات لا يصح ان تتجاوز تلك الاجور خلال الرحلة ولا يمكن ان تزيد خلال عشرة ايام عن الحدود القصوى المذكورة .

ويشترط في فرض الغرامة التقديرية ما يلي :-

استمرار سريان مفعول عقد العمل . فاذا انقضى الربان هذا العقد لسبب قانوني فلا يجوز له عندئذ فرض الغرامة .

وتعود الغرامات المقررة لصندوق يخصص لمنفعة بحارة السفينة ولا يمكن ان تكون لصالح الربان ولا لصالح المجهز .

ب - يجب على الربان قبل فرض الغرامة ان يستمع الى صاحب العلاقة والى شهود الحادث ويكون ذلك ان امكن بحضور بحارة من نفس المرتبة او من مرتبة اعلى . ويتم توقيع عضو التحقيق من قبل جميع الموجودين وفي حالة التمتع عن التوقيع يذكر ذلك في المحضر .

ج - لا يمكن فرض الغرامة الا بعد الحادث باثني عشر ساعة وخلال اسبوع على الاكثر .

يجب تدوين الغرامة فوراً في سجل خاص يمسك لهذه الغاية بذكر فيه الحادث التي فرضت الغرامة بسببه وتاريخه وكذلك تاريخ فرض الغرامة ، ويوقع كسبيل تسجيل جميع البحارة المذكورين في الفقرة الاولى ،

وتعتبر الغرامة غير المسجلة كأنها فرضت بدون سبب والى البحارة الحق في الاعتراض عليها لدى المحكمة ، في البلد الذي تنبئه السفينة او في البلد الذي تشكل فيه طاقم البحارة . ويجب ان يجرى هذا الاعتراض ضمن مهلة شهر واحد اذا كانت غاية الرحلة ميناء ادياً ومهلة ستة اشهر اذا كانت غاية الرحلة ميناء اجنبياً .

المادة ١٣٥ - ليس للربان ولا للملاح ان يشحنا في السفينة أية بضاعة لحسابهما الخاص الا بأذن من مجهزها . واذا حصلت مخالفة بهذا الخصوص فيلزم المخالفون بأن يدفعوا عن بضاعتهم اعل اجرة اشترطت في مكان التحميل وتاريخه بالاضافة الى التعويضات التي قد تترتب عليهم .

والربان ان يأمر بالبقاء البضائع في البحر اذا كان شحنتها غير قانوني وكان من شأنها ان تهدد سلامة السفينة او ان تؤدي الى دفع غرامات او نفقات .

المادة ١٣٦ - على مجهز السفينة ان لا يستخدم الا ملاحين او ذنين للملاحة والصيد في المياه الاقليمية . اما للاسفار البعيدة فيجب ان يستخدم صاحب السفينة لغاية الخمس من الملاحين الاردنيين اذا امكن .

واما فيما يختص بالعمال القنين فلمجهز السفينة ان يستخدم في حالة الضرورة ربابة او ضابطاً او عمالاً ميكانيكيين اجانب يشنون حصولهم على اجازات او شهادات تعادل على الاقل الاجازات والشهادات التي تطلبها السلطات الاردنية المختصة من الربابة او الضباط او العمال الميكانيكيين الاردنيين .

المادة ١٣٧ - لا يجوز لمجهز السفينة ولا للربان ان يستخدموا نوتين لم يبلغوا سن الرشد القانونية الا اذا حصلوا خطياً على رضى والديهم او وصيهم .

المادة ١٣٨ - يشترط في عقد الاستخدام الذي يقضى بان يكون كامل اجرة الملاح او بعضها حصنة من اجرة السفينة او من الربح أن يحدد المصاريف والتكاليف المتوي حسمها من الربح القائم المحصول على الربح الصافي .

تعتبر داخلة في الربح القائم التعويضات التي تدفع السفينة بسبب فسخ السفرة او اختصارها او تمديداتها او بسبب هلاك الربح او اجرة السفينة .

ولا يطبق هذا النص على تعويضات التأمين الا اذا ساهم الملاح بدفع الاقساط منذ بدئه السفره ولا تدخل العلاوات ولا غيرها من الاعانات الحكومية في الاسوال الخاصة للاقتسام مالم يجر اتفاق مخالف .

المادة ١٣٩ - في حال تمديد السفرة او اختصارها يقبض الملاحون اجرة بنسبة مدة خدمتهم الفعلية اذا كانت اجورهم تدفع لهم مباشرة .

المادة ١٤٠ - اذا كانت اجرة الملاحين مرتبطة بالسفرة فلا يتناولها اي تنزيل من جراء اختصار السفرة عن قصد مهما كان سبب هذا الاختصار .

واذا مددت السفرة او تأجلت عن قصد فترداد الاجور بنسبة مدة التمديد او التأجيل .

المادة ١٤١ - اذا كان للملاحون مستخدمين بمصحة من الربح او من اجرة السفينة فلا يحق لهم اي تعويض من جراء تأجيل السفرة او تمديداتها او اختصارها بسبب قوة القاهرة .

هكذا من الأعمال

وإذا كان السبب فعل شخص ثالث أو فعل الشاحنين فتنتحم للملاحين حصص من التعويضات التي يتحكم بإعطائها للسفينة .

وإذا كان هذا السبب عائدا لفعل مجهز السفينة أو الریان وكان قد لحق بالملاحين ضرر فلهؤلاء علاوة على حصصهم في الربح المحصل . تمويض يحدد بالنظر لمقتضى الحال .

المادة ١٤٢- أن ما يثار من منازعات حول دفع الأجرة . وكل نزاع بوجه عام يقع بين ربان السفينة أو مجهزها والملاحين . يجب أن يرفع بقصد محاولة تسوية للسلطة البحرية المكلفة بنظام الملاحة في ميناء العقبة وإذا لم تتمكن هذه السلطة من التوفيق بين المتعاقدين فإنها تنظم محضرا تدون فيه المنازعات التي اثارها المتعاقدان والمبالغ المدفوعة . وينول هذا الضبط بناء على طلبها لقاضي صلح العقبة ولا تقبل أية دعوى امام القضاء ما لم تم معاملة التسوية هذه .

الفصل الرابع

في التسليف والمجهز على اجور الملاحين وحسبها والتفويض عنها

المادة ١٤٣- أن كل سلفة على الاجر يجب ان تدون في دفتر البحارة . اذا تقاضاها الملاح قبل السفر . وفي دفتر اليومية . اذا تقاضاها اثناء السفر . وعلى الملاح ان يضع توقيعها او بصمة اصبعه . وكل سلفة لم تستوف هذه الشروط لا يعتد بها ولا يجوز ان يتجاوز مجموع السلفات خمس الاجرة المستحقة عند طلب التسليف .

المادة ١٤٤- يفوض الملاح قبض السلفات وزوجه واولاده واصوله دون غيرهم .

المادة ١٤٥- أن السلفات غير المفوض بها والدفعات على الحساب وعلاوات الاستخدام لا تباد الى مجهز السفينة الا اذا وقع فسخ الاستخدام بفعل الملاح . ولا تمنى اعادتها من العقوبات التأديبية والتعويض عن العطل والضرر . وأن السلفات المفوض بها لا تخضع مطلقا للاعسادة بالرغم من كل اتفاق مخالف .

المادة ١٤٦- أن اجر الملاحين وارباحهم لا تقبل الحجز ولا يمكن التنازل عنها الا للأسباب التالية ولغاية الربح :
سبب دين الدولة .

وسبب ديون ناشئة عن تقديم الغداء أو الكساء أو السكن .

وسبب دين لمجهز السفينة من جراء دفع غير مستوجب بحصول لدى تسليمه اجرة سابقة او من

غيره من سبب دين سابق او دفع غير مستوجب او عطل وغيره .

وسبب دين مستحق عليه من قبل الملاحين .

الفصل الخامس

في حماية صحة الملاح

المادة ١٤٧- لا يمكن استخدام اي ملاح الا بعد اخضاعه لمعانة طبية يقوم بها طبيب تنتدبه دائرة الميناء . وأن استخدام الملاحين المصابين بامراض سارية منموج ولا مفعول له . وبذكر في دفتر البحارة انعام هذه المعاملة مع الاجازة الطبية للزور في السفينة تحت طائلة غرامة تراوح بين ثلاثة وعشرة دقائق ويمكن مضاعفتها في حالة التكرار .

المادة ١٤٨- اذا جرح ملاح في خدمة السفينة فعلاجه على نفقة السفينة وهذا شأن من يمرض بعد مغادرة السفينة ميناء العقبة .

اما اذا كان العصاب أو الخطأ غير الحري بالمعدنة أو السكر سببا أو مرجعا للجرح أو للمرض أو اذا كان في الامر مرض وراثي كالجذون وداء النقرة أو مرض مرجعه الزهري فعلى مجهز السفينة ان يسلف نفقات العلاج على ان ينسبها من حساب الملاح الجريح أو المريض .

المادة ١٤٩- لا تبقى نفقات العلاج مستوجبة بعد ان يصبح الجرح أو المرض غير قابل للشفاء .

المادة ١٥٠- الملاح الذي يمرض في خدمة السفينة تحق له اجرة ما دام على متنها . وبعد انزاله الى اليابسة له الحق بعطاء يوازي قدره اجرة الملاح لمدة اربعة اشهر على الاكثر . واذا حصل انزاله الى اليابسة في بلاد اجنبية فيجب ان يودع لدى القنصل الاردني او من يمثله مبلغ يوازي اجرة الاشهر الاربعة .

المادة ١٥١- ان الحق بالاجر والمطاء هو حق شخصي فهو ينقضي عن الوفاة أو الشفاء أو عند تحقيق عسالية الغاء .

المادة ١٥٢- اذا كان جرح الملاح أو مرضه مسببا عن العصاب أو السكر أو مرجعه الوراثي أو الزهري فللملاح الحق بالمعالجة والغذاء مادام على متن السفينة ولا حق له بالاجرة أو بالمطاء .

المادة ١٥٣- اذا توفي الملاح من جراء مرض أو جرح وهو في خدمة السفينة تكبر نفقات دفنه على عاتق السفينة اية كانت الحالة .

المادة ١٥٤- تطبيق احكام قانون العمل فيما يختص بالمعز الكلي أو الجزئي الذي يصيب الملاحين وهم في خدمة السفينة .

هكذا من الأصول

الفصل السادس

في الرد الى الوطن

المادة ١٥٥ - على تجهز السفينة ان يرد الى الوطن الملاحين الذين يتقلون اثناء السفر الى اليابسة لاي سبب كان خلا من كان منهم قد نقل اليها بسبب مشروع بناء على امر السلطة الاجنبية ، او لسبب جرح او مرض لا يمتان بصفة الى خدمة السفينة ولا يمكن تأمين مداوانهما على متنها . وفي حالسة فسخ عقد الاستخدام بالتراضي تكون نفقات الرد الى الوطن على عاتق الجهة التي تعينها اتفاقية الفسخ هذه وفيما يخص الملاحين الاجانب يقتصر حقهم بالرد . على اعادتهم الى الميناء الذي استخدموا فيه . ما لم يكن قد اشترط ان يعاد الملاح الى ميناء العينة .

ان الحق بالرد الى الوطن يشمل المسكن والغذاء فضلا عن النقل .

الفصل السابع

في انقضاء عقد الاستخدام

المادة ١٥٦ - ينقضي عقد الاستخدام :

- ١ - بانقضاء المدة المحددة له في حالة عقده لمدة محدودة .
- ٢ - بانتهاء السفرة او فسخها الاختياري في حالة عقده لمدة السفرة .
- ٣ - برفاة الملاح .
- ٤ - بفسخ العقد بقرار قضائي .
- ٥ - بطرؤ سبب حق الطرد .

المادة ١٥٧ - اذا كان عقد الاستخدام قد انقضى لمدة محدودة وكان قد حل اجله في اثناء سفره وليس فيه نص لتمديدته فيستمر تنفيذه على من السفينة التجارية او سفينة الصيد حتى وصولها الى ميناء العينة .

المادة ١٥٨ أ - اذا توفي الملاح اثناء مدة العقد وكان قد استخدم بالمشاركة فاجرته مستوجبة الى آخر الشهر .

ب - واذا كان الملاح مستخدما لمدة السفرة في الذهاب وحده وكانت اجرة له اما مبلغا مقطوعا واما حصة من الربح او من اجرة السفينة فيتوجب له كامل اجرته او كامل حصته ان توفي بعد بدء السفرة . واذا كان مستخدما لسفرة في الذهاب والاياب معا فيتوجب له كامل اجرته او حصته من الذهاب ونصف حصته او اجرته عن الاياب ان توفي اثناء الاياب من السفرة .

ج - اذا استشهد البحار بسبب دفاعه عن السفينة ، استحق وراثته مكافأة تعادل اجرة ثلاثة اشهر . فضلا عن التعويضات التي يقرها هذا القانون وقوانين العمل الاخرى .

المادة ١٥٩ - ان تقرير الطرد من قبل تجهز السفينة او ربانها لذنب خطير لا يولي الملاح المطرود اي حق بالتعويض . وفي غير ميناء العينة ليس للربان ان يتزل ملاحا من سفينة لذنب خطير الا باذن من القنصل الارمني اذا وجد والا فباذن من سلطات الميناء البحرية .

ومهما كانت الحالة التي يقرر فيها ربان السفينة او تجهزها الطرد لذنب خطير يجب تدوين تاريخ هذا القرار واسبابه في دفتر البحارة . واذا لم يراع هذا النص فيقتل عدم مشروعية الطرد .

المادة ١٦٠ - اذا طرد ملاح بدون ذنب خطير فله الحق بالتعويض لقاء هذا الطرد ويمدد هذا التعويض بالنظر لنوع الخدمة ولمدة العقد ولمدى الضرر الحاصل وتراعى في ذلك احكام قانون العمل الاردني .

المادة ١٦١ - ان فسخ عقد الاستخدام من قبل الملاح بدون سبب مشروع يولي تجهز السفينة حقا بالتعويض .

المادة ١٦٢ - ان فسخ ايجار كامل السفينة من قبل مستأجرها بسبب فسخ عقد استخدام الملاح . والملاح المستخدم بحصة من اجرة السفينة يشترك في التعويض الذي يحكم باعطائه للسفينة . وتكون حصته من هذا التعويض بنسبة حصته من اجرة السفينة .

المادة ١٦٣ - اذا تعذر السفر - بسبب قوة القاهرة - فان فسخ عقد الاستخدام لا يولي الملاح اي حق بالتعويض اما اذا كان مستخدما مشاهرا او بالسفرة فتدفع له اجرة عن الايام التي قضاهما بخدمة السفينة .

المادة ١٦٤ - اذا تغرقت ، لسبب قوة القاهرة - مواصلة السفر بعد الشروع به فتدفع للملاحين المستخدمين مشاهرة او بالسفرة اجرهم حتى يوم انقطاع عملهم . واذا كان الملاحون مستخدمين بحصة من اجرة السفينة او من الربح فتحق لهم الحصة المحددة في العقد من الربح او من اجرة السفينة الحاصلين من جراء القيام ببعض السفرة .

واذا ضبطت السفينة او غرقت او اعلن عدم صلاحها للملاحة فالمحكمة ان تلغي اجر الملاحين او تنقصها اذا ثبت ان خسارة السفينة ناجمة عن خطأهم او اهمالهم او انهم لم يلبوا كل ما يوجبهم لانتفاذ السفينة او الركاب او البضائع او لالتقاط حطامها .

المادة ١٦٥ - يشترك الملاح بالتعويض الذي قد يحكم به السلطات الادارية والقضائية لقاء الضرر الواقع اذا كان لم يزل يفعل المادتين السابقتين كامل اجرته التي كان له الحق بها عن مدة السفر المقررة .

هكذا من الأصول

الفصل الثامن

في الأحكام القضائية بالريان

المادة ١٦٦ - إن اجر الريان ما عدا أجرته الثابتة تقبل بكاملها الحجز من أجل المبالغ المستوجبة عليه لجهاز السفينة بصفته وكيلا له .

أما أجرته الثابتة فتقبل الحجز للأسباب وبالمقادير المنصوص عليها في المادة ١٤٦ .

المادة ١٦٧ - ليس للريان مهما كانت مدة عقده حق في فسخ هذا العقد أو إبطاله بمشيئته أثناء السفر . لكن لجهاز السفينة الحق في عزل الريان في أي وقت شاء بشرط أن يعرض عليه في حالة عزله له بدون سبب مشروع .

المادة ١٦٨ - إن الأحكام المتعلقة بتسديد الأجرة في حالة تأخير السفرة أو تمديدتها أو اختصارها لا يطبق على الريان إذا كان خطأه الخاص سببا لا طرأ على السفرة من تعديل .

المادة ١٦٩ - بعد انقضاء سنة من نهاية عقد الاستخدام البحري يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعوى تخص بهذا العقد .

الباب السادس

في إيجار السفينة وعقد النقل

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

المادة ١٧٠ - يطبق القاضي عادة المكان أو العادات العامة في كل ما لا ينص عليه الاتفاق والقانون .

المادة ١٧١ - إذا كانت السفينة المستأجرة معينة باسمها في الاتفاق فليس لمؤجرها أن يستبدلها بسفينة أخرى ما لم تهلك أو تصبح غير صالحة للملاحة بسبب قوة قاهرة طرأت بعد بدء السفر .

المادة ١٧٢ - للريان إذا وجد في السفينة بضائع غير مصرح بها أن يأمر بوضعها على الأرض في محل وسقها أو أن يحدد عنها أجرة مضاعفة مع احتفاظه بما قد يلحق به من ضرر أكبر .

وإذا اكتشفت هذه البضائع أثناء السفر فالريان أن يلقي في البحر بالبضائع الموسومة بدون حق . إذا كان بإمكان طبيعتها أن تسبب أضرارا للسفينة أو لساكني الحمولة أو إذا كان مسن شأن نقلها أن يفضي إلى نفقات تفوق قيمتها أو إلى غرامات أميرية أو أن يكون يميها وتصليرها ممنوعين قانونا .

وعلى الريان مهما كانت الحالة أن يبين في دفتر اليومية اكتشاف البضائع الموسومة بدون حق والمصير الذي آلت إليه وإن ينظم ضبطا مفصلا بهذا الخصوص .

الفصل الثاني

في إيجار السفينة لأجل معين

المادة ١٧٣ - إن عقد إيجار السفينة لأجل معين هو عقد تؤجر بموجبه السفينة لمدة محددة .

إن مؤجر السفينة يغير بين أن يترك للمستأجرها وأن لا يترك له حق اختيار الريان وعزله وله أن يتدخل له عن الإدارة التوتية والتجارية فيها أو عن إدارتها التجارية وحدها . وعلى مستأجر السفينة الذي له حق التصرف بأدائها التوتية والتجارية معا أن يؤمن لها كل المؤن وإصلاحات الصيانة وكل نفقات الاستثمار وأن يتحمل غرامة الخسائر البحرية المشتركة التي هي على عهدة السفينة وإجرتها . وأن يلتزم بهلاك البضينة والخسائر البحرية مهما كانت خطورتها ما لم يثبت أنها ناجمة عن خطأ المؤجر .

أما إذا لم يكن لمستأجر السفينة سوى إدارتها التجارية فقط فيكون هذا الهلاك وهذه الخسائر على عهدة مؤجرها ما لم يثبت هذا أنها ناجمة عن خطأ المستأجر .

هكذا من الشاهلي

المادة ١٧٤- تلزم اجرة السفينة على مستأجرها عن كل المدة التي تكون فيها السفينة تحت تصرفه . وفي حال غيبت السفينة او توقفتها او هلكها تلزم اجرتها لغاية تاريخ هذه الحوادث .

المادة ١٧٥- اذا قيست اجرة السفينة بمدة من الزمن فكل مدة ابتدء بها تلزم كاملها .

المادة ١٧٦- تلزم الاجرة عن السفينة من يوم وضعها تحت تصرف مستأجرها الى يوم اعادتها تحت تصرف مؤجرها بخالة توهلها لتقبل الشحن . توقف هذه الاجرة في كل المدة التي يحرم فيها المستأجر من التصرف بالسفينة بسبب فعل السلطة لكنها تبقى جارية في مدة توقيف السفينة بسبب حوادث الملاحة . واذا كان هذا التوقيف ناجما عن فعل مؤجرها فلا تلزمه اية اجرة عنه بل تجوز له المطالبة بسدول عطل وضرر .

الفصل الثالث

في ايجار السفينة بالسفرة في عقد النقل البحري

الجزء الاول

احكام عامه

المادة ١٧٧- ان عقد ايجار السفينة بالسفرة هو عقد يكون فيه كامل السفينة او بعضها مؤجرا سفرة او لعدة سفرات معينة .

وان عقد النقل البحري هو عقد يتعهد فيه الناقل لقاء اجرة ان يوصل الى مكان معين امانة او بضائع على ان ينقلها بطريق البحر في كل مدة السفر او في بعضها .

المادة ١٧٨- على السفينة ان تكون مستعدة لتقبل البضائع في الوقت المعلن وفي مكان التحميل المتفق عليه او المادي وعلى الربان ان يأخذ البضاعة على نفقة تجهز السفينة من تحت الروافع وعليه ان يوصلها في الميناء المقصود الى المستلم تحت الروافع .

المادة ١٧٩- ان استئجار كامل السفينة لا يشمل الغرف والاماكن المخصصة للربان والبحارة ومع ذلك فليس للربان ولا البحارة ان يعملوا فيها اية بضاعة الا برضى مستأجر السفينة .

واذا كانت السفينة مؤجرة بكاملها او يقسم معين منها فليس للربان ان ينقل في السفينة او في القسم المؤجر منها اية بضاعة اخرى الا باذن من مستأجرها واذا وقعت مخالفة بهذا الخصوص فان الاجرة عن البضائع المقتولة بدون حق تعود الى المستأجر الذي يمنع ان يطالب ايضا ببديل عطل وضرر .

المادة ١٨٠- ان مؤجر السفينة مسؤول عن كل ما يلحق بالبضائع من هلاك وتعب طول مدة بقائها في عهده ما لم يثبت القوة القاهرة .

المادة ١٨١- على مؤجر السفينة ان يؤدي عن البضائع التي يستعملها الربان او يبيعها اثناء السفر لاجل حاجات السفينة تحملا بحكم المصاريف المدخلة لمستأجرها ويحسب باعتبار قيمة البضائع في الميناء الموجهة اليه اذا بلغت السفينة سالمة والا فباعتبار ثمن بيعها الفعلي .

والمؤجر السفينة حق حبس الاجرة عن كل البضائع المزمم باداء قيمتها . اذا لم يدفع للواسقين ثمن بضائعهم المستعملة لاجل حاجات السفينة فالحسارة التي تلحقهم من جراء ذلك توزع نسبيا على قيمة هذه البضائع وعلى كل البضائع التي تصل الى المكان الموجهة اليه او التي تنفذ من الفرق في وقت لاحق للحوادث البحرية التي ابلت الى البيع او الى الرهن .

المادة ١٨٢- اذا لم ينحضر احد لتسلم البضائع واذا رفض تسلمها من كانت مرسله اليه فللربان ان يطالب السلطة القضائية ببيع كامل البضاعة او بعضها لغاية مبلغ اجرة السفينة وتقرير ابداع البضائع غير المباعة . واذا كان حصول البيع كاف لا يفاء مبلغ الاجرة فيبقى للربان حق الادعاء على الواسقين بالفرق .

الجزء الثاني

في التزامات مستأجر السفينة او الواسق

المادة ١٨٣- اذا لم يأت الواسق الى تحت الروافع بكمية البضائع المتفق عليها فتلزمه الاجرة لكامل السفرة عن هذا الواسق وكذلك التفقات التي تلحق السفينة من هذا العمل بشرط ان تحسب له المصاريف المدخلة للسفينة وثلاثة ارباع اجرة البضائع الموسومة بدلا من بضائعها .

المادة ١٨٤- لا تلزم اية اجرة للسفينة عن البضائع التي لم تسلم للمستلم او التي لم توضع تحت تصرفه في الميناء المرسله اليه .

على ان الاجرة تكون لازمة :

أ - اذا كان عدم التسليم ناتجا عن اهمال او خطأ من المستأجرين الواسقين او من خلفائهم في الحق .

ب - اذا لجأت الضرورة اثناء السفر الى بيع البضائع بسبب تعييبها ايا كان سبب هذا التعيب .

ج - اذا عد هلاك البضائع من الخسائر البحرية المشتركة .

د - اذا هلكت البضائع بسبب عيب خاص بها .

وتكون الاجرة لازمة ايضا عن الحيوانات التي تنفق في السفينة لاي سبب كان ماعدا خطأ الواسق .

المادة ١٨٥- على الربان في كل الحالات التي لا تلزم فيها اجرة السفينة ان يعيد السفلات المعجلة له قبيل السفر من اصل هذه الاجرة . ولكن له ان يحتفظ بها بشماها اذا دفع عنها قسط التأمين لصالح مستأجر السفينة او الواسق .

المادة ١٨٦- على مستأجر السفينة او الواسق الذي يريد ان تسلم اليه البضائع قبل وصولها الى المحل الموجهة اليه ان يدفع الاجرة بكاملها حتى في حالة الاضطراب الى اصلاح السفينة اثناء السفر لسبب حادثه بحرية قاهرة .

لا يتم تسليم البضائع الا بعد تقديم كفالة مالية يمكن استعمالها في المستقبل لتسديد كافة المبالغ من غرامات او خسائر بحرية مشتركة الخ قد يستدعي الامر اضافتها على الاجرة .

هكذا من الأشهر

المادة ١٨٧ - إذا وقت السفينة أثناء السفر بأمر إحدى الدول أو بخات لا يمكن عزوه إلى الريان ولا إلى مؤجر السفينة فيبقى الاتفاقات نافذة ولا مجال لتعويض أو لزيادة الأجرة المشروط عليها .
ويحق للواسق أثناء توقف السفينة أن تفرغ له بضاعته على نفقته بشرط أن يعيد وسفها أو أن يعرض على الريان .

المادة ١٨٨ - إذا تعذر على السفينة التوجه إلى الميناء الذي تقصده بسبب قوة قاهرة طرأت بعد سفرها فلا يتوجب على الواسق إلا اجرة الذهاب من السفرة ولو كان إيجاره معقوداً للذهاب والاياب .

المادة ١٨٩ - إذا تعذر على السفينة الدخول إلى الميناء المقصود بسبب الحصار أو أية قوة قاهرة تطلق يد الريان في العمل ما فيه منفعة الواسقين إذا لم يكن مزوداً بأوامر لمثل هذه الحالة ولا يتبع عن ذلك أي عطل أو ضرر .

المادة ١٩٠ - ليس للواسق أن يبرأ من اجرة السفينة بتخليه عن البضائع أو وفقدت هذه مسن قيمتها أثناء السفر أو نال منها التلف .

الجزء الثالث

في مهلة الانتظار للسفينة ومهلة انتظارها للأخفة

المادة ١٩١ - إن أيام السقائف أي مهلة انتظار السفينة في الوسق والتفريغ تبين فيما يختص بالوسق في اليوم الذي يلي إعلام المستأجر باستعداد السفينة لتقبل بضائع ، وفيما يختص بالتفريغ في اليوم الذي يلي تمسكين المستلم من بدء التفريغ في الشروط المنصوص عليها في العقد . وإن ابتداء مهلة انتظار السفينة ومدتها يتغيران بتغير عادات المكان إذا لم يحددهما الاتفاق .
لا يدخل في حساب مهلة الانتظار الأيام العمل .

المادة ١٩٢ - إن مهلة الانتظار للأخفة تجري عفا من انقضاء المدة المحددة في العقد للوسق أو التفريغ وإذا لم يحدد العقد أيام السقائف فإن مهلة الانتظار للأخفة لا يبتدئ مجراها إلا بعد أربع وعشرين ساعة من تاريخ قيام الريان بإعلام المستأجر أو المرسل إليه أو مملهما خطياً بذلك . وتدخل في عداد أيام المهلة للأخفة كل أيام العمل والتعطيل .

إذا انقضت مهلة الانتظار للأخفة المحددة في الاتفاق أو بموجب عادات المكان فللريان أن يطالب عن كل يوم اضافي تعويضاً يساوي قدر المبلغ اللازم عن كل يوم من أيام المهلة للأخفة ونصف هذا المقدار .

المادة ١٩٣ - تنقطع مهلة الانتظار عند وجود عمل مادي عن الوسق أو التفريغ .
ولا يمكن في ذلك فالقوة القاهرة لا تقطع جري مهلة الانتظار للأخفة .
المادة ١٩٤ - يلزم بتعويض المهلة للأخفة والتعويض اللازم عن الأيام الإضافية يعتبر أن اجرة إضافية .

الجزء الرابع

في فسخ عقد إيجار السفينة أو النقل

المادة ١٩٥ - يفسخ عفا وبدون تعويض عقد إيجار السفينة أو عقد النقل إذا طرأت قبل أي بدء في التنفيذ قوة قاهرة فجعلت هذا التنفيذ مستحيلاً كل الاستحالة .

وإذا طرأت القوة القاهرة قبل سفر السفينة وبعد البدء في تنفيذ العقد فيتقرر الفسخ لقضاء تعويض إذا دعت الحاجة .

أما إذا كانت القوة القاهرة لا تحول دون سفر السفينة إلا إلى حين فيبقى العقد قائماً دون زيادة في الأجرة أو تعويض إلا أن الفسخ يعطي مفعوله عفا إذا كان التأخير يفضي إلى فسخ الصفقة التجارية التي من أجلها انشأ المتعاقدان أو أحدهما عقد الإيجار أو النقل .

الجزء الخامس

في امتياز مؤجر السفينة والناسل

المادة ١٩٦ - لمؤجر السفينة على البضائع التي تولف الوسق امتياز يضمن له دفع اجرة سفينته ولواحقها لمدة خمسة عشر يوماً بعد تسليم البضائع إذا لم تكن قد انتقلت ليد شخص ثالث .

المادة ١٩٧ - لمؤجر السفينة حق حبس البضائع بسبب عدم دفع اجرتها ما لم تقدم له كفالة وله أيضاً أن يطلب إيداعها بين يدي شخص ثالث لغاية دفع اجرة السفينة وأن يطلب بيعها إذا كانت عرضة للتلف .

الجزء السادس

صيغة عقود إيجار السفينة والنقل الجوي

المادة ١٩٨ - يجب عقد إيجار السفينة والنقل البحري بالبنية الخطية ويطلق على هذا المخطوط اسم سند إيجار السفينة أو اسم وثيقة الشحن تبعاً لنوع النقل البحري إلا أن المتعاقدين يعقبان من تنظيم سند خطي في حالة الملاحة الساحلية القريبة .

المادة ١٩٩ - إن سند إيجار السفينة هو الذي يثبت استئجارها . وينظم هذا السند بصيغة سند ذي توقيع خاص محرر على نسختين أصليتين .

ويشترط أن يذكر فيه ما يأتي :-

- ١ - اسم المتعاقدين
- ٢ - اسم السفينة وجنسيته وحملتها ما لم يكن قد اشترط أن السفينة تعين فيما بعد .
- ٣ - اسم الريان .
- ٤ - البضائع المطالب وسفها عددها ونوعها وكتبتها .
- ٥ - اجرة النقل (بدل السفر) .
- ٦ - الوقت والمكان المتفق عليهما للوسق والتفريغ .

هكذا من الأعمال

المادة ٢٠٠ - أن وثيقة الشحن هي سند البضائع الموسومة ببطية الريان وهي تنظم على نسخ ثلاث : نسخة للواسق وثانية للمرسل اليه وثالثة للريان ويشترط ان يذكر فيها ما يأتي :

- أ - اسم المتاعدين : مجهز السفينة والمستأجر .
- ب - تحديد البضائع الموسومة بنوعها ووزنها وحجمها وعلاماتها (ماركاتها) وعدد طرودها .
- ج - اسم السفينة وجنيتها وحمولتها .
- د - شروط النقل من اجرة السفينة وعمل السفر والمكان المقصود .
- هـ - تاريخ تسليم الوثيقة .
- و - عدد النسخ التي تظلمها الريان .
- ز - امضاء الريان او مالك السفينة او وكيله والواسق .

المادة ٢٠١ - أن كل نسخة من نسخ وثيقة الشحن خلت من ذكر الامور السابق بيانها لا تصلح الا كدليل ثبوت بالكاتبة تميز انما الاثبات بالشهادة .

المادة ٢٠٢ - يصير ذكر علامات (ماركات) الطرود وعددها و كمية البضائع ونوعها وزنتها بناء على البيانات الختمة التي يقدمها الشاحن قبل الشحن .

يجب ان تكون العلامات كافية لتعريف البضائع وان توضع بطريقة تجعلها دائما سهلة القراءة حتى نهاية السفرة .

لناقل ان يرفض تدوين افادات الشاحن في وثيقة الشحن اذا كان لديه اسباب وجيهة للشك في صحتها او اذا لم تتوفر له الوسائل العادية لمراقبتها وفي هذه الحالة عليه ان يذكر الاسباب وعندئذ يلقى اثبات القصد على عاتق المرسل او المسلم .

ان الوثيقة التي تعطى للشاحن قبل وسق بضاعته منها بعد هذا الوسق وبناء على طلبه وثيقة شحن قانونية .

وان وثيقة الشحن التي تعطى بالصيغة المنصوص عليها اعلاه تثبت ما لم يقدم دليل معاكس تسلم الناقل للبضائع كما هي مبنية في الوثيقة .

المادة ٢٠٣ - اذا كانت افادة الشاحن عن علامات البضائع او عددها او كميته او نوعها او زنتها مخالفة للحقيقة فيعد مستقولا تجاه الناقل عن كل الاضرار الناتجة عن افادته ولكن ليس الناقل ان يتنوع بهذه الافادة المأثرة للحقيقة تجاه اي شخص كان غير الشاحن .

المادة ٢٠٤ - تكون وثيقة الشحن اما لشخص معين او لامر او لحاملها فالوثيقة لشخص معين تكون غير قابلة للتداول وليس الريان ان يسلم البضاعة الا للشخص المدين فيها والوثيقة لامر تكون قابلة للتداول بظهورها الذي يجب ان يكون موزعا . وليس للريان ان يسلم البضاعة الا لحامل وثيقة الشحن المظاهرة ولو على بياض .

والوثيقة لحاملها تكون قابلة للتداول بمجرد تسليمها . وعلى الريان ان يسلم البضاعة لاي شخص يقدم معه وثيقة الشحن هذه .

المادة ٢٠٥ - يجب ان تتضمن نسخ وثيقة الشحن المحررة لامر او لحاملها ذكر هذه العبارة قابلة للتداول . او هذه العبارة : غير قابلة للتداول وبيان عدد النسخ وشروط الغاء سائر النسخ في حالة استعمال احدها .

ليس لناقل ان يقابل حامل نسخة قابلة للتداول ومظهره ، بالنوع التي يمكن الادلاء بها بوجه الشاحن ما لم يثبت ان حامل النسخة هذه يتصرف بالوكالة عن الشاحن .

لا يتناول ضمان المظهر الا وجود البضاعة المشحونة وصحة عقد النقل . اذا حصل قبل تسليم الريان لاية بضاعة خلاف بين حاملي نسخ شئ من وثيقة الشحن الواحدة القابلة للتداول فان النسخة التي تحمل اقدم تظهر تفضل على سواها .

اما بعد ان يتسلم البضاعة حامل احدى النسخ القابلة للتداول فلا يمكن ان يفضل عليه حامل نسخة اخرى ولو كانت هذه تحمل تاريخا سابقا .

المادة ٢٠٦ - اذا وقع تباين بين وثيقة الشحن المتضمنة توقيع الشاحن والوثائق المتضمنة توقيع الريان فتعتمد كل نسخة اصلية تجاه موقعها .

المادة ٢٠٧ - اذا وقع تباين بين سند ايجار السفينة ووثيقة الشحن فتفضل شروط سند الايجار في علاقات الموزع مع المستأجر . اما في علاقات المستأجر مع الشاحن فتعتبر وثيقة الشحن وحدها ما لم تنص صراحة على اعتماد سند الايجار .

المادة ٢٠٨ - أن وثيقة الشحن المباشرة وهي التي يسلمها ناقل اول يتعهد بارسال البضاعة الى المكان المقصود على دفعات متتالية تلزم منشئها حتى نهاية الرحلة بكل الالتزامات الناجمة عنها . فهو ملزم خاصة بضمان افعال الناقلين المتعاقبين الذين يتسلمون البضاعة .

ولا يسأل كل من هؤلاء الا عما يحدث في رحلته الخاصة من ضياع وخسارة وتأخير .

المادة ٢٠٩ - اذا اقتضت طبيعة البضائع او شروط نقلها عقد اتفاقات خاصة فان كل الشروط المتفق عليها والمتعلقة بحقوق الناقل والتزاماته يعمل بها ما دامت غير مخالفة للنظام العام بشرط ان لا يسلم وثيقة شحن قابلة للتداول وان يدرج الاتفاق في سند يتضمن عبارة (غير قابل للتداول) .

المادة ٢١٠ - ترجح الشروط الختمة على الشروط المطبوعة بوجه عام واذا تنظم معا سند ايجار السفينة ووثيقة شحن ثم وقع نزاع بين شروط الختمة وشروط مطبوعة فترجح الوثيقة على سند الايجار .

هكذا من الشاغل

الجزء السابع

في التزامات الناقل وشروط الإبراء من المسؤولية

المادة ٢١١ - لا تطبق أحكام هذا الجزء إلا على النقل البحري القاصي بتسليم وثائق شحن ومن حين شحن البضائع على متن السفينة حتى تفريغها في المحل المقصود :

وهي لا تطبق كذلك على سندات إيجار السفينة : أما إذا استؤجرت السفينة بسند إيجار فإنها تطبق على ما يسلم من وثائق شحن .

ولا يمكن تطبيق هذه الأحكام على البضائع المشحونة على سطح السفينة بموجب عقد النقل ولا على البهائم الحية .

المادة ٢١٢ - الناقل ملزم قبل وعند بدء السفر .

- ١ - بأن يعد السفينة أعداداً حسناً لتكون صالحة للملاحة .
- ٢ - أن يجهزها ويؤدها بالمهمات والرجال والمؤن الموافقة .
- ٣ - أن ينظف ويسكن حالة الأبنار (العاير) والغرف الباردة والمبرة وسائر أقسام السفينة المعدة لشحن البضائع .

المادة ٢١٣ - يضمن الناقل كل ما يلحق البضاعة من هلاك وتعب واضرار ما لم يثبت أن هذا الهلاك وهذا التعب وهذه الاضرار ناجمة عما يأتي :

- ١ - عن خطأ في الملاحة يعزى للربان أو للملاحين أو للسواقين أو لغيرهم من العمال .
 - ٢ - عن العيوب الخفية التي في السفينة .
 - ٣ - عن الأفعال التي تشكل حادثاً عرضياً أو قوة قاهرة .
 - ٤ - عن الأضراب أو ما يقابل به من إصابات أبواب العمل أو ما يعترض العمل كلياً أو جزئياً أو أي سبب كان من وقف أو عائق (قوة قاهرة ، فعل عدو ، حيز قضائي ، حيز حكومي ، أو صحي ، الخ . . .) .
 - ٥ - عن عيب في البضاعة خاص أو عيب في حزمها أو تعليمها ، (تحريكها) أو عن نقصان البناء السفري بقدر الحجم والوزن اللذين يجيزهما العادة في المرافئ المقصودة .
 - ٦ - عن القيام بمساعدة أو إسعاف بحري أو بمحاولة ترمي إلى ذلك أو إذا حصلت أن تاهت سفينة وهي تقوم بهذا العمل .
- ولكن الشاحن في كل الحالات المستثناة أعلاه إن يثبت أن الخسائر أو الأضرار ناجمة عن خطأ الناقل أو إرضائه إذا لم يستند هؤلاء من الفقرة الأولى من هذه المادة .

المادة ٢١٤ - إن تبعة الناقل من جراء الخسائر والأضرار اللاحقة بالبضائع لا يجوز بحال من الأحوال أن تتعدى عن كل طرد أو وحدة مبلغاً محدد بنظام يصدر فيما بعد نشر هذا القانون ما لم يصرح الشاحن عن نوع هذه البضاعة وقيمتها قبل تحميلها في السفينة .

ويلدج هذا التصريح في وثيقة الشحن ويعتمد بوجه الناقل ما لم يثبت هذا الأخير عكسه . إذا كان الناقل ينكر صحة التصريح في وقت إجرائه فله أن يدرج في وثيقة الشحن تحفظات معلة . ومن شأن هذه التحفظات أن تلقي الإثبات القيمة الحقيقية على عاتق المرسل أو المستلم . كل شرط ينص فيه الناقل بتعبته بمبلغ دون الذي نصت عليه هذه المادة يعد ملغى . ويمكن إعادة النظر بالمبلغ المنصوص عليه أعلاه بنظام يصدر استناداً إلى تقلبات النقد الدولية .

المادة ٢١٥ - يعتبر ملغى ولا مفعول له كل شرط ادراج في وثيقة شحن أو في أية وثيقة للنقل البحري تنشأ في الأردن وكانت غاية المباشرة أو غير المباشرة إبراء الناقل من التبعة التي يلقيها عليه القانون العام أو هذا القانون أو تحويل عبء الإثبات عن تعينه القوانين المرعية الإجراء أو هذا القانون أو مخالفة قواعد الاختصاص .

بعد شرط إبراء كل شرط يترك للناقل منفعة التأمين عن البضائع أو أي شرط آخر من النوع نفسه .

المادة ٢١٦ - إذا أعطى الشاحن تصريحاً كاذباً عن قيمة البضائع وهو على بينة من أمره فلا يتعرض الناقل لاية مسؤولية من جراء الخسائر والأضرار اللاحقة بهذه البضاعة .

المادة ٢١٧ - إذا شحنت في السفينة بضائع من الأنواع المتفجرة أو المتفجرة التي لم يكن الناقل أو وكيله ليرضيا بشحنها فيما لو كانا على بينة من نوعها فللناقل في كل وقت ومكان وبعد تنظيم محضر معمل أن يزلها من السفينة أو أن يلقها أو يزيل إذاها بدون أن يفسح عمله مجالا لتعويض . وفيما عدا ذلك يسأل الشاحن عن الأضرار والمصاريف التي قد تنتج عن تحميل هذه البضائع : أما إذا كان الناقل على بينة من نوع هذه البضائع عندما رضي بتحميلها في السفينة فليس له أن يزلها منها ولا أن يلقها أو أن يزيل إذاها ما لم تكن سبباً لتعريض السفينة أو حمولتها للخطر . ولا يلزم أي تعويض إلا عن الخسائر البحرية المشتركة إذا وقعت .

المادة ٢١٨ - إذا هلك البضائع أو تضررت فعل مستلماً أن يوجه للناقل أو وكيله تحفظات خطية في مرفأ التفريغ وفي وقت التسليم على أي حد . والا فيفوض أنه تسلم البضائع كما هي مبنية في وثيقة الشحن .

أما إذا كان في الأمر هلاك وضرر غير ظاهرين فيكون إبلاغ هذه التحفظات قانونياً إذا جرى بمهلة ثلاثة أيام بعد التسليم . ولا تدخل أيام التعتيل في عداد هذه المهلة . ويجب دائماً للناقل أن يطلب كشفاً واجاباً عن حالة البضائع لدى تسلمها .

هكذا من المأمور

الجزء الثامن

في مرور الزمن

المادة ٢١٩ - يسقط بحكم مرور الزمن حق إقامة الدعوى على الناقل بسبب هلاك أو ضرر ، في كل الأحوال بعد تسليم البضاعة بسنة واحدة ، وإذا لم يقع التسليم فبعد سنة من اليوم الواجب تسليمها فيه .

المادة ٢٢٠ - يبعد انقضاء سنة من نهاية السفرة يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعوى تنفرع عن عقد إيجار السفينة أو عقد النقل مع الاحتفاظ بأحكام المادة السابقة .

المادة ٢٢١ - يسقط بحكم مرور الزمن : -
بعد سنة من انقضاء السفرة - حق كل دعوى مالية تتعلق باجرة السفينة وبعد سنة من التسليم -
حق كل دعوى مالية ناشئة عن تقديم غذاء للملاحين بناء على امر الربان أو عن تقديم اشياء ضرورية للتجهيز والتكوين .
وبعد سنة من تسلم المصنوعات حق كسل دعوى مالية تتعلق باجور العمال وبأجواز المصنوعات .
وبعد سنة من وصول السفينة - حق كل دعوى ناشئة عن تسليم بضائع .

الجزء التاسع

في نقل الركاب بحراً

المادة ٢٢٢ - إن نفقات غذاء الركاب تكون داخلة ضمن اجرة السفر ما لم يحصل اتفاق مخالف . وفي هذه الحالة الثانية يلزم الربان بتقديم المؤن الضرورية لقاء قيمة معتدلة .

المادة ٢٢٣ - إذا نظمت ورقة السفر أو العقد باسم الركاب فليس لهذا أن ينقل حقه إلى آخر إلا برفق الربان .

المادة ٢٢٤ - يخضع نقل ائمة الركاب الخاضع لما نقل البضائع ما لم يحتفظ الركاب بمراستهم . وفي هذه الحالة لا يعد الربان مسؤولاً عن الحسائر والأضرار ما لم تكن ناجمة عن فعل البخارة .

المادة ٢٢٥ - تلزم اجرة السفر حتى في حالة عدم قيام الركاب بالسفرة أو في حالة خالصة قيامه ببعضها ما لم يحل القوة القاهرة دون تنفيذ النقل .

المادة ٢٢٦ - إذا لم يتم السفر في اليوم المقررب بسبب فعل الربان فلا ركاب الحق بالتعويض مما يلحق به من الضرر ويجوز له فسخ العقد أيضاً .

المادة ٢٢٧ - إذا تعرض السفينة لضيق مع التجارة مع الميناء المقصود أو بسبب الحصار أو أية حالة من حالات القوة القاهرة فليس عقد السفر بولاً يفسخ بحال لأن تعرض جهة على جهة .

المادة ٢٢٨ - إذا حالت قوة القاهرة دون وصول السفينة إلى الميناء المقصود فلا يحق للربان إلا استرجاع نفقات الغذاء ولا يحق له اجرة السفرة ما لم يؤمن بإصال الركاب إلى المكان المقصود .

المادة ٢٢٩ - إذا كان انقطاع السفرة ناتجاً عن خطأ من الربان فيتحمل هذا نفقات الغذاء ويلزم بتأمين نقل المسافرين إلى المكان المقصود .

المادة ٢٣٠ - إذا أكره الربان على تأمين اصلاح السفينة أثناء المسير فيلزم الركاب بانتظار -بابسة الاصلاح ويدفع اجرة السفر بكاملها وله الحق طوله مدة الاصلاح بالسكن المجاني والغذاء ما لم يعرض عليه الربان اتمام سفره على متن سفينة ثانية من الطراز نفسه .

المادة ٢٣١ - إذا طرد على الركاب أي ضرر أثناء السفر فالناقل مسؤول عن هذا الطرد ما لم يثبت أنه ناجم عن قوة القاهرة أو عن خطأ الركاب .

المادة ٢٣٢ - إذا توفي الركاب أثناء السفر فيلزم الربان بأشاذ التدابير الضرورية بنية الألفاظ بالامتنع التي على متن السفينة وتسليمها للورثة .

المادة ٢٣٣ - يتحم على الركاب وهو على متن السفينة أن يتقيد بالنظام الذي يسنه الربان وأن يراعي أوامر السفينة .

المادة ٢٣٤ - يبعد انقضاء مهلة سنة يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعوى تنفرع عن عقد نقل الركاب .

أما الدعاوي الناشئة عن عقد نقل ائمة الركاب فتخضع لأحكام المادة ٢١٨ من هذا القانون .

الجزء العاشر

في القطر

المادة ٢٣٥ - إذا قطرت سفينة وكانت تتصرف بوسائلها للدفاع فإن ربانها مسؤول تجاه كل شخص ثالث عن خطأ ربان السفينة القاطرة ما لم يثبت أن هذه لم تكن بإدارته .

غير أن مسؤوليته هذه تبقى له حتى الادعاء على ربان السفينة القاطرة إذا ثبت أن هذا الربان قد ارتكب خطأ شخصياً .

هكذا من الأشهر

الباب السابع

في الاخطار البحرية

○○○○

الفصل الاول

في التصادم

المادة ٢٣٦ - اذا وقع تصادم بين السفن البحرية او بين السفن البحرية وسفن الملاحة الداخلية فان التعويض من الضرر اللاحق بالسفن وما على متنها من اشياء واشخاص يدفع وفقا للاحكام التالية ولا عبء للمياه التي حدث فيها التصادم .

المادة ٢٣٧ - اذا وقع التصادم عرضا او اذا سببه القوة القاهرة او اذ حاد الشك حول اسبابه فيتحمل المتضرر ما يلحقه من ضرر ويستمر العمل بمقتضى هذا النص ان كانت السفن او احدها راسية حين تصادمها .

المادة ٢٣٨ - اذا كان التصادم مسببا عن خطأ احدى السفن فيتوجب التعويض من الاضرار على المسؤول عن هذا التصادم .

المادة ٢٣٩ - اذا كان الخطأ مشتركا فتكون تبعه كل سفينة بنسبة فداحة الخطأ الذي ارتكبه ولكن اذا حالت الاحوال دون اثبات هذه النسبة او اذا بدت الاخطاء كأنها متوازية فتوزع التبعة حصصا متساوية وان الاضرار الملحقه بالسفن او بحمولتها او بامتعة البحارة او الركاب وبسائر اموالهم او اي شخص اخر وجد على متن السفينة تتحملها السفن المخطئة بالنسبة المذكورة وبدون تكافؤ تجاه الغير .

وتلزم السفينة المخطئة متكافئة تجاه الغير بالاضرار الناشئة عن وفاة او جرح مع حفظ حق الادعاء للسفينة التي تدفع حصة تفوق الحصة التي تترتب عليها نهائيا في الفقرة الاولى من هذه المادة ..

المادة ٢٤٠ - اذا وقع تصادم وكان سببه خطأ سائق بقيت التبعة كما هي مقررة في المواد السابقة ولو كان حضور هذا السائق الزاميا .

المادة ٢٤١ - تطبيق الاحكام السابقة في غير وقوع التصادم على التعويض من الاضرار التي تسببها سفينة لسفينة غيرها او لما على متنها من اشياء او اشخاص بقيامها بحركة او باغفالها حركة او بدمم مراعاتها للانظمة .

المادة ٢٤٢ - يعلى ريان كل سفينة اصطدمت بغيرها ان يثبت السفينة الاخرى وبجارتها وركابها بقدر ما يثبت له ذلك دون ان يتعرض سفينته وبجارتها وركابه لعنق جدي .

المادة ٢٤٣ - على الريان ايضا ان يعلم السفينة الاخرى على قدر المستطاع باسم سفينته ومربطها والميناء الاتيه منه والميناء الناقبة اليه .

لا يعد صاحب السفينة مسؤولا بمجرد المخالفة للاحكام السابقة .

المادة ٢٤٤ - تطبيق احكام هذا الباب على السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة بدائرة رسمية .

المادة ٢٤٥ - ان دعوى التعويض من الاضرار الناجمة عن التصادم لا تخضع لاحتجاج ولا لمعاملة اخرى ولا تترتب اية قرينة خطأ خاصة بلغة تبعة التصادم .

المادة ٢٤٦ - اذا وقع تصادم فللمدعي الخيار في ان يقيم الدعوى امام محكمة المدعي عليه او امام محكمة مربوط السفينة الصاعدة .

ان المحكمة التابع لها ميناء العقبة . عندما تدخله اخذى السفينتين بعد تصادمهما تكون صاحبة للقيام بكل تحقيق او كشف في .

تعود الصلاحية في المياه الاقليمية الاردنية الى المحكمة البدائية التابع لها الميناء .

المادة ٢٤٧ - يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعاوى التعويض من الاضرار الناجمة عن التصادم بانقضاء مهلة سنتين بعد الحادث .

غير ان حق الادعاء المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٩ يسقط بحكم مرور الزمن بعد مرور سنة على يوم الدفع .

الفصل الثاني

في الاسعاف والاغاثة

المادة ٢٤٨ - كل عمل اسعاف او انقاذ تقوم به سفينة ، خدمة لسفينة اخرى تكون في خطر وللأشياء الموجودة على متن هذه السفينة وللاجرتها واجرة نقل ركبائها حتى في حال ترك بمارتها لها يخضع للاحكام التالية :

المادة ٢٤٩ - ان كل عمل اسعاف او انقاذ نتج عنه نفع يستوجب جعلاً عادلاً ولا يتوجب اي جعل اذا لم تنتج اية منفعة عن تقديم المساعدة والمبلغ الواجب دفعه لا يتجاوز في حال من الاحوال قيمة الاشیاء المنقذة .

المادة ٢٥٠ - لا يحق اي جعل للأشخاص الذين يشتركون باعمال المساعدة اذا كانت السفينة المانعة قد منعتهم عن اغاثتها منعا صريحاً معقولاً .

المادة ٢٥١ - لا يحق اي جعل للسفينة القاطرة عن اسعافها او انقاذها للسفينة المقطورة بها او لحمولتها ما لم تقوم باعمال خارقة للمادة لا يمكن اعتبارها تنقيداً لعقد القطار .

المادة ٢٥٢ - يلزم الجعل وان يكن كل من الاسعاف او الانقاذ قد وقع بين سفن لما مالك واحد .

هكذا من المعلوم

المادة ٢٥٣ - يحدد مبلغ الجبل باتفاق الفريقين والا فتحدده المحكمة .

وكذلك نسبة توزيع هذا الجبل بين المقلدين او بين مالكي كل سفينة مثقلة وربانها وبحارها
واذا كانت السفينة المثقلة اجنبية فينتظم التوزيع بين صاحبها وربانها ومستخدمها بموجب
قانون دولتها .

المادة ٢٥٤ - المحكمة ان تلزم او ان تعدل بناء على طلب احد المتعاقدين كل اتفاق على اسعاف او انقاذ
نشأ في وقت الخطر وتحت تأثيره اذا اعتبرت ان شروط الاتفاق غير عادلة .

وقد ايضا في كل الحالات وبناء على طلب الجهة صاحبة العلاقة ان تلزم او تعدل الاتفاق
اذا ثبت لها تعيب رضى احد الفريقين بسبب خداع او كتم معلومات او اذا كان الجبل قادحا
من احدى الناحيتين ولا يتناسب والخدمة المقدمة .

المادة ٢٥٥ - تحدد المحكمة الجبل ينسب مقتضى الحال على اساس : -

أ - في الدرجة الاولى : النجاح المحرز وجهود الفريقين وفصلهم والخطر الذي تهدد السفينة
المعانة وربانها وبحارها وحمولتها والمقلدين والسفينة المثقلة والوقت المبدول والتفقات
والاضرار المتكبدة وخطار النجاة وغيرها من المخاطر التي يتعرض لها المقلدون وقيمة
الادوات التي استعمالوها وعند الاقتضاء اعتبار اعداد السفينة المعنية لهذه الغاية .

ب - وبدرجة ثانية قيمة الاشياء المفقودة .

تطبيق الاحكام نفسها على التوزيع المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٢٥٣)
وللمحكمة ان تنقص الجبل وان تبطله اذا تبين ان الانقاذ او الاسعاف اقتضاهما خطأ
المقلدين او اذا اتهم هؤلاء على ارتكاب سرقات او على اخفاء اشياء مسروقة او على
غيرها من افعال الاحتيال .

المادة ٢٥٦ - لا يلزم اى جعل عن الاشخاص الموقوفين .
للمتدلي الارواح البشرية المتدخلين بمعرض الاضرار نفسها حق في حصة عادلة من الجبل الذي
يمنح للمتلقي السفينة والحمولة ونفقاتها .

المادة ٢٥٧ - يمدد بحكم مرور الزمن حق دعوى المطالبة بجبل الاسعاف او الانقاذ بعد مرور سنتين على يوم
انتهاء افعال الاسعاف او الانقاذ .

ولا تسري هذه المدة اذا لم تجز في المياه الادرية السفينة المسعوفة او الموقوفة .
يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وبالفدية من عشرة ذنابير الى ثلاثمائة دينار او باحدى
هاتين العزيتين ، كل ربان شاهد شخصا في البحر مهددا بالنرق وامتنع عن اسعافه دون ان
يعرض سفينه وبحارها وركابها لخطر جدي .

الفصل الثالث

في الخسائر البحرية (العوار)

المادة ٢٥٨ - الخسائر البحرية هي كل ما يطرأ اثناء الرحلة البحرية على السفينة او الحمولة من اضرار او هلاك
وكذلك كل ما قد يقع لتأمين سلامة الرحلة من نفقات استثنائية او غير مألوفة .

المادة ٢٥٩ - تسوى الخسائر البحرية في حالة عدم وجود اتفاق خاص بين اصحاب العلاقة كلهم بمقتضى
الاحكام التالية :

المادة ٢٦٠ - الخسائر البحرية نوعان : خسائر بحرية خاصة وخسائر بحرية مشتركة .

المادة ٢٦١ - الخسائر البحرية الخاصة هي كل الخسائر البحرية التي لا تكتمل فيها الشروط المطلوبة في المواد
التالية : ويتحمل هذه الخسائر صاحب الشيء المتضرر .

المادة ٢٦٢ - الخسائر البحرية المشتركة هي ما ينتج من اضرار وهلاك اشياء ونفقات استثنائية عن هلاك اقدم
عليه الربان تصدا للخدمة المشتركة ومجابهة لخطر تعرضت له الرحلة ولا يشترط حصول نتيجة
مفيدة من ذلك فيما خلا الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٦٦ وهذا شأن :

١ - خسائر الاضرار : وهي الخسائر البحرية اللاحقة :

أ - بالحمولة من جراء طرح البضائع في البحر واستعمالها وقودا لاناثة اكمال السفرة
وتفريقها على طوف للتخفيف عن السفينة او لتزويدها بالقيام بأعمال نوتية لإطفاء
الحريق .

ب - وبالسفينة من جراء هلاك المهومات والتفرعات وتنشيب السفينة على البر قصد انقاذ
الحمولة وتعطيل السفينة وتضريرها بقصد انقاذ الحمولة واطلاق العنان للاشعة
او للبخار عندما تكون السفينة منشبة على البر .

٢ - وخسائر التفقات وهي التفقات الاستثنائية التي يدفعها الربان لسلامة الرحلة كتفقات
تزويد واسعاف وقطر سفينة متضررة ونفقات الارساء الذي يقتضيه خطر بحري ونفقات
غذاء واجرة البحارة المدفوعة من جراء حادث استثنائي والتفقات المدفوعة بدلا من نفقة
كان من الواجب الحاقها بالخسائر البحرية المشتركة على ان لا تتجاوز مبلغ النفقة المستبدلة
منه واخيرا نفقات تسوية الخسائر المشتركة .

المادة ٢٦٣ - شأن الاضرار والملكات والتفقات الناتجة مباشرة عن عمل له صفة الحسارة البحرية المشتركة
تقبل وحدها في عداد الخسائر البحرية المشتركة .

المادة ٢٦٤ - عمل من يطلب بقبول نفقة او هلاك في عداد الخسائر البحرية المشتركة ان يثبت وجوب هذا
القبول .

هكذا من المأهول

المادة ٢٦٥ - لا يعد بالإتفاق الخاص ما لم يوافق عليه كل من له علاقة بالرحلة وفي الحالات المخالفة تسوى الخسائر البحرية بمقتضى اصول التحاص المبنية ادناه مع الاحتفاظ بتطبيق الاتفاقات الخاصة بين اصحاب العلاقة .

المادة ٢٦٦ - لكي يفسح مجال التحاص يجب ان يكون قد انتقل كامل السفينة والحمولة او بعضها ما لم يهلك احدهما اهلاكا تاما حفظا لسلامة الاخر .

المادة ٢٦٧ - اذا كان الخطر المشترك نتيجة اما لعب في السفينة خاص او في البضائع واما الخطأ الريان او الواسقين فان الاضرار والتفقات التي لها صفة الخسائر البحرية المشتركة تفسح كذلك مجال التحاص لسائر اصحاب العلاقة . ويبقى لمولاء حقهم بالرجوع في المبلغ الذي يدفعونه بحصصهم على الذين ترتب عليهم تبعه العيب الخاص والخطأ وليس ذلوا في اية حالة كانت ان يطالبوا بادراج اضرارهم ونفقاتهم الخاصة في عداد الخسائر البحرية المشتركة .

غير انه يجوز لمجهز السفينة الذي يبرته من تبعه اخطاء الريان في الملاحة . شرط مدرج في سند ايجار السفينة او في وثيقة الشحن . ان يقدم طلب التحاص شرط ان يكون خطأ الريان في الملاحة مصدرا للخطر المشترك .

المادة ٢٦٨ - ان البضائع التي لم تنظم بها وثيقة شحن او التي لم يقدم عنها الريان اشارة بالتسلم لا تعد من الخسائر البحرية المشتركة اذا هلكت لكنها تدخل في الغرامة اذا هي انتقلت .

وهذا حكم البضائع التي قدم عنها تصريح كاذب ما لم يثبت صاحب العلاقة حسن نيته . البضائع المالكة او المتضررة التي اعطي تصريح عنها باقل من قيمتها الحقيقية تعد من الخسائر على اساس القيمة المصرح بها ولكنها تدخل في الغرامة على اساس قيمتها الحقيقية .

المادة ٢٦٩ - البضائع الموسوقة على سطح السفينة خلافا للعادات البحرية تدخل في الغرامة اذا هي اقلت . اما اذا هلكت فلا يسمح لصاحبها بتقديم طلب التحاص الا اذا ثبت انه لم يوافق على طريقة الرسق هذه . لا يطبق هذا النص على الملاحة الساحلية القريبة .

المادة ٢٧٠ - تعفى من الغرامة الرسالات البريدية من كل نوع ، وامانة البحارة والركاب واجهزتهم الشخصية واجور البحارة وموكن السفينة واللاجمال كل الاشياء التي يصح نقلها بدون وثيقة شحن . اما اذا هلكت فان قيمتها ترجع عن طريق التحاص .

المادة ٢٧١ - لكل صاحب علاقة ان يبرأ من التزام الغرامة بتنازله عن الاموال الخاضعة للتحاص قبل كل تسليم .

المادة ٢٧٢ - تجري تسوية الخسائر البحرية في آخر ميناء تقصده الحمولة التي تكون في السفينة وقت الاهلاك او في مكان انقطاع السفر بموجب قانون هذا الميناء وهي تتناول القيم الكائنة وقت التفريغ وباعتبار حالة الاشياء المتقودة .

وهي تتألف من ثلاثة اقسام :

١ - تحديد المجموعة الدائنة .

٢ - تحديد المجموعة المدينة .

٣ - ايجاد النسبة التي يتوزع بها مبلغ المجموعة الاولى على المجموعة الثانية .

المادة ٢٧٣ - يقوم بالتسوية بما امكن من السرعة خيرا يعينهم قاضي صلح مدينة العقبة اذا لم يتفق عليهم جميع اصحاب العلاقة .

المادة ٢٧٤ - اذا لم يرض بالتسوية كل اصحاب العلاقة فانها تعرض لتصديق محكمة صلح مدينة العقبة بناء على طلب الفريق الاكثر عجلة .

المادة ٢٧٥ - تحسب في عداد المجموعة الدائنة نفقات الريان ومبلغ الضرر اللاحق بالسفينة وثمان البضائع المهلكة واجرة النقل المالكة ونفقات تسوية الخسائر البحرية .

المادة ٢٧٦ - ان المبلغ المد من الخسائر البحرية المشتركة بسبب هلاك او ضرر لحقا بالسفينة يتكون من بدل الترميم او الاستبدال على ان يتسم منه فرق التجليد كما هي العادة .

لكن الترميمات المؤقتة لا تقبل الحسم .

اذا لم يكن في الامر ترميم او استبدال فيحدد المبلغ المد من الخسائر بواسطة التخمين .

المادة ٢٧٧ - تخمن البضائع المهلكة او الاضرار اللاحقة بها حسب السعر الراجح في مكان الشحن على ان يدفع صاحبها اجرة السفينة بعد حسم نفقات التفريغ ورسوم الجمرلك عند الاقتضاء .

المادة ٢٧٨ - اذا كان هلاك اجرة السفينة معدا من الخسائر البحرية المشتركة فيقتضي حسم نفقات تحصيلها وكل بدل لهذه الاجرة من مبلغها القائم المعرض للخطر .

المادة ٢٧٩ - يحسب في عداد المجموعة المدينة : -

١ - البضائع بكامل قيمتها اذا هي انتقلت او بكامل القيمة المقدرة لها في الميناء المقصود اذا هي اهلكت بعد حسم النفقات مع الرسوم الجمركية واجرة السفينة ما لم يشترط ان الاجرة مكتسبة مهما طرأ من الحوادث .

٢ - السفينة بقيمتها الحقيقية الصافية في ميناء استقرارها بعد حسم النفقات .

٣ - اجرة السفينة واجرة نقل الركاب المعرضين للخطر بثلاثي مبلغهما القائم ما عدا اجرة السفينة اذا اشترط اكتسابها مهما طرأ من الحوادث .

هكذا من الأصول

المادة ٢٨٠ - لاريان ان يرفض تسليم البضائع ما لم تقدم له ضمانات كافية لدفع الغرامة .

المادة ٢٨١ - للغرامات المتوجبة لمجهز السفينة امتياز على البضائع او الثمن الحاصل منها لمدة خمسة عشر يوما بعد تسليمها اذا لم تنتقل الى يد شخص ثالث . لاصحاب البضائع المهلكة امتياز على السفينة عن مبلغ الغرامات المترتبة عليها لمجهزها وعلى اجرتها المرفوعة للخطر .

المادة ٢٨٢ - يجري توزيع الغرامة بنسبة الحق المتوجب . وفي حالة عجز احد الغراء عن السداد فعلى توزيع حصته على الآخرين بنسبة حقوق كل منهم .

المادة ٢٨٣ - ترد كل دعاوى غرامة الخسائر البحرية المشتركة بهلاك او ضرر لم يقدم بهما احتجاج . على بمهلة ثلاثة ايام لا تدخل فيها ايام التعطيل ابتداء من تسليم البضاعة .

المادة ٢٨٤ - يسقط بحكم مرور الزمن حق دعوى التحاص بعد سنتين من وصول السفينة الى آخر مرفأ تقصده البضاعة التي كانت في السفينة وقت الاهلاك او الى مكان انقطاع السفر .

الباب الثامن

في عقود الاستقراض الجزائي

○○○○

المادة ٢٨٥ - عقد الاستقراض الجزائي هو عقد يقترض به مبلغ بضمانة السفينة او الحمولة على ان يضع القرض على المقرض اذا هلكت الاشياء المخصصة بالدين بمادة بحرية فآخرة وان يرد له القرض مع الفائدة البحرية اي الفائدة المتفق عليها ولو غطى مقدارها الحد القانوني اذا وصلت هذه الاشياء سالمة .

المادة ٢٨٦ - لا يمكن عقد القرض الجزائي الا مع الريان اثناء السفر لتقيام نفقات الترميم او لقضاء سائر حاجات السفينة او الحمولة .

المادة ٢٨٧ - ان الضرورة في التزام النفقات المفيدة للسفينة او للحمولة يجب ان يتحققها في الاردن قاضي صلح القبية وفي الخارج القائم بالسلطة القضائية اذا وجد والا فالقاضي المحلي .

يشرف القاضي ذو الصلاحية على اجراء القرض بالمناقصة العلنية فترسو حالته على المقرض الذي يعرض اذن مقدار الفائدة البحرية . ولكن يمكن الترخيص في عقد القرض بالتراضي عند اقضاء لحال .

المادة ٢٨٨ - يمكن اجراء عقد الاستقراض الجزائي على السفينة وعلى الحمولة وعلى اجرتها متقارنه او منفصلة .

اذا كانت النفقات لمنفعة الحمولة فللريان ان يرهن البضاعة . واذا كانت لمنفعة السفينة فليس للريان ان يستقرض بضمانة الحمولة الا بعد استنفاد التبليغ الذي يتيح له السفينة .

المادة ٢٨٩ - اذا راعى الريان القواعد المقررة في المواد السابقة فلا يكون شخصياً مسؤولاً عن القرض .

ان مالك السفينة الجاري عليها الاستقراض مسؤول عن القرض مع احتفاظه بحقه في الترك وحصر المسؤولية المخصوص عليها في المادة (٩٦) .

وصاحب البضائع الجاري عليها الاستقراض مسؤول عن القرض مع احتفاظه بحق التخلي عن البضائع المقرض .

المادة ٢٩٠ - يشترط في الصك الثبت للقرض ان يبين التاريخ والمبلغ المستقرض والفائدة المشترطة والاشياء المستقرض عليها واسماء كل من المتعاقدين والسفينة والريان ومدة القرض .

وينظم العقد لشخص معين او لامر او لحاملة . واذا ادرج في العقد كلمة لامر فان ضمانه المظهرين لا تشمل الفائدة ما لم يقع اتفاق بخالف .

المادة ٢٩١ - للمقرض ان يسترد القرض اذا هلكت الاشياء المستقرض عليها بسبب عيب خاص او بسبب عمل المقرض او مستخدميه .

المادة ٢٩٢ - لا يدخل المقرض في غرامة الخسائر البحرية الخاصة التي تتناول الاشياء المستقرض عليها لكنه في حالة الفرق يتحمل من نفقات انقاذ الاشياء المستقرض عليها حصة بنسبة مبلغ الدين .

المادة ٢٩٣ - اذا حصلت خسائر بحرية مشتركة فان المبلغ المقرض لا يضاف الى القيم الداخلة في الغرامة ويجري تسوية التوزيع فيما بين السفينة واجرتها والحمولة كان ليس في الامر عقد استقراض جزائي غير ان المقرض يساهم في التخفيف عن اصحاب الاشياء المستقرض عليها بنسبة مبلغ الدين .

المادة ٢٩٤ - اذا عقد عدة قروض بضمانة الاشياء نفسها فالقرض المتأخر له الافضلية على المتقدم .

المادة ٢٩٥ - يسقط بحكم مرور الزمن بعد سنتين ابتداء من تاريخ استحقاق الدين حق كل دعوى تنفرع عن عقد الاستقراض الجزائي .

هكذا من الأصول

الباب التاسع

في التأمين

∞ ∞ ∞

الفصل الاول

شروط تكوين العقد وصحة التزامات المؤمن له

المادة ٢٩٦ - التأمين البحري هو عقد يرضى بمقتضاه المؤمن بتعويض المؤمن له من الضرر اللاحق به في معرض رحلة بحرية عن هلاك حقيقي لقيمة ما مقابل دفع قسط على ان لا يتجاوز هذا التعويض قيمة الاشياء المأليكة .

المادة ٢٩٧ - جميع احكام هذا الباب التي لم يصرح على وجه خاص بانها مرعية الاجراء على الرغم من كل اتفاق مخالف او بان عدم وعائها موجب للبطلان لا تكون الا بمثابة تأويل لمشيئة المتعاقدين ويجوز مخالفتها بمقتضى نص صريح .

المادة ٢٩٨ - ينظم عقد التأمين خطياً وعلى نسختين أصليتين .

ويجب ان يبين فيه ما يأتي :-

أ - تاريخ عقد التأمين وكونه عقد قبل الظهور او بعده .

ب - اسم طالب التأمين لحسابه او لحساب غيره واسم محل اقامته .

ج - الاخطار التي يأخذها المؤمن على عهده وحدود مدتها .

د - المبلغ المؤمن .

هـ - قيمة القسط او بدل التأمين .

ويوقعه المؤمن والمؤمن له او سمسار التأمين لحساب المؤمن له ويمكن تنظيمه لشخص

مسمى او للامر او لحامله .

لكل من المتعاقدين ان يتسلم صورة مطابقة للاصل عن وثيقة التأمين .

المادة ٢٩٩ - لا يمكن استحضار المؤمن الا امام محكمة مكان توقيع العقد ولكن اذا وقع على العقد وكيل ، فللمؤمن له ان يدعي امام محكمة مقام المؤمن .

واذا وقع في مكان واحد على اكثر من نصف قيمة التأمين فللمؤمن له ان يستحضر سائر المؤمنين امام محكمة هذا المكان التي تكون قد وضعت يدها على الدعوى بغية فصلها بمواجهتهم .

المادة ٣٠٠ - ان اي كتم معلومات او تصريح كاذب من قبل المؤمن له ، حين انشاء العقد ، واي اختلاف بين عقد التأمين واوراق النقل يكون من شأنه التقليل من فكرة الخط يبطل التأمين حتى في حالة انقضاء نية الاحتيال .

ويبطل التأمين حتى في الحالة التي لا يكون فيها لكم المعلومات والاختلاف والتصريح الكاذب تأثيره في الضرر او في هلاك الشيء المؤمن .

يستحق المؤمن كامل القسط اذا كان للمؤمن له نية الاحتيال ، ونصفه في حال انقضاء هذه النية .

المادة ٣٠١ - سوغ المؤمن له ان يبلغ الى المؤمن ، تحت طائلة العقوبة نفسها الحوادث اللاحقة للعقد التي قد تعدل فكرة الخطر عند المؤمن .

المادة ٣٠٢ - يتحمل المؤمن ان يتنوع تجاه حامل وثيقة التأمين . وان تكن منظمة للامر او لحاملها ، بالاعتراضات المختصة بها التي كان في وسعه الاحتجاج بها على المؤمن له الاول فيما لو كان التحويل لم يقع .

المادة ٣٠٣ - يمكن دائماً فسخ عقد التأمين تبعاً لمشيئة المؤمن له ، ما دامت الاخطار لم ينتهي مجراها . والمؤمن له الذي لا يستطيع اثبات حالة القوة القاهرة يدفع للمؤمن بدل تعويض مقطوع مقداره نصف القسط المحدد في العقد .

المادة ٣٠٤ - اذا كان موضوع التأمين بضائع للذهاب والاياب ، ولم يكن شحن للاياب بعد تاريخ بلوغ السفينة محل وصولها الاول ، او لم يكتمل شحن الاياب ، فيقال المؤمن مقدار ثلثي القسط المتفق عليه لا غير ، ما لم يقع اتفاق مخالف .

المادة ٣٠٥ - حتى حالة افلاس المؤمن له او اعلان توقفه عن الدفع او في حالة عدم دفعه لقسط مستحق ، يحق للمؤمنين بعد انفار غير مجد ، يبلغ الى محل اقامة المؤمن له ، ويرمي الى وجوب الدفع ، او تقديم كفالة مقبولة بمهلة اربع وعشرين ساعة ، ان يفسخوا بتبليغ بسيط ، ولو بكتاب مسجل ابتداء من آخر الاخبار ، كل تأمين جار تعين في التبليغ على ان يتخلل المؤمنون عن القسط بنسبة مدة الاخطار الباقية وتبقى الزيادة دية لهم .

غير انه يجوز اجراء الانذار والتبليغ معاً بصك واحد .

وللمؤمن له الحقوق نفسها في حالة افلاس المؤمن او توقفه المشهور عن الدفع . لا تطبق احكام الفقرة الاولى على من كان حسن النية من الغير حائزاً حسب الاصول وثيقة الشحن ووثيقة التأمين او ذيلها .

المادة ٣٠٦ - ان بيع السفينة العلني يوقف التأمين حكماً في يوم البيع . ويستمر التأمين حكماً في حالة اجراء بيع خاص يتناول اقل من نصف القيمة المؤمنة .

اذا تناول بيع خاص نصف القيمة المؤمنة على الاقل فلا يستمر الضمان الا في حق المؤمنين .

هكذا من الأصول

المادة ٣٠٧ - لا يقضي إيجار السفينة الى فسخ التأمين ما لم يقع اتفاق مخالف .

المادة ٣٠٨ - على المؤمن له ان يبلغ المؤمن نيا الكارثة او الخسارة بمهلة ثلاثة ايام من تسلمه النيا . وعليه ان يطلع بقدر الامكان من تأثير الخطر وان يتخذ كل التدابير الواقية وان يشرف على اعمال انقاذ الاشياء المؤمنة او ان يبري هذه الاعمال وان يحفظ حق كل ادعاء على المسؤولين من الغير .

المادة ٣٠٩ - يحفظ المؤمن له الذي يعمل في الانقاذ بحقوقه في التعويض والترك . وله الحق باسترداد نفقاته بناء على مجرد تأكيده ومع الاحتفاظ بالاحتيال الذي يشبه المؤمن . وللمؤمن بدوره ان يتخذ بنفسه كل التدابير الواقية او المتخذة دون ان يكون لاحد حق الاحتجاج عليه بانه اجري عمل ملكية .

المادة ٣١٠ - على المسلمين ان يتصلوا بعملاء المؤمنين او بوكلائهم المذكورين في الوثيقة اذا وجدوا والا فبالسلطة المحلية المختصة لاجل الكشف عن الملكات والخسائر البحرية تحت طائلة عدم قبول الدعوى .

وعليهم ايضا تحت طائلة العقوبة نفسها ان يتسوا اجراء هذه الكشف بمهلة ثمانية ايام نلي اليوم الذي يضع فيه الناقل البضاعة تحت تصرفهم او تصرف ممثلهم او وكلائهم على ان لا تتجاوز هذه المهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ وصول البضاعة الى المحل المقصود . غير ان مهلة الثلاثين يوما هذه لا تسري على المستلم الذي يثبت انه كان يحيل وصول البضاعة الى المحل المقصود .

المادة ٣١١ - اذا كانت عقود تأمين البضائع مبنية بوثائق غير ثابتة اي بوثائق اشترك فيلزم المؤمن له ان يصرح في مدة بقاء الوثيقة بكل الشحنات الموسومة لحسابه او لحساب غيره من الاشخاص الذين عهدوا اليه في تأمين بضائعهم بقدر ما يتناولها التأمين .

اذا لم يقدم المؤمن له بهذا الالتزام فيمكن الغاء العقد بناء على طلب المؤمن الذي يحفظ بالاقساط المدفوعة في كل الاحوال ويحق له دفع الاقساط المتصلة بالشحنات غير المصرح بها . اذا كان المدد المصرح به يخص بضائع مضمونة لحساب الغير فلا يكون له اي مفعول ان اعطي بعد تحقيق النكبة الطارئة .

المادة ٣١٢ - يجوز عقد التأمين لمصلحة شخص غير معين . ويكون هذا البند بمثابة عقد تأمين في مصلحة الشخص الذي يوقع الوثيقة وبمناة تعاقده الغير في مصلحة المنتفع معلوما كان ام مستقبلا . ان موقع الوثيقة المختصة بتأمين العقود لمصلحة شخص غير معين يلزم وحده تجاه المؤمن بلطف القسط ، ولكن الاعترافات التي يمكن المؤمن ان يتلوع بها تجاه الموقع يمكن ايضا الاحتجاج بها تجاه الشخص الذي يستفيد من التأمين .

الفصل الثاني

موضوع التأمين

المادة ٣١٣ - كل شخص صاحب علاقة يمكنه ان يعقد تأميناً للسفينة ولواحقها والسفينة التي تكون قيد الإنشاء والقطع المعدة لهذه السفينة والموجودة في المصنع ونفقات التجهيز والاغذية واجور البحارة واجرة السفينة والمبالغ المقفود عليها قرض بحري والبضائع والقود والسندات المالية الموسومة في السفينة والربح المأمول وبالاجمال كل الاشياء القابلة لتأمين مالي والمعرضة لاختطار الملاحة .

المادة ٣١٤ - تختري القيمة المقبولة عن السفينة كل تفرعاتها شائعة ولا سيما الاغذية وسلفات البحارة والأجهزة وكل النفقات ما لم يكن بالامكان اثبات تعلق بعض هذه النفقات بمصلحة مستقلة عن مصلحة ملكية السفينة .

المادة ٣١٥ - اذا كان موضوع التأمين اجرة السفينة الصافية فيخمن مبلغ هذه الاجرة بستين بالمائة من الاجرة القائمة اذا لم ينص العقد على مبلغ معين .

المادة ٣١٦ - يجدد الربح المأمول بعشر القيمة في مكان السفر ما لم يتقبل المؤمنون صراحة بتقدير اعلى فيقتضي عندئذ تحديد حصة هذه العلاوة في الوثيقة .

المادة ٣١٧ - اذا لم تحدد قيمة البضائع في العقد فيمكن اثباتها بواسطة قائمات البضائع والدفاتر والا فتقدر البضائع بحسب السعر الراجح في وقت الشحن وعمله مع جميع الرسوم والنفقات المدفوعة حين نقلها الى السفينة والاجرة المكتسبة مهما كان الطارئ وبديل التأمين والربح المأمول عند الاقتضاء . وهذا شأن تقدير جرم السفينة وحيزومها ومهابها وادواتها فانه يقرر بناء على قيمتها في يوم ابتداء الاخطار .

وتقدر الاجهزة والاغذية وكل الاشياء القابلة لتأمين مالي بحسب قيمتها في محل ابتداء الاخطار ووقته .

المادة ٣١٨ - للمؤمن دائماً ان يثبت ان القيمة المقبولة تفوق قيمة الشيء المؤمن الحقيقية حتى في حالته قبوله بتقدير المؤمن له . في الوثيقة .

المادة ٣١٩ - يجوز للمؤمن ان يعيد تأمين المخاطر التي امنها ، لدى شخص اخر ، وتخضع اعادة التأمين هذه لاحكام هذا الباب . ويبقى المؤمن الاول مسؤولاً وحده تجاه المؤمن له .

المادة ٣٢٠ - يجوز للمؤمن ان يؤمن بديل التأمين .

المادة ٣٢١ - كل عقد تأمين انشئ بعد هلاك الاشياء المؤمنة او بعد وصولها يكون باطلا اذا ثبت ان الهلاك او تبا الوصول قد بلغا اما الى مكان وجود المؤمن له قبل اصداره الامر بالتأمين واما الى مكان التوقيع على العقد قبل ان يوقعه المؤمن .

هكذا من الأصول

إذا كان التأمين معقودا على الأتباء السارة والسبينة ولا يجوز هذا البند إلا في تأمين السفينة مجهزة . فلا يلغى العقد ما لم يقدم الدليل على أن المؤمن له كسان على علم بهلاك السفينة أو أن المؤمن كان على علم بوصولها قبل توقيع العقد .

إذا ثبتت الحجة على المؤمن له فيدفع هذا المؤمن ضعف بدل التأمين وإن ثبت على المؤمن فيدفع هذا للمؤمن له مبلغا قدره ضعف بدل التأمين المتفق عليه .

المادة ٣٢٢ - يكون التأمين الذي يعقده عميل . باطلا . إذا كان بإمكان هذا العميل أن يعلم بالتأني . ويكون باطلا كذلك . إذا كان المؤكل غافلا به . وإذا كان المؤكل قد علم بالتأني بعد إصداره الأمر . فعليه أن يصدر في الحال أمرا معاكسا . يكون برقيا عند الاقتضاء . ويكون التأمين صحيحا إذا وقع عليه قبل وصول الأمر المماكس .

المادة ٣٢٣ - إذا أجزى لربان شحن بضائع لحسابه في السفينة التي بقودها فعليه في حالة تأمينه هذه البضائع أن يثبت للمؤمنين بجميع الطرائق شراء البضائع وأن يقدم عنها وثيقة شحن قد وقعها اثنان من كبار البحارة .

المادة ٣٢٤ - إذا لم توجد وثيقة أو إذا احتوت وثيقة الشحن بنودا تحدد من القيمة الثبوتية للوثيقة الصادرة عن الربان فعل المؤمن له أن يقدم صكوكا أخرى مثبتة للشحن . كقوائم حساب الشراء وبيانات الحمولة والنسخ التي سلمتها الجمارك وبيانات النقل والرسائل وتقبل البينة الشخصية عند انشاء سائر البينات .

المادة ٣٢٥ - ينتحتم أن يكون التأمين البحري عقد تمويض على الرغم من كسل اتفاق مخالف ولا يجوز أن يجعل الشخص المؤمن له . بعد وقوع الطوارئ . في حالة مالية أحسن من التي كان عليها لو لم يقع الطارئ .

المادة ٣٢٦ - يحق للشخص أن ينشيء بقدر ما يشاء من عقود التأمين على شيء واحد بشرط أن لا يجني من تراكم هذه العقود نفعا يفوق الملاك الذي خلق به .

المادة ٣٢٧ - إذا عقد التأمين على مبلغ من المال يفوق قيمة الشيء المؤمن ووجد هناك غش أو خداع من قبل المؤمن له فيمكن إبطال العقد بناء على طلب المؤمن ويلزم لهذا كامل بدل التأمين من قبيل التحويل .

وإذا لم يكن غش ولا خداع فالعقد يعد صحيحا على قدر قيمة الأشياء المؤمنة كما هي مقدرة أو كما اتفق عليها . ولا يحق للمؤمن استيفاء بدل التأمين عن المقدار الزائد لكن له أن يتكبد بدل عطل وضرب عند الاقتضاء .

المادة ٣٢٨ - إذا كان مجموع المبالغ المؤمنة في عدة عقود يفوق قيمة الأشياء المؤمنة فيمكن إبطال العقود وفقا لبادة السابقة في حالة وجود غش أو خداع من قبل المؤمن له .

أما إذا لم يكن غش ولا خداع فتكون كل العقود صحيحة ويأتي كل منها مفاعله بنسبة المبلغ المعقود عليه قبل كامل قيمة الشيء المؤمن ويمكن تنحية هذا النص ببند في الوثيقة يعتمد قاعدة ترتيب التواريخ أو ينص على تضامن المؤمنين .

المادة ٣٢٩ - إذا كان عند التأمين لا يشمل سوى قسم من قيمة الشيء المؤمن عند الشخص المؤمن له كانه ما برح ضمانا لنفسه القسم الباقي فيتحمل من ثم قسما يناسبه من الضرر إلا إذا نص صريحا على أنه يحق للشخص المؤمن له ضمن حدود مبلغ التأمين أن يتناول تمويضا كاملا إذا لم يتجاوز الضرر القيمة المؤمنة .

الفصل الثالث

في المخاطر المؤمنة والمخاطر المستثناة

المادة ٣٣٠ - يعتبر التأمين ذا طابع بحري بمجرد عقده على مركب ينعت بالسفينة وإن يكن هذا المركب لا يتعامل الملاحة البحرية .

ويشمل التأمين السفينة في وقت ترميمها وإقامتها في الأحواض وفي الأحواض الجافة وعموما في أي موضع كان ضمن نطاق الملاحة المتصور عليه في الوثيقة .

المادة ٣٣١ - يبقى لتأمين البضائع طابع التأمين البحري وإن استهدفت للنقل البري أو النهري على أن لا يكون هذا النقل بالنسبة للنقل البحري إلا بمثابة الفرع من الأصل .

المادة ٣٣٢ - يتحمل المؤمنون مخاطر كل هلاك وضرر يلحق بالأشياء المؤمنة من عاصفة وغرق وتشيب على البر وتصادم وأرساء جبري وتغيير جبري للطريق والنسر والسفينة والطرح في البحر والحريق والانفجار والنهب والضرر الذي يسببه البحارة قصدا والسرقة وعموما كل الطوارئ والحوادث البحرية .

ليست مخاطر الحرب الأهلية أو الخارجية على عاتق المؤمن . وإذا حصل اتفاق مخالف فيكون المؤمن مسؤولا عن كل الأضرار والمخاطر التي تلحق بالأشياء المؤمنة من أعمال عنادية وأعمال ثأرية وتوقيف وضبط وارهاق من أية حكومة كانت صديقة أم عدوة . معترفا بها أم غير معترف بها وعموما من كل الطوارئ والأعمال البحرية الجبرية .

على مؤمني المخاطر العادية أن يشيخوا الخطر الحربي .

المادة ٣٣٣ - المؤمن مسؤول عن نفقات التعميم ونفقات اسعاف السفينة المعرضة لخطر حرق ونفقات الانقاذ في البحر ونفقات القطار عندما تساق السفينة إلى ميناء بقصد ترميمها .

لا تطبق أحكام هذه المادة على التشيب على البر الناتج عن حركة المد والجزر الطبيعية ولا على التشيب الطارئ أما في الآفة البحرية وإنما في الأثر والسواقي فوق الأماكن التي يبلغها المد والجزر .

هكذا من الأعمال

المادة ٣٣٤- إذا كانت نفقات الارساء الوقي من الخسائر البحرية الخاصة فلا يكون غذاء البحارة واجورهم على عاتق المؤمن.

ولكن اذا اقتيدت السفينة الى ميناء افضل من ميناء الارساء الوقي قصد القيام فيه برميها على نفقة المؤمنين فان غذاء البحارة واجورهم ونفقات القطع تكون على عاتق المؤمنين. وهذا شأن السفينة اذا قامت في ميناء ارساء وقي بانتظار قطع ابدال ضرورية لآكال السفن وعندما يكون الترميم على عاتق المؤمنين.

المادة ٣٣٥- اذا تصادمت السفينة وسفينة غيرها المؤمن له . او نالت منها اسعافا . فتجري التسوية كما لو كانت السفن لمجهزين مختلفين . وان قضايا مسئولية التصادم او التعويض عن الخدمات المقدمة يحددها . تجاه اصحاب العلاقة في جرم السفينة . حكم فرد يعين باتفاق المؤمن لهم اذا وجد والا فيقرار من رئيس محكمة البداية التي يتبعها الميناء . يتخذها بما امكن من السرعة. وهذا شأن اسطفاط السفينة بجرم ثابت او عائم خاص بالمؤمن له .

المادة ٣٣٦- غرامة الخسائر البحرية المشتركة يتحملها المؤمنون بالنسبة الى القيمة التي يؤمنونها بعد حكم مبلغ الخسائر البحرية الخاصة المترتبة عليهم عند الانتفاء .

المادة ٣٣٧- يعنى المؤمنون من كل مطالبة عن التأخير بالارسال او بوصول البضائع وعن فروق الاسعار وعن العوائق المتأخرة لصفقة المؤمن له التجارية باي سبب من الاسباب .

المادة ٣٣٨- المؤمن غير مسؤول عن الملاك والضرر الصادرين عن اخطاء مقصودة او غير حرية بالمعونة ارتكبتها المؤمن له او مملوؤه . وكل اتفاق مخالف يعتبر باطلا . لا يكون مؤمن جرم السفينة مسؤولا عن نتائج غش الريان وخداعه اذا كان هذا قد اتخذه بمجهز السفينة .

المادة ٣٣٩- شلولا عما قيل عن تأمين الاضرار التي يسببها البحارة قصدا . وخلافا لذلك يعنى المؤمنون .

- ١ - من اعمال النش والخلع التي يقترفها الريان ومن الحوادث كانه على انواعها الناجمة عن خرق الحصار وعن الهرب وعن التجارة الممنوعة او السرقة ما لم يثير الريان بدون رضى مجهز السفينة او ممثله ويستبدل باخر غير الريان الثاني .
- ٢ - من كل النتائج التي ترتب على السفينة من اي عمل كان يقوم به الريان او البحارة على اليابسة .

المادة ٣٤٠- لا يكون الضرر والملاك الناتجان عن عيب خاص في الشيء المؤمن على عاتق المؤمن الا اذا اشترط العكس ما لم يكن التأمين على جرم السفينة وكان في السفينة عيب خفي لم يكن بمقدور مجهزها ان يكتشفه ولا ان يمنع .

المادة ٣٤١- غير ان هذا الضرر وهذا الملاك يكونان على عاتق المؤمن اذا طرأ على السفن تأخير خارق للعادة من جراء طارئ يضمنه المؤمن على ان تكون الاضرار مسببة عن التأخير نفسه .

المادة ٣٤٢- ليس المؤمن مسؤولا عن الاضرار التي يسببها الشيء المؤمن لغيره من الاشياء او الاشخاص مالم يشترط عكس ذلك .

المادة ٣٤٣- ان مخاطر دعاوي الغير المرفوعة على السفينة بسبب تصادمها مع سفينة اخرى غيرها او اصطدامها بمركب عائم وبالسلود والارصفة وسلود الاوتاد او بغيرها من الاجرام الثابتة تلقى على عاتق المؤمنين تسعة اعشار الاضرار المحكوم بها لغاية تسعة اعشار المبلغ المضمون على الاكثر . يتحمل المؤمن له عشر الاضرار ومخروطور عليه تأمين هذا العشر . واذا حصلت مخالفة لهذا المنع فانه يتحمل حسم عشر ثلث .

يعنى المؤمنون من كل دعوى يرفعها عليهم اي شخص كان ولاي سبب كان بداعي ضرر او غرم متعلقان بتحميل السفينة المؤمنة وتمهيداتها وكذلك من كل الدعاوي المرفوعة بداعي الوفاة او الجرح وبداعي اي طارئ او ضرر جسدي .

المادة ٣٤٤- اذا هلكت السفينة وكان الريان صاحبها او احد اصحابها فيرجأ دفع حصته من التأمين لغاية ابراز الشهادة التي تثبت نتيجة التحقيق الاداري الذي يجب اجراؤه بشأن سلوكه . فاذا ثبت من هذا التحقيق ان الملاك يرجع لاطعاه الريان وان لم يؤخذ بنش او خداع فيصبح اغناء المؤمنين من حصة الريان المؤمنة بعد دفعهم له على سبيل التسوية خمسين في المائة من التعويض .

المادة ٣٤٥- اذا كان التأمين على جرم السفينة وكانت مدة المخاطر غير محددة في العقد فان مخاطر التأمين المعقود للسفر تجري من وقت اقلاع السفينة او رفعها المرساة وتزول في وقت ارسائها او ربطها في المكان المقصود غير انها اذا حلت بضائع فالمخاطر تجري من وقت الشروع بوسقها بالبضاعة وتزول حالما ينتهي التفريغ بدون مجاوزة مهلة خمسة عشر يوماً بعد الوصول الى المكان المقصود مالم يشحن في هذا المكان بضائع لسفر آخر قبل انقضاء هذه المهلة وحينئذ تزول المخاطر في الحال .

المادة ٣٤٦- تعتبر الإقامة في المحجر الصحي جزأ من السفر الذي يقتضيها . ولكن اذا كانت السفينة المؤمنة للسفرة لتذهب للإقامة في محجر صحي الى غير المكسب المقصود فتحق للمؤمن زيادة في بدل التأمين قدرها ثلاثة ارباع في المئة مشاهدة منذ يوم السفر للمحجر الصحي حتى يوم الاياب .

وتطبق زيادات بدل التأمين نفسها في حالة اقامة سفينة امام الميناء المقصود اذا وجدته محصوراً او في حالة رحيلها عنه الى غيره . وفي هذه الحالة يستمر المؤمنون في تحمل المخاطر خلال كل مدة الإقامة والرحيل على ان لا يتجاوز هذا التعميد ستة اشهر ابتداء من تاريخ الوصول امام الميناء المحصور غير انهم ليسوا مسؤولين عن اية نفقة او زيادة في المصروف ناتجة عن هذا الرحال وعن هذه الإقامة .

هكذا من الأصول

ويحق للمؤمن له اذا شاء . ان يضع حدا للمخاطر قبل السنة اشهر .

في حالة التأمين في القسط الموصول . وهو التأمين المعقود عن المخاطر العارضة في الذهاب والاياب . تمنع اقامة اربعة اشهر بدون زيادة في بدل التأمين ابتداء من وقت تعريض السفينة على اول ميناء يتحتم عليها ان تتحرك منه . واذا استمرت الإقامة أكثر من اربعة اشهر فيلزم للمؤمنين زيادة ثلثين في المائة عن كل شهر اضافي .

المادة ٣٤٧ - اذا كان التأمين على السفينة مجهزة وكانت مدة المخاطر غير محددة في العقد فان المخاطر تجري من وقت ترك البضاعة اليابسة بقصد شحنها وتزول في وقت وضعها على الارض في مكان الوصول مع العلم ان كل مخاطر النقل الجاري مباشرة عبر الدواب من اليابسة الى السفينة ومن السفينة الى اليابس تكون على عاتق المؤمنين .

المادة ٣٤٨ - اذا تغير السفر عن قصد بعد ذهاب السفينة للمؤمن الحق في التحويل ولا يكون مسؤولاً عن المخاطر . واذا حصل هذا التغير قبل السفر فيكون التأمين باطلا ويقضى المؤمن نصف بدل التأمين المحدد في العقد على سبيل التحويل المقطوع .

المادة ٣٤٩ - اذا تاهت السفينة تكون المخاطر الطارئة على طريقها الصحيح مؤمنة على ان يكون للمؤمن الحق في ان يثبت ان هذه المخاطر نتيجة لهذا التيهان .

المادة ٣٥٠ - يقضي تغيير السفينة الى بطلان العقد في التأمين على جرم السفينة وكذلك يبطل تأمين السفينة الجاهزة في حالة تغييرها قصدا ما لم يشترط العكس .

المادة ٣٥١ - اذا شحنت البضائع المؤمنة على سطح السفينة فلا يكون المؤمنون مسؤولين عن المخاطر الا اذا كانت عادات الملاحة الثابتة تميز هذا الشحن وكان لم يقع اتفاق مخالف .

الفصل الرابع

في تحديد تعويض التأمين وتسديده

المادة ٣٥٢ - يستحق مبدئيا على المؤمن له ان يقيم دعوى الجبراة البحرية على المؤمن لكن له في حالة حدوث طوارئ من التي تدعى بالغة ان يترك المؤمن الشيء المؤمن وان يطالب بالتعويض عن الملاك الكلي .

الجزء الاول

دعوى الجبراة البحرية

المادة ٣٥٣ - كل اجزاء وملكيات لا تنضم بحالاً للزائد تعتبر بحالاً بحرية وتسوى بين المؤمن والمؤمن له وفقا للقواعد التالية .

المادة ٣٥٤ - اذا كان هلاك السفينة كلياً فيما يختص بخسائر السفينة الخاصة فيحدد الضرر بالنظر الى قيمة السفينة . وفي حالة خسارة التفقات يحدد مبلغ الضرر بالنظر الى المبلغ الذي يتفقه للمؤمن له بعد حسم الحصة التي قد تتوجب له عن الحادث المسبب للتفقات عند الاقتضاء .

المادة ٣٥٥ - لا يدخل في تحديد الخسارة البحرية الا الثمن الثابت دفعه بقاغات الحساب عن التبديل والتريميم الذي يعترف الخبراء بضرورهه لاعداد السفينة حتى تكون صالحة للملاحة وليس للمؤمن له ان يقطع بتعويض اخر بسبب نقص في الثمن او البطالة او اي سبب اخر سواء اكان على سبيل الخسارة البحرية الخاصة ام المشتركة .

للمؤمنين ان يفرضوا تنفيذ التبديل والتريميم عن طريق المناقصة العلنية . او الخطية اذا جاوز المؤمن له هذا القرض فيحسم ٢٥٪ من مجموع مبلغ التبديل والتريميم .

المادة ٣٥٦ - تكون اغذية البحارة واجورهم على عاتق المؤمنين ويقف جري اقساط التأمين المعقود لاجل معين في المهلة الجارية بين تاريخ تنظيم دفتر الشروط وتاريخ المناقصة على ان تجاوز هذه المهلة الثلاثة ايام .

المادة ٣٥٧ - يجب على الرهان ان لا يصنع السفينة ولا ان يرسم قسمها السفلي في مرفأ الارساء الوقي اذا ارتأى الخبراء ان بالامكان تأجيل الاتفاق لوقت أكثر ملائمة .

وعلى الرهان ايضا قبل اجراء الاصلاحات في ميناء الارساء الوقي ان يستشير ممثل التأمين اذا وجد والا فتنصل الاردن . واذا كانت هذه الاصلاحات متعللة او باهظة التكلفة فعليه ان لا يجري فيه الا الاصلاحات التي لا غنى عنها .

وللمؤمنين ان يرسلوا السفينة الى خير ميناء مجهزة يمكن من اجراء الاصلاحات باقتصاد في التكلفة . وتقدر السفينة الى هذا الميناء عند الاقتضاء .

المادة ٣٥٨ - يجب حسم قيمة الخطام من مبلغ التعويض . ويجب اخضاع التعويض لحسم التجديد . ويحدد هذا الحسم في وثائق التأمين .

المادة ٣٥٩ - يجري تحديد الخسائر البحرية اللاحقة بالبضائع تحديدا نسبيا وقائما وينسب المبلغ المدفوع أي :-

- ١ - بمقارنة قيمتها بعد تعرضها للخسارة بالقيمة التي كانت لها في الميناء المقصود ان هي وصلت سالمة . وبطبيق قدر انخفاض القيمة الحاصل من ذلك على قيمتها المؤمنة .
- ٢ - وبدون اسقاط التفقات المقروضة على البضاعة .
- ٣ - وبدون اسقاط رسوم الجمرع .

المادة ٣٦٠ - يمكن ان يشترط في الوثائق اعفاءات تحصر مقابيل التأمين ويمكن ان تحدد هذه الاعفاءات اختياريا في الوثائق . وهذا الاشتراط يمنع كل تعويض اذا لم يجاوز الضرر اللاحق بالمؤمن له القدر المشترط ويحسم من التعويض اذا كان الضرر يفوق هذا القدر .

المادة ٣٦١ - لا علاقة للاعفاء بالسيلان المؤلف وبالنقصان في السفر كما تفرهما المادة .

هكذا من الأعمال

المادة ٣٦٢-التعويضات المترتبة على المؤمنین تدفع نقدا بعد ثلاثين يوما من تسليم جميع الأوراق الثبوتية.

المادة ٣٦٣-لا يجوز الحكم الذي يميز للمؤمن أن يقدم الدليل على وقائع تخالف الوقائع المدونة في الأوراق الثبوتية دون الحكم عليه بالدفع الموقت للتعويضات المترتبة عليه بشرط أن يقدم المؤمن له كفيلا يسقط تعهد الكفيل بعد انقضاء سنتين في حالة عدم الملاحقة . وكذلك في حالة وقوع التسوية بواسطة الترك .

المادة ٣٦٤-إذا لزم المؤمن بالدفع عن هلاك أو ضرر تقع تبعتها على شخص ثالث فله أن يمارس حقوق المؤمن له الذي عوضه وإن يرفع دعاويه .

الجزء الثاني

في الترك

المادة ٣٦٥-يتعين للمؤمن له في الحالات التالية أن يطالب بدفع كامل التعويض لقاء تحويل الحقوق اليه بملكها في الشيء المؤمن إلى شركة التأمين .

المادة ٣٦٦-لا يمكن ترك السفينة المؤمنة إلا في الحالات التالية : انقطاع الاخبار اختفاء . اتلاف كلي . عدم صلاح للملاحة بسبب حادث بحري قاهر شرط أن يكون في الأمر خطر يشمل التأمين . وفي حال شمول التأمين لمخاطر الحرب : ضبط السفينة أو توقيفها بأمر من السلطة .

المادة ٣٦٧-إن انقطاع الاخبار بعد أربعة أشهر يمكن من ترك السفن البخارية كافة وبعد ستة أشهر يمكن من ترك جميع السفن الشراعية غير التي تعبر رأسي هورن والرجاء الصالح وبعد ثمانية أشهر يمكن من ترك هذه السفن الأخيرة بحري المهل من تاريخ تسلم الاخبار .

المادة ٣٦٨-إذا كان التأمين معقودا لوقت معين وكانت اخطاره جارية في تاريخ إرسال آخر الاخبار يفرض وقوع هلاك السفينة في وقت التأمين .

المادة ٣٦٩-تكون السفينة غير صالحة للملاحة إذا كان مجموع بدل الترميم الذي تقتضيه خسائر ناجمة عن طاريء بحري يفوق ثلاثة أرباع القيمة المقبولة .

المادة ٣٧٠-إن السفينة المضي عليها بالتوقيف لافتقارها إلى وسائل الترميم المادية تعتبر أيضا غير صالحة للملاحة ويمكن أن تترك للمؤمنين بشرط أن يثبت عجزها عن الإبحار بأمان حتى بعد التخفيف عنها أو قطرها إلى ميناء آخر حيث تجد الوسائل الضرورية وبشرط أن يثبت أن المجهرين لم يكن باستطاعتهم أن يوصلوا إلى مكان الأرماء قطع الإبدال الضرورية .

وبعكس ذلك لا يمكن اعتبار السفينة غير صالحة للملاحة ولا تركها للمؤمنين إذا قضي عليها بالوقوف لافتقارها فقط إلى المال الضروري لتسديد نفقات الترميم وغيرها .

المادة ٣٧١-لا يمكن ترك البضائع المؤمنة إلا في الحالات التالية على شرط أن يكون في الأمر خطر يشمل التأمين ١- في حالة انقطاع الاخبار بعد انقضاء المهل المقررة في المادة ٣٦٧ .

٢- في حالة عدم صلاح السفينة للسفر بسبب طاريء بحري إذا تعلم نقل البضائع بعد انقضاء المهل المحددة ادناه وعلى الأقل إذا كان شحنتها على متن سفينة أخرى لم ينتهي في المهل نفسها : أربعة أشهر إذا وقع الحادث على شواطئ أوروبا أو جزرها أو على ساحل آسيا وإفريقيا المتاخم للبحر المتوسط أو على ساحل آسيا المتاخم للبحر الأسود أو على شواطئ الأوقيانوس الأطلسي أو جزره في خارج أوروبا - ستة أشهر إذا وقع الحادث في سائر الشواطئ أو الجزر .

تجري هذه المهل من يوم ابلاغ المؤمن له إلى المؤمن حالة عدم صلاح للملاحة وإذا وقع الحادث في مكان انقطعت عنه الملاحة بسبب الجليد أو بسبب قوة قاهرة فتتمدد المهلة بقدر مدة هذا الانقطاع .

٣- إذا بيعت البضائع أثناء السفر من جراء اضرار مادية تقع على عاتق المؤمن .

٤- إذا بلغ هلاك البضائع أو التالف المادي الذي لحق بها ثلاثة أرباع القيمة المؤمنة على الأقل بقطع النظر عن سائر النفقات على اختلافها . وفي حالة شمول الضمان لاختطاف الحرب ٥

٥- إذا ضبطت السفينة .

٦- إذا قضي عليها بالوقوف بأمر من السلطة أو إذا اغتصبها القرصان .

المادة ٣٧٢-إذا أعلن عدم صلاح السفينة للملاحة فتبقى اخطار البضائع على عاتق مؤمنها لغاية وصولها إلى المكان المقصود ويتحمل المؤمن علاوة على ذلك نفقات تبريق هذه البضائع وخزنها وإعادة شحنتها كما يتحمل الزيادة في الأجرة الناتجة عن إعادة تسييرها وجميع نفقات الانتقال المتعلقة بها .

المادة ٣٧٣-لا يمكن ترك اجرة السفينة إلا :

١- إذا هلكت هذه الاجرة هلاكا كلياً بطاريء بحري .

٢- إذا انقطعت الاخبار بعد انقضاء المهل المحددة في المادة ٣٦٧ .

٣- إذا ضبطت السفينة في حال شمول التأمين لاختطاف الحرب .

المادة ٣٧٤-يسقط بحكم مرور الزمن حق كل دعوى تستهدف الترك إذا لم يمارس في مهلة ستة أشهر تبتدئ من يوم تسلم الخبر في حال الترك بسبب هلاك كلي أو بسبب الضبط أو التوقيف بأمر من السلطة .

ومن يوم انقضاء المهل المحددة بالمادة ٣٦٧ في حالة الترك بسبب انقطاع الاخبار .

ومن يوم انقضاء المهل المحددة في المادة ٣٧١ في حالة ترك البضائع بسبب عدم صلاح السفينة للملاحة .

وفي سائر الحالات من اليوم الذي يتيح فيه للمؤمن له الاستفادة من حقه في الترك .

المادة ٣٧٥-في حالة تأمين التأمين يجب على المؤمن المباشر أن يعلم بالترك المؤمن الجديد بمهلة شهر ابتداء من يوم تبليغ الترك الذي يقدم عليه المؤمن لهم الاصيلون .

المادة ٣٧٦-سئل المؤمن له حين اقدمه على الترك أن يصرح بجميع التأمينات والقروض الجرافية البحرية المفقودة . تعلق مهلة الدفع ويشأ يبلغ هذا التصريح ولا ينتج عن ذلك أي تمديد للمهلة المحددة لإقامة دعوى الترك في المادة ٣٧٤ .

إذا ادلى المؤمن له بتصريح كاذب عن سوء نية فانه يحرم من منافع التأمين وعند وقوع الخسارة البحرية تجري تسويتها كما تقدم .

هكذا من الأعمال

المادة ٣٧٧ - لا تخضع لمؤني السفينة اجرتها المتقدمة ولا للديون الناتجة عن الرحلة البحرية ولكن يجب ان يترك للمؤمنين جميع الديون التي تحمل قسما من قيمة الاشياء المؤمنة .

المادة ٣٧٨ - لا يمكن ان يكون الترك جزئيا ولا مقيدا بشرط . وهو لا يشمل الا الاشياء المؤمنة المستهدفة للخطر .

المادة ٣٧٩ - ان انتقال الملكية الناتجة عن الترك يكون نهائيا ولا يرجع عنه . ولا يمكن ان ينال منه اي حادث لاحق من مثل رجوع السفينة الى الميناء .

المادة ٣٨٠ - يكون الترك ممكنا في حالة انقاذ السفينة بعد الفرق او التخليص .

المادة ٣٨١ - اذا قبل الترك المبلغ او اعتبر صحيحا . فيكون المؤمن مسالكا للاشياء المؤمنة ابتداء من وقت وقوع الكارثة .

المادة ٣٨٢ - اذا لم يكن وقت الدفع عددي العقد فيكون المؤمن مازمسا بدفع بدل التأمين بعد تليغ الترك بثلاثة اشهر : -

المادة ٣٨٣ - يسقط بحكم مرور الزمن بعد ستين من تاريخ استحقاق الدين كل الدعاوى المتفرعة عن عقد التأمين خلال الدعاوى التي يقرر لها القانون مهلة أقصر ما لم يثبت المدعي انه كان يستحيل عليه رفع الدعوى .

المادة ٣٨٤ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٨٥ - يباين قانون التجارة البحرية العشاني وسائر التشريعات الاخرى الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٣٨٦ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٠/٨/٥

أعضاء المجلس

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير المواصلات بالوكالة
صالح المعشر

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
عاكف الفايز

وزير الداخلية لشؤون البلدية
والقروية ووزير الزراعة
قاسم الرماوي

وزير الصحة ووزير
الانشاء والتعمير
صبيحي امين عمرو

وزير المالية
وزير الاقتصاد الوطني
داود الحسيني

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير المواصلات بالوكالة
صالح المعشر

وزير الداخلية لشؤون البلدية
والقروية ووزير الزراعة
قاسم الرماوي

وزير الصحة ووزير
الانشاء والتعمير
صبيحي امين عمرو

وزير المالية
وزير الاقتصاد الوطني
داود الحسيني

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير المواصلات بالوكالة
صالح المعشر

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير المواصلات بالوكالة
صالح المعشر

وزير الداخلية لشؤون البلدية
والقروية ووزير الزراعة
قاسم الرماوي

وزير الصحة ووزير
الانشاء والتعمير
صبيحي امين عمرو

وزير المالية
وزير الاقتصاد الوطني
داود الحسيني

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير المواصلات بالوكالة
صالح المعشر

قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠

بمقتضى المادة ٣ من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٨/٣
نشر - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٠

صادر بموجب الفقرة (أ) من المادة (٣) من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠

لادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لرسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع النظام الاصيل رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٠ وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد .

لادة ٢ - مع مراعاة الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٤ من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية، تفرض لمصاحبة الخزينة والبلديات الرسوم المبينة تاليا على مادي الفيتور والافتتاح اللتين تنتجها شركة مصفاة البترول الاردنية وتضاف الى جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصيل : -

رسوم بلديات	رسوم مكوس	وحدة الاستيفاء	المادة
فلس	فلس		
١	٤٦	التر	افيتور
١	٧	التر	افتتاح

لادة ٣ - يعمل بهذا النظام اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٧٠/٨/٣

أعضاء المجلس

رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام والسياحة
والآثار ووزير الدفاع والخارجية بالوكالة
عبد المنعم الرفاعي

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
عاكف الفايز

وزير الداخلية لشؤون البلدية
والقروية ووزير الزراعة
قاسم الرماوي

وزير الصحة ووزير
الانشاء والتعمير
صبيحي امين عمرو

وزير المالية
وزير الاقتصاد الوطني
داود الحسيني

رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام والسياحة
والآثار ووزير الدفاع والخارجية بالوكالة
عبد المنعم الرفاعي

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
عاكف الفايز

وزير الداخلية لشؤون البلدية
والقروية ووزير الزراعة
قاسم الرماوي

وزير الصحة ووزير
الانشاء والتعمير
صبيحي امين عمرو

وزير المالية
وزير الاقتصاد الوطني
داود الحسيني

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٨/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٠

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع النظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٣٤ من النظام الأصلي بالغاء ما جاء في البند (٦) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

« خرج الكليات العالية الذي يحمل شهادة البكالوريوس أو اليسانس ، راتب السنة الثالثة من الدرجة السابعة ، شريطة أن لا تقل مدة الدراسة فيها عن ثلاث سنوات » .

١٩٧٠/٨/٥

أحمد بن طلال

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير المواصلات بالوكالة صالح المعشر	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عاكف الفايز	رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار ووزير الدفاع والخارجية بالوكالة عبد المنعم الرفاعي
وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الصحة ووزير الانشاء والتعمير صبيح أمين عمرو	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ووزير الزراعة قاسم الرميثي
وزير العدل فواز الروميان	وزير القضاء رشيد عريقات	قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السالح
وزير الاشغال العمومية	وزير الداخلية سليمان الحديدي	وزير الاقتصاد الوطني داود الحسيني

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٨/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٠

نظام عمولات غمره المعيشة الاضافية لموظفي مؤسسة الاسكان

صادر بمقتضى المادة ١٨ من قانون مؤسسة الاسكان رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨

- ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٧٠) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تطبق على موظفي مؤسسة الاسكان احكام نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي مجلس الاعمار رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٠ وأي نظام يبدله او يحل محله .

١٩٧٠/٨/٥

أحمد بن طلال

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير المواصلات بالوكالة صالح المعشر	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عاكف الفايز	رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار ووزير الدفاع والخارجية بالوكالة عبد المنعم الرفاعي
وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الصحة ووزير الانشاء والتعمير صبيح أمين عمرو	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ووزير الزراعة قاسم الرميثي
وزير العدل فواز الروميان	وزير القضاء رشيد عريقات	قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السالح
وزير الاشغال العمومية	وزير الداخلية سليمان الحديدي	وزير الاقتصاد الوطني داود الحسيني

هكذا سنأخذ على

مجلس الوزراء مجلس الوزراء

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٨/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٠

نظام الفحص الاجالي لترخيص الاطباء

صادر بمقتضى المادة ٥٢ من قانون الصحة العامة والمادة (٦) من قانون نقابة الاطباء الاردنية

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الفحص الاجالي لترخيص الاطباء لسنة ١٩٧٠) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون لوكالات التالية المعاني المخصصة لها اذانة ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :
الفحص : الفحص الاجالي (كوليوم) لطالبي الترخيص من اجل تعاطي مهنة الطب في المملكة .
الاجنسة : لجنة الفحص المشكلة بموجب هذا النظام .
التقديم : طالب الدخول في الفحص .

المادة ٣ - يعين الوزير مكان وتاريخ وساعات تقديم الفحص على ان يبلغ المتقدمين ذلك بالبريد المسجل قبل اسبوع من الموعد المحدد ، على ان يعقد الفحص كل ثلاثة اشهر مرة ابتداء من شهر كانون الثاني من كل سنة .

المادة ٤ - يرفع مجلس نقابة الاطباء الى الوزير لائحة باسماء المقبولين لاداء الفحص مرفقة بالشهادات والوثائق ، المشروطة بتقديمها (او صور مصدقة عنها) عند طلب التسجيل في النقابة .

المادة ٥ - تتألف لجنة الفحص من رئيس وستة اعضاء كما يلي :-

أ - رئيس اللجنة يعينه الوزير من اطباء وزارة الصحة بالتشاور مع نقيب الاطباء .

ب - اعضاء اللجنة ويعينهم الوزير بالتشاور مع نقيب الاطباء وهم :-

اخصائيان في الطب الداخلي .

اخصائيان في الطب الجراحي .

اخصائيان في التوليد والامراض النسائية .

المادة ٦ - يشترط في عضو اللجنة ان يكون من حملة الشهادات العالمية في اختصاصه وان يكون قد زاول هذا الاختصاص مدة لا تقل عن الخمسة سنوات .

المادة ٧ - على اللجنة التثبت من هوية المتقدم .

المادة ٨ - على المتقدم ان يبرز مصدقة تثبت انه امضى احد عشر شهرا كمتدرب في مستشفى عام او اكثر .

المادة ٩ - يجري الفحص باحدى اللغتين العربية او الانكليزية ، وبخلاف ذلك على المتقدم ان يحضر مترجما ترافق عليه اللجنة على حساب الخاص .

المادة ١٠ - الغاية من الفحص هي اختبار كفاءة المتقدم في تحمل المسؤولية في مزاولة المهنة ، لذلك فان اللجنة يمكنها طرح الاسئلة في اي موضوع طبي يهدف لهذه الغاية دون التقييد بالمفهوم الاكاديمي للامتحانات وعلى المتقدم ان يكون ملما ايضا بقانون نقابه وقانون الصحة العامة وانظمة مزاولة المهنة والدستور الطبي .

المادة ١١ - يجري الفحص على الوجه التالي :-

أ - امتحان تحريري في كل من الطب الداخلي والطب الجراحي والتوليد .

ب - امتحان شفوي يتألف من تقرير خطي ومناقشة حرة عن الحالة المرضية التي تعطى للمتقدم في كل من :-

١ - الطب الباطني .

٢ - الطب الجراحي .

٣ - التوليد .

المادة ١٢ - أ - تحدد العلامة الكاملة للفحص ب (١٠٠) وعلامة الاجتياز ب (٦٠) .

ب - يكون للامتحان التحريري علامة واحدة هي المعدل للناتج من جميع معدلات علامات الفروع الثلاث وتقسيمها على ثلاث شريطة ان لا تقل علامة اي فرع عن الخمسين .

ج - للامتحان الشفوي علامة لكل فرع تستخرج من جمع علامات اعضاء كل لجنة وتقسيمها على عدد الاعضاء .

المادة ١٣ - أ - على المتقدم ان يجتاز الامتحان التحريري اولاً واذا فشل فيه فلا يحق له ان يقدم للفحص الشفوي .

ب - اذا لم ينجح المتقدم في فرع او اكثر من فروع الامتحان الشفوي يحق له ان يعيد الامتحان في دورة او دورات اخرى .

المادة ١٤ - أ - ترفع اللجنة نتائج الفحص الى الوزير بصورة مكتومة خلال ثلاثة ايام من انتهاء الفحص .

ب - تبقى النتائج مكتومة ، وتلغ اسماء الناجحين فقط بعد تصديقها من الوزير ويكون قراره قطعياً غير تابع لأي طريق من طرق العمل ؛